



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# كاسيونك

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «3000» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3321775» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

### فواتير الكهرباء الجديدة توحد السوريين

وصلت فواتير الكهرباء الجديدة إلى بيوت السوريين، فأشعلت ما تبقى من صبر في نفوسهم. حيث تحولت الشكوى الصامتة إلى غضب علني ضد منطق الجباية الجائرة من جيوب الناس الذين عبر بعضهم صراحة: «ما رح ادفع!»، ومن دفع منهم فعل ذلك، وفي نفسه شعور هائل بالخذلان من حكومة كان يجب أن تنهي السياسات الاقتصادية لسلطة الأسد التي أفقرت السوريين وجوعتهم.

في ظل الارتفاع الهائل في تكاليف المعيشة، والانخفاض الكبير في القيمة الحقيقية للأجور، لا يمكن وصف أسعار الكهرباء الجديدة التي فرضت على السوريين إلا بأنها غير عادلة نهائياً، وتشكل صورة مكثفة عن انعدام منظومة العدالة الاجتماعية، فالكهرباء التي يجب أن تكون حقاً عاملاً للسوريين، أصبحت عبئاً يلتهم الجزء الأكبر من الدخل الشهري، ويحرم آلاف الأسر السورية منها.

الأهم من ذلك، أن الكارثة لا تتوقف عند حدود المعيشة، فهذه التسعيرة المرتفعة للكهرباء تجعل من استعادة الإنتاج السوري حلماً مستحيلاً. فكيف يمكن لمصنع صغير، أو ورشة، أو مزرعة، أن تعيد التشغيل وسط أسعار تضاعفت تكاليفها على نحو يمنعها من المنافسة حتى مع دول الجوار؟ إحدى النتائج الواضحة لهذه السياسة هي تعطيل عجلة الإنتاج، وما يتبعه من ارتفاع في نسب البطالة، وتوسيع عمليات الاستيراد التي تستنزف القطع الأجنبي، وتنتسف ما تبقى من قدرة البلاد على إعادة التشغيل الاقتصادي.

رغم ذلك، لا يتوقف الخطاب الرسمي عن تكرار الحديث عن إعادة الإعمار، وكأن هذه الكلمات وحدها قادرة على إنعاش اقتصاد يخبث بفعل السياسات الاقتصادية ذاتها. إن إعادة الإعمار الحقيقية لا يمكن أن تبني على فواتير تزيد من إفقار السوريين، وما يجري الآن ليس إعماراً... بل وهم وقبض للريح، تروجه النخب صاحبة المصلحة في الإبقاء على النظام الاقتصادي الظالم الموروث من حقبة الأسد. ويبقى السؤال الجوهرى قائماً: هل فكر من اتخذ هذا القرار جدياً في انعكاساته على الوضع الكلي في البلاد: اقتصادياً - اجتماعياً، وسياسياً؟ هل درس ما يعنيه فرض أسعار خيالية على شعب فقد دخله ومدخراته؟ إن اتخاذ قرار كهذا، قبل أي جهد حقيقي لرفع أجور السوريين - بحيث تكون قادرة على تغطية تكاليف معيشتهم - هو مغامرة تفتح الباب أمام مزيد من الانفجار الشعبي.

ومع كل ذلك، فإن هذه القضية وضعت أساساً جديداً لمعادلة لم ينجح أحد في محوها، وهي وحدة المنهوبين ضد الناهبين: ملايين السوريين اليوم، بمختلف طوائفهم وقومياتهم ومناطقهم، يعانون من الفواتير ذاتها، في مواجهة فئة صغيرة من الحرامية الكبار القدماء والجدد الذين راكموا الثروات من عذابات الشعب السوري، ونهبوا موارده بحجج وذرائع متعددة. وقد أثبتت تجربة الكهرباء مجدداً، أن الصراع في سورية كان ولا يزال بين أقلية ناهية وأكثرية منهوبة.

رغم رحيل سلطة الأسد، فإن مهمة بناء نظام سياسي جديد لم تنتج بعد. فما دامت السياسات القديمة باقية كما هي، وبالنهج نفسه، فإن الشعب السوري سيظل يدفع الثمن إلى أن يجد طريقه إلى بناء هذا النظام السياسي الجديد، عبر وحدة المنهوبين ضد الناهبين، والوصول إلى دولة تخدم شعبها، لا جيوب ناهيها.

## عممة السياسات وقهر الفواتير: الكهرباء

## السورية بوصفها أداة للإقصاء الاجتماعي [10]

### شؤون عربية ودولية



منتدى دافوس «صورة تذكارية» للعالم الغربي قبيل انهياره!

17

### شؤون محلية



دمشق تُجبر لأربعين عاماً... حين تنحول الحدائق العامة إلى غنائم استثمارية

06

### ملف «سورية 2026»



كيف نعيد توحيد البلاد؟

05

### شؤون عماليت



استغلال العمال في سورية

02

# استغلال العمال في سورية في ضوء نظرية القيمة الزائدة لماركس



في ضوء نظرية القيمة الزائدة عند كارل ماركس يمكن فهم واقع العمال في سورية لا بوصفه حالة استثنائية أو طارئة بل كأحد الأشكال المتطرفة لانكشاف جوهر الاستغلال الرأسمالي في ظروف الحرب والانهيار.

الهشاشة وعدم الحماية القانونية للعمال هي الأداة الأخطر لاستخراج القيمة الزائدة، إضافة لحماية العمل غير المنظم، وتسجيل العمال غير المنظمين في مؤسسة التأمينات الاجتماعية وبالأجر الحقيقي للعمال ومنحهم حداً أدنى من الحماية القانونية والقضائية.

وبناء نقابات من الأسفل لا من الدولة، وتأسيس لجان عمالية مستقلة داخل المعامل والورش والمؤسسات، والتنظيم هو الرد الوحيد على منظومة الاستغلال وإعادة تعريف دور الدولة من تحويلها من وسيط للاستغلال إلى ضابط حد أدنى للمعيشة لا كشريك في النهب، وتجريم الإفكار وتحويل الأجور غير الكافية والتسريح الجماعي والعمل القسري المقنع إلى أفعال ذات مسؤولية قانونية. العدالة الاجتماعية كمدخل لإعادة بناء الدولة، حيث لا استقرار دون عدالة ولا عدالة دون حقوق عمالية واعتبار الحقوق العمالية جزءاً من أي حل سياسي وإدراج العمل والكرامة ضمن المبادئ الدستورية وربط إعادة الإعمار بتشغيل عادا لا باستغلال جديد.

## أخيراً

الأزمة السورية ليست فقط أزمة سلطة وحرب، بل أزمة نموذج اقتصادي يقوم على استنزاف العمل الإنساني وأي مشروع سياسي لا يضع الأجر والعمل والتنظيم العمالي في صلب برنامجه هو مشروع يعيد إنتاج الانهيار ولو حمل أسماء جديدة.

ووفق منظوق ماركس لا يبلغ الاستغلال دفعة واحدة بل يكبح ثم ينظم ثم يواجه، وفي سورية اليوم الحل ليس انتظار نظام عادل بل انتزاع مساحات الحياة داخل نظام ظالم وبناء وعي وتنظيم قادرين مستقبلاً على قلب المعادلة.

حرب فقط، بل أزمة نظام اقتصادي-اجتماعي يقوم على استنزاف العمل الإنساني حتى حدوده القصوى دون أفق للعدالة أو الكرامة، ما لم يعد تعريف دور العمل والأجرة والدولة نفسها.

## حلول على مستوى الأجر وقيمة العمل (كبح نزيف القيمة الزائدة)

يمكن كبح نزيف القيمة الزائدة كخطوات إسعافية وضرورية في هذه المرحلة، من خلال ربط الأجر الفعلي بسلة معيشة شهرية حقيقية وواقعية تكفل «غذاء - ونقل - صحة - سكن» واعتمادها كمرجعية قانونية للأجور، واعتبار أي أجر يقل عنها أجر استغلالي لا أجر عمل وهذا لا يلغي الاستغلال لكنه يحد من تطرفه، وتفكيك وهم الأجر الاسمي والانتقال من أجر رقمي بلا قيمة إلى أجر مرتبط بالقدرة الشرائية من خلال تعويض غلاء معيشة متحرك وبدلات نقل وغذاء الزامية.

إن الأزمة ليست في نقص الموارد بل في توزيعها فالسياسة يجب أن تتجه إلى إعادة توزيع الثروة لا إلى إدارة الفقر، والاقتصاد يجب أن يكون في خدمة المجتمع لا العكس، فالإنتاج وسيلة للحياة لا للحكم على البشر بالفقر، ويجب إعادة الاعتبار للقطاع العام الإنتاجي ومنع خصخصة القطاعات الحيوية وإخضاع السوق لضوابط اجتماعية صارمة.

## إجراءات قانونية وإدارية

إضافة لاعتماد حلول قانونية في سوق العمل من خلال وقف عقود الإذلال المؤقتة، وتحويلها إلى عقود دائمة تلقائياً أو تحديد سقف زمني قانوني للتعاقد المؤقت، وأي تجاوز لذلك السقف ينقلب لتثبيت حكمي لأن

فردى فقط بل في مواجهة منظومة متكاملة تحمي استخراج القيمة الزائدة وتمنع أي مقاومة منظمة لها.

ويوضح ماركس أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى تركيز الثروة وازدياد الفقر في آن واحد وهذا ما يتجلى بوضوح في سورية، حيث أقلية راكمت الثروة عبر الاحتكار والتهرب والفساد واقتصاد الحرب، بينما انزلت الغالبية الساحقة من العمال إلى ما دون خط الفقر. إن هذا التفاوت ليس خلافاً عرضياً بل نتيجة منطقية لاستخراج القيمة الزائدة في ظروف غياب الرقابة والمحاسبة.

## تفتيت الطبقة العاملة

ماركس يرى أن الرأسمالية تخلق من حيث لا تدري شروط مقاومتها عبر تجميع العمال وتوحيد معاناتهم، إلا أن الواقع السوري يظهر الوجه الآخر لهذا التناقض من خلال تفكيك الطبقة العاملة عبر الطائفية والمناطقية والهجرة القسرية والعمل الغير المنظم، ورغم ذلك فإن وحدة المعاناة الاقتصادية ما زالت قائمة وتشكل أرضية كامنة لأي وعي طبقي مستقبلي.

إن ما يعيشه العمال في سورية اليوم هو تجلٍ حاد لنظرية القيمة الزائدة، حيث ينتج العامل الثروة ولا ينال منها إلا الفتات، وحيث يتحول العمل من وسيلة للعيش إلى عبء وجودي. وفي هذا المعنى لا تكون الأزمة السورية أزمة

حيث يبيع العامل السوري اليوم قوة عمله في سوق مختلة بالكامل فالأجر الذي يتقاضاه سواء في القطاع العام أم الخاص لا يغطي الحد الأدنى من إعادة إنتاج حياته «غذاء - سكن - صحة ونقل» ووفق منطق ماركس عندما لا يكفي الأجر لإعادة إنتاج قوة العمل فهذا يعني أن زمن العمل الضروري تقلص إلى حده الأدنى فيما توسع زمن العمل غير المدفوع أي القيمة الزائدة إلى أقصى حد ممكن هنا يصبح الاستغلال فاضحاً وغير مقنع.

في سورية اليوم لم تعد القيمة الزائدة تنتزع فقط عبر إطالة يوم العمل أو تكتيفه بل من خلال تفريغ الأجر من معناه، فالعامل يعمل شهراً كاملاً لكن أجره لا يكفي أياماً معدودة. هذا الشكل من الاستغلال يتجاوز النموذج الكلاسيكي الذي وصفه ماركس ويقترب من اقتصاد الإفكار حيث يتحول العمل نفسه إلى أداة لإدامة البؤس لا لتجاوزه.

## دور الدولة في حماية النهب

يرى ماركس أن الرأسمالي يشتري قوة العمل ليستخرج منها فائض القيمة. في الحالة السورية نرى تشابكاً بين السلطة السياسية ورأس المال حيث تستخدم الدولة نفسها كوسيط في عملية الاستغلال من خلال فرض أجور مجمدة وعقود مؤقتة وهشة وتسريح جماعي وغياب أي حماية نقابية فعالة. وهكذا لا يعود العامل في مواجهة صاحب عمل

الأزمة السورية  
ليست فقط أزمة  
سلطة وحرب  
بل أزمة نموذج  
اقتصادي يقوم  
على استنزاف العمل  
الإنساني

# الطبقة العاملة أساس الاقتصاد الوطني

خلال الأشهر الثلاثة الماضية ومع تعقد الوضع الاقتصادي العام واستمرار انخفاض القوة الشرائية للعاملين بأجر، واستكمال رفع الدعم الحكومي عن كل الاحتياجات الأساسية من خبز ومحروقات واتصالات ونقل ودواء، تتدهور الحالة المعيشية للعائلات العمالية بشكل كارثي دون بوادر انفراج أو حلول قريبة إلا بعض التسريبات التخديرية والتصريحات الاستعراضية التي تخرج من هنا وهناك. هذا التدهور الذي أدى لتراجع غير مسبوق بمفهوم الأمن الاجتماعي بما يحمله من معنى متكامل الأركان. وهذا الواقع الذي وصلنا إليه ورغم أنه سلسلة طويلة من الأسباب وهي ليست جديدة العهد إلا أنها تأتي متسارعة بشكل مخيف يعجز العامل عن التعامل معها والوقوف في وجهها وتخفيف انعكاسها على عائلته كما كان يفعل دأماً.

## ■ هاشم يعقوبي

ولطالما كان الفشل حليفه، فكل ما هو قادر على فعله مجرد محاولة التكيف مع الوقائع المتغيرة اقتصادياً ومعيشياً واجتماعياً. فمنذ بداية الألفية الجديدة والغزو الليبرالي للاقتصاد الوطني الذي قضى بشكل تدريجي على الحد الأدنى من العيش الكريم للطبقة العاملة والشغيلة، وجدت الطبقة العاملة بقطاعها العام والخاص نفسها في مواجهة كل النتائج الناجمة عن هذا النوع من السياسات القاتلة. واكتسبت مهارة التكيف التدريجي معها فنجحت ببعضها وفشلت بمعظمها، ولم يكن هذا التكيف إلا لعجزها عن الدفاع عن مصالحها في ظل غياب الحريات العامة وبالتالي غياب الحركة السياسية والنقابية الحقيقية التي تنظم حراكها ونضالها وبرنامجهما. هذا الغياب الذي جاء نتيجة طبيعية للاستبداد وممارسات نظام الفساد والمخابرات. ومع كل جرعة زائدة من تلك السياسات المحابية للأغنياء وأصحاب النفوذ الاقتصادي الاحتكاري كانت تزداد الظروف المعيشية والاجتماعية قسوة، كان أصحاب الأجر وعائلاتهم



النتائج بتصريحات أو وعود أو حقول نطف مستثمرة وأبراج ومولات استثمارية مشيدة. فإن كان الهدف بناء اقتصاد وطني بالاعتماد على الثروات الوطنية الذاتية، فالبدائية تكون بإنصاف الثروة البشرية وإعادة إحيائها والبناء على مصالحها بالدرجة الأولى. فأصحاب الأجور هم الأغلبية الطبقة وهم على رأس الحرية بالإنتاج والاستهلاك أيضاً، ولا بديل عن الانطلاق من هنا بدل الرهان على تحويلهم لاستثمار جديد يستفيد منه رأس المال دوناً عن سورية والسوريين.

والرهان على السوريين من أجل بناء اقتصادهم الذي سيرفع من سوية معيشتهم وبالاعتماد على قدراتهم وإمكانات البلاد الغنية، دون أن يوضح المصروحون كيف سيتم ذلك في ظل كل ما نراه من سياسات اقتصادية تسيير بالاتجاه المعاكس تماماً، إلا إن كان القصد بأن ما سيجري بناؤه هو ثروات المستثمرين الخارجيين والمحليين ورؤوس الأموال وممتلكاتهم. فالمتابع اليومي للوضع المعيشي وسوق العمل يعلم تماماً بأن واقعه المتدهور نتاج طبيعي للسياسات القائمة، وبأن استمرارها لن يغير

الحقيقي بالقطاع العام والخاص... إلخ. ومرة أخرى تجد الطبقة العاملة نفسها في وضع كارثي جديد وأشد وطأة من كل ما سبق مع استنزافها لكل أدوات التكيف السابقة التي كانت تردم بطريقة أو بأخرى جزءاً من الهوة الكبيرة بين الدخل والمصروف الأساسي، مما يدفعها بشدة باتجاهات شديدة الخطورة على نفسها والمجتمع.

## الطبقة العاملة رأس الحربة في الإنتاج والاستهلاك

نرصد بعشرات التصريحات الحكومية وغيرها التفاخر

المكلفون الوحيدون بدفع ثمن فاتورة تلك السياسات من جيوبهم وصحتهم ووقتهم ومستقبل أولادهم. واستمرت تلك المعاناة وتراكمت الخسائر المصاحبة لاستمرار السياسات ذاتها والتي ارتفعت وتيرتها وزادت كما ونوعاً مع مرور السنوات. ولكن ما حصل خلال السنة الفائتة، وعلى وجه الدقة منذ سقوط سلطة الأسد الفاسد وحتى اليوم، يعتبر الأكثر تأثيراً، خاصة مع إطلاق رصاصة الرحمة على الدعم الحكومي المرافق للإصرار على الاستمرار بالسياسات الاقتصادية نفسها من الخصخصة والاستثمارات وتراجع النشاط الإنتاجي الوطني

## الطبقة العاملة



بريطانيا اضرب عمال ويندوش بسبب الأجور أفادت نقابة العاملون على خط ويندوش أن العمال سيقومون بإضراب في شباط القادم بعد أن رفض صاحب العمل تقديم عرض راتب لائق، حيث عرض زيادة في الأجور بنسبة 1,5 في المئة على العمال العاملين في شركة كليشال المحدودة، بما في ذلك فريق الإشارات والاتصالات الحيوية، وهو أقل بكثير من معدل مؤشر تضخم الأسعار الحالي. ويتضمن النزاع أيضاً قضايا تتعلق بالعمل الإضافي وأجر الإجازة السنوية، وشروط وأحكام أقل جودة مقارنة بتلك المعمول بها في عهد المقاول السابق. ستجرى عمليات الإضراب يوم الخميس 26 شباط، والخميس 26 آذار، والخميس 23 نيسان 2026. ويستمر كل إضراب لمدة 24 ساعة. قال الأمين العام لاتحاد عمال النقل « هذا عرض ساخر وليس أمام العمال خيار سوى اتخاذ إضراب.



نيجيريا استمرار إضراب عمال الكهرباء في كانو توقفت الأنشطة التجارية في ولاية كانو مع دخول إضراب عمال شركة توزيع الكهرباء اليوم الثالث، الذي بدأ يوم 20 الشهر الجاري. وأدى هذا الإضراب العام عن العمل، إلى اغراق أجزاء كبيرة من ولايات كانو وجيغاوا وكاتسينا في الظلام. وفي شرح أسباب الإضراب، اتهم نائب الأمين العام لنقابة العمال في شركات الكهرباء والشركات المساعدة، إدارة الشركة بأنها قامت بانتهاك عدة اتفاقيات تم التوصل إليها مع العمال. وبحسب قوله، إن الشركة لم تدفع أربعة أشهر من أصل 92 شهراً من متأخرات المعاشات المستحقة، ومكافآت الشهر الثالث عشر غير المدفوعة، وترفيعات العمال لمدة خمس سنوات. كما انتقد إدارة لعدم توفير الأدوات اللازمة لتمكينهم من الأداء الفعال. وأدان الأمين العام الأول في الاتحاد الوطني لعمال الكهرباء، إهمال إدارة الشركة رغم تحسن إيرادات الشركة.



## الولايات المتحدة العمال يوافقون على الإضراب بنسبة 98%

صوت أكثر من 200 عامل مستودع في شركة يو إس فودز في إنديانا بنسبة 98 بالمائة على موافقة الإضراب إذا لم تقدم شركة خدمات الطعام العملاقة عقد مقبول. يطالب اتحاد العمال، ممثل العمال، بأجور أعلى، ومزايا أفضل، وحماية وظروف عمل أكثر أماناً. قال رئيس الاتحاد: «أعضاؤنا لن يعملوا حتى بعد ثانية من انتهاء هذا الاتفاق. إما أن تضع يو إس فودز عقدا عادلاً على الطاولة أو أن يكون فريق العمل في إضراب». - ومن الجدير ذكره أن العقد الحالي ينتهي في 30 كانون الثاني 2026- وأضاف «هذه الشركة يمكنها أن توفر أكثر من الأجور والمزايا وحماية الوظائف التي يسعى إليها أعضاؤنا. حان الوقت للإدارة أن تقدم الدعم للعمال الذين يجعلون يو إس فودز مربحة للغاية.»



## ارمينيا عمال المناجم يضربون

عمال مصنع أختالا للتعبين والمعالجة في منطقة لوري في إضراب لمدة أسبوع، مطالبين بزيادة الأجور منذ 15 الشهر الجاري وأفاد العمال أنهم مستمرون في الاحتجاج حتى يتم تلبية مطالبهم. هذا وقد رفضت إدارة شركة أختالا ماونتن-إنريتش، التي تدير المنجم، مطالب العمال، وقال عمال المناجم إنهم أبلغوا طلباتهم في 10 الشهر الجاري، مما منح الإدارة مهلة ل 15 الشهر. حيث قالت الإدارة أنها لا تستطيع تلبية مطالبهم، وعندما تم رفض مطالبهم شن عمال المناجم الإضراب. قال المضربون إنهم لن يعودوا إلى العمل إذا لم تلب مطالبهم، أن المطالب الرئيسية للمضربين هي زيادة الأجور، إلا أنهم يطالبون أيضاً بتحسين معايير السلامة في المنجم، وأفاد المضربون أيضاً إنهم يؤدون أعمالاً إضافية دون أجر إضافي. من جهتها أرسلت شركة التعدين إشعارات تحذر المضربين بفسلهم إذا استمروا بالإضراب.

# ما الذي يعينه ارتفاع احتمال الانسحاب الأمريكي من سورية؟



يرتفع خلال الأيام الأخيرة - وبعد ما جرى في الشمال الشرقي السوري - الحديث عن قرب انسحاب عسكري أمريكي كامل من سورية، بل وربما من العراق أيضاً، وبالتوازي.

## سياق الانسحاب

بداية وقبل كل شيء، ينبغي تثبيت أمر واضح، وربما متفق عليه بين عدد كبير من السوريين، على اختلاف توجهاتهم، وهو أن الانسحاب العسكري الأمريكي من سورية، ليس أمراً مرحباً به فحسب، بل وفوقه يمكن القول بالكلام الشعبي: «الله لا يردهون».

رغم ذلك، فإن علينا كسوريين، كما حاولنا أن نفهم سبب وجودهم العسكري في سورية، أن نفهم بشكل مسبق سبب انسحابهم المتوقع، وما الذي يحضرونه لنا وللإقليم بأسره عقب الانسحاب.

لمحاولة فهم الأمر، وتوقع مآلاته، لا بد من إعادة التذكير بمعطين أساسيين: أولاً: الانسحاب العسكري من سورية، وربما من العراق، هو بلا شك، مؤشر من مؤشرات تراجع القوة الأمريكية على المستوى العالمي، ومؤشر من مؤشرات الأزمة الداخلية الأمريكية ذات المنشأ الاقتصادي بالدرجة الأولى؛ ورغم أن المؤشرات بهذا الاتجاه عديدة جداً ومتنوعة، ولكن من المفيد أن نستخدم هنا لغة الأرقام في أحد المؤشرات التي باتت بارزة بشكل يفتق العين: أسعار الذهب.

المصدر الأساسي للحديث ليست أطرافاً محلية، أو تقديرات محلية، بل مسؤولون أمريكيون وصحافة أمريكية. على سبيل المثال لا الحصر: **تقرير** نشر في وول ستريت جورنال، و**تقرير** آخر في ميدل إيست مونيتور. وفي كلا التقريرين يقول مسؤولون أمريكيون: إن الوقت قد حان لانسحاب عسكري كامل من سورية.

يضاف إلى ذلك، أن موضوع الانسحاب العسكري الأمريكي من سورية ليس جديداً كما هو معروف؛ فهو كان ضمن خطة ترامب في ولايته الأولى، وفي حينه جرى تثبيت هذا المسعى، كما وضح في وقت لاحق المبعوث الأمريكي الأسبق إلى سورية جيمس جيفري. من جهة ثانية، فإن فكرة الانسحاب العسكري الأمريكي من سورية، تتناسب تماماً مع الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة التي تم الإعلان عنها مؤخراً، والتي تركز على إعادة تموضع عالمية باتجاه التركيز على نصف الكرة الغربي، وتخفيض الوجود العسكري العالمي للولايات المتحدة.

هو الصين والهند وروسيا، والتي تحتاج الولايات المتحدة إلى إعاقته تطورها كحد أدنى، وتفجيرها من الداخل كحد أعلى...

## ما الذي علينا توقعه في سورية والمنطقة؟

بناء على المعطيين السابقين، مضافاً إليهما عمليات إطلاق عدد كبير من مساجين داعش، فإنه ينبغي علينا أن نتوقع أن الانسحاب الأمريكي سيتم بطريقة محددة تسمح بترك فراغ أمني سياسي عسكري، يسمح بتفجير كل من سورية والعراق كحد أدنى، ووصولاً إلى تركيا وإيران إن أمكن. أدوات التفجير هي الصراعات الداخلية ذات الطابع القومي والديني والطائفي، وفي هذا السياق ستكون داعش نفسها، التي ربما تلبس حلاً جديدة، أداة من أدوات التفجير، وسيعمل الأمريكي على تحويل الكرد في سورية والعراق وتركيا وإيران، إلى أداة تفجير، وخاصة عبر محاولة إفشال مبادرة السلام في تركيا، وسيعمل أيضاً على تحويل السلطة الجديدة في سورية إلى أداة من أدوات التفجير، عبر الإيحاء لها بأنه حليف موثوق وداعم مستدام، وعبر إيهاها بإمكانية السيطرة على البلاد والعباد عبر السطوة العسكرية، وليس عبر الحوار والتفاهم وإحقاق الحقوق، أي ليس عبر الحل السياسي والمؤتمر الوطني العام، ولكن عبر القسر والجبر والإرغام، الذي من شأنه أن يساعد في إعادة تفجير الأمور على نطاق أوسع، يخسر فيه جميع السوريين، بكل أطرافهم السياسية والعسكرية.

وإذا، فالمتوقع، هو أن الأمريكي سيدفع نحو التفجير داخل سورية بالتوازي مع انسحابه المحتمل... ومرة أخرى، وإن كان من المطلوب والمرحب به أن يخرج الأمريكي وكل القوى الأجنبية الأخرى من أرضنا، فإن ما ينبغي علينا العمل نحوه بسرعة، هو توحيد السوريين توحيداً حراً نابعاً من القناعة والتفاهم فيما بينهم، وليس نابعاً من وهم القوة والسيطرة والدعم الدولي، لأن الأمريكي مستعد لبيع أي طرف سوري، أو إقليمي، أو دولي، بل وعملية البيع هذه هي جزء مخطط مسبق، ولن يكون مفاجأة لمن يحاول فهم المصلحة الأمريكية الحقيقية، وليس الكلام المعسول الكاذب على شاشات الإعلام، وفي غرف الاحتفال الدبلوماسي...

وإذا أردنا ترجمة المخطط السابق بكلام واضح، نقول: إن الدولار فقد بين 2004 و2026، 92% من قيمته الشرائية... وبكلام أوضح: مئة دولار اليوم، تكافئ 8 دولارات عام 2004، من وجهة نظر الذهب! وهي أرقام تعبر عن حجم الأزمة وعمقها.

ثانياً: إذا كان الانسحاب الأمريكي من منطقتنا وبلدنا، جزءاً من التكيف مع عملية التراجع والانكفاء، واستجابة للأزمة الداخلية الأمريكية بأبعادها المختلفة، وخاصة الاقتصادية، فهذا لا يعني بحال من الأحوال، أن الأمريكيان يريدون الانسحاب «بسلا» للانفعال بأزماتهم الخاصة... عمق الأزمة الأمريكية التي يعبر عنها وضع الدولار وأسعار الذهب، هو أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على فرض النظام المالي والاقتصادي العالمي، وأن قوى صاعدة باتت تزاحمها بشكل كبير وواضح، ليس في إطار الإنتاج الحقيقي بأبعاده المختلفة بما فيها العسكري، بل وأيضاً تزاحمها في المنظومة المالية القائمة على الدولار، والتي سمحت لواشنطن بنهب العالم بأسره عبر عقود، وباتجاه منظومة بديلة تقطع الطريق على الذهب الأمريكي.

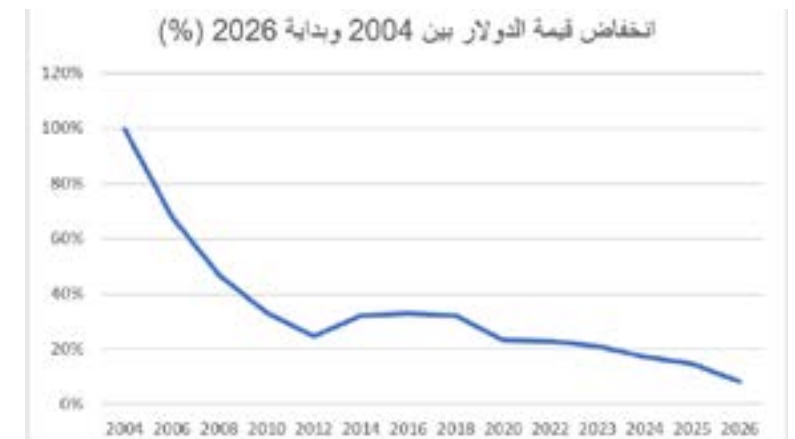
بهذا المعنى، فإن الولايات المتحدة ليست لديها رفاحية ترك خصوصاً الاستراتيجيين بسلا، حتى وإن كانت مضطرة لتقليص التكاليف وللانفعال بأزمة الداخل. وبالتالي، فإن المتوقع منها، هو أن تنسحب تاركة وراءها ألغاماً جاهزة للانفجار، بحيث لا تتحول المناطق التي تنسحب منها إلى ساحة يملؤها خصومها، أو حتى إلى ساحة حيادية بالنسبة لخصومها.

وعليه، في سورية، كما في مجمل منطقتنا، ما يزال المطلوب أمريكياً هو التفجير الداخلي واسع النطاق، وعلى أسس قومية وطائفية ودينية. وليس المستهدف في العملية هو سورية وحدها، بل يتم التعامل مع سورية كفتيل صغير لإشعال الدول الإقليمية الكبرى في المنطقة، وخاصة تركيا، ومن ثم السعودية ومصر وإيران... وهذه الدول الإقليمية الكبرى التي ننحو مؤخراً نحو التعاون وتوثيق علاقاتها في مختلف المجالات بالصد من الإرادة الأمريكية/ «الإسرائيلية»، هي أيضاً ليست الهدف النهائي، وإنما الهدف النهائي

## فكرة الانسحاب العسكري الأمريكي من سورية تتناسب تماماً مع الاستراتيجية الأمنية الجديدة التي تم الإعلان عنها مؤخراً



الكمية نفسها من الدولارات باتت تشتري كمية أقل فأقل من الذهب... أي أن حجم التضخم يرتفع بصورة فلكية وسريعة. وعلى أساس الطريقة الثانية في القراءة، يمكننا رسم المخطط التالي:



## كيف نعيد توحيد البلاد؟

يرى البعض، أن ما جرى خلال الأسبوعين الأخيرين، في حلب ومن ثم غرب وشرق الفرات، هو خطوة باتجاه استعادة الوحدة السياسية الجغرافية لسورية. وهذا الكلام يعكس جزءاً من الواقع، ولكنه لا يعبر عنه تعبيراً دقيقاً، ولا يمكنه أن يتحول إلى نقطة انطلاق صحيحة لكيفية استعادة وحدة سورية بشكل حقيقي ومستدام، وعلينا أن نضع خطوطاً عديدة تحت كلمتي حقيقي ومستدام...

### التوحيد بالقسر

التجربة المرة خلال حقبة الأسد، ما تزال حاضرة في أذهان السوريين. عام 2013، انحسرت السيطرة العسكرية المباشرة لسلطة الأسد، بحيث بقي تحت قبضته بين 30 إلى 40% فقط من مساحة سورية، ويقدر البعض أن النسبة انخفضت في بعض المراحل إلى ما دون 30% من مساحة سورية. وقبل سقوطه بأيام، كان يسيطر على ما يزيد عن 65% إلى 70% من مساحة سورية، ووصلت في بعض الأحيان إلى ما يزيد عن 75%.

هذه التجربة نفسها، التي بنيت على القسر والإجبار، واستخدام الأدوات الأمنية والعسكرية، أثبتت أن السيطرة بالقسر هي بالضرورة سيطرة غير مستدامة، وقابلة للتلاشي والانهييار بمجرد توفر ظروف مناسبة لذلك.

المسألة الثانية التي أثبتتها التجربة، هي أن حجم التدخلات الخارجية في سورية، وخاصة التدخلات الخارجية التخريبية، وعلى رأسها «الإسرائيلية» الأمريكية، هو حجم كبير، ومبني على الاستثمار بالتناقضات الداخلية بين الأطراف السورية نفسها، ودفع هذه التناقضات بشكل دائم باتجاه الانفجار، وبما يخدم المصلحة الأمريكية «الإسرائيلية». وبكلمة، فإن التوحيد بالقسر والإجبار، هو توحيد غير مستدام، وهو توحيد مفخخ وقابل للانفجار في أي لحظة، بل وقابل للانفجار سريعاً في ظل المساعي «الإسرائيلية» المعلنة والواضحة باتجاه التفجير، وباتجاه الاستثمار في التناقضات الداخلية غير المحلولة.

### التوحيد بالتراضي

بمقابل الشكل السابق من التوحيد، وهو كما



ينبغي على كل الأطراف السورية، ألا يأخذها الغرور، وألا تأخذها العزة بالنفس، نتيجة لتقدم هنا أو تقدم هناك، ما دام هذا التقدم جزءاً من رسومات دولية خارجية، وخاصة أمريكية... بل عليها أن تتعامل بعقل وحكمة، منطلقاً من أن الأمريكي مستعد للتعامل معها كأداة كما تعامل مع غيرها، إن هي وضعت نفسها هذا الموضوع، وتكون قد حكمت على نفسها في حينه بانتصارات مؤقتة وهزيمة دائمة، حتى بالمعنى الضيق لكلمات انتصار وهزيمة. في الوقت نفسه، ينبغي على الأطراف السورية كلها، أن تنتسخ من قاموسها فكرة انتصار طرف سوري على طرف سوري آخر؛ فالمرجح كان وما يزال واحداً لا بديل له، هو إما أن ينتصر الشعب السوري بأغلبيته الساحقة المنهوبة المنتمية لكل القوميات والطوائف والأديان، «أي أكثر من 90% من السوريين»، أو أن يهزم كله وتهزم معه سورية، والوحدة السورية مرة وإلى الأبد...

### الترجمة العملية

بين شكلي التوحيد المطروحين، هنالك شكل يؤمن وحدة مؤقتة هشّة، وينذر بشكل مؤكد بتفجير لاحق لهذه الوحدة نفسها، وبدرجات أشد عمقا وخطراً من حالة ما قبل التوحيد، أي من حالة تقسيم الأمر الواقع المؤقت. وهناك شكل يؤمن وحدة حقيقية قوية ومستدامة، تبنى على الحوار والتفاهم بين أبناء البلد كلهم. الطريق العملي الوحيد للوصول إلى وحدة بالتراضي، وإلى استقرار حقيقي في البلاد، هو المؤتمر الوطني العام الشامل والجامع وكامل الصلاحيات، الذي يضم كل القوى السياسية والاجتماعية والمناطقية السورية، ويضع على طاولته كل القضايا الإشكالية من أجل التوافق عليها والخروج بحلول تشاركية، وصولاً لتشكيل جسم حكم انتقالي جامع، وصياغة دستور جديد وانتهاء بانتخابات على مختلف المستويات، تكون أداة السوريين في تقرير مصيرهم بأنفسهم.

أسلفنا شكل هش وغير مستدام، وقابل للتفجير والنهب بالبلاد إلى أوضاع أسوأ حتى مما كانت عليه قبل «التوحيد القسري»، يوجد شكل آخر مستدام هو التوحيد بالتراضي، أي على أساس إنصاف الناس وإعطائها حقوقها، وتجميع كلمتها بناء على المصالح المشتركة فيما بينها، وضمناً مصالحها الاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية والوطنية. التوحيد بالتراضي، لا يمكن أن يقوم على أساس عقلية الغلبة، وعقلية القسر والإجبار والتهديد بالقوة، بل انطلاقاً من حوار حقيقي وأخوي بين أبناء البلد الواحد، وعلى أساس شراكة حقيقية في تقرير مصير الشعب والبلاد، وفي كل المجالات، ابتداءً من شكل النظام السياسي المطلوب، ووصولاً إلى النموذج الاقتصادي وطريقة توزيع الثروة، وطريقة بناء الهوية الوطنية والثقافية المشتركة لأبناء البلد الواحد.

## بلاغ عن اجتماع المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية

عقد المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية، بتزكيته الجديدة التي تم انتخابها في المؤتمر العام الحادي عشر «الثاني بعد التأسيس» للحزب، اجتماعه الأول يوم السبت 24 كانون الثاني 2026.



حزب الإرادة الشعبية

العالقة للوصول إلى توافقات حولها. انتقل المجلس بعد ذلك إلى الجانب التنظيمي، حيث تم انتخاب هيئة رئاسة جديدة للمجلس المركزي، تكونت من الرفاق: «إيمان الذياب، بشير حسن، جمال عبدو، خالد الشرع، صلاح طراف، عاصم بوظو، عروب المصري، علاء عرفات، مهند دليقان»، بالإضافة إلى عضوين مرشحين للرئاسة هما: ديماء النجار ونبيل محمد. كما انتخب المجلس أمناً للمجلس لمتابعة العمل اليومي في مجالات اختصاصهم.

دمشق ■  
2026/1/25

جزئية للوضع السوري، والحل المستدام الوحيد هو الحل السياسي الشامل المتضمن لعقد مؤتمر وطني عام وشامل وكامل الصلاحيات يجمع كل المكونات السياسية والاجتماعية والمناطقية السورية، ويضع على طاولته كل المشكلات

ناقش المجلس المستجدات على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية، وأكد على ضرورة الالتزام بوقف إطلاق النار المعلن، والركون إلى الحوار بوصفه الحل الوحيد، معيدا التأكيد على أنه ليست هنالك حلول

# دمشق تُوجر لأربعين عاماً... حين تتحول الحدائق العامة إلى غنائم استثمارية



ما أعلنته محافظة دمشق في الآونة الأخيرة عن طرح مواقع وحدائق عامة للاستثمار بنظام «B.O.T» لمدة أربعين عاماً لا يمكن التعامل معه كخبر إداري عابر، ولا كمشروع تطوير حضري بريء، بل كخطوة خطيرة في مسار تفرغ الملك العام من مضمونه، وتحويله إلى سلعة طويلة الأجل بيد قلة، على حساب مدينة مكتظة وسكان محرومين من أبسط حقوقهم في الفضاء العام.

**40 عاماً... ليس استثماراً بل مصادرة**  
أربعون عاماً ليست مدة تقنية لاسترداد كلفة مشروع، بل عمر جيل كامل. جيل سيولد ويكبر وربما يشيخ، فيما حدائق مدينته مغلقة، محاطة، أو مُعاد تعريفها كمساحات استهلاكية مدفوعة.  
أي منطوق يبرز منح مواقع عامة شديدة الحساسية، وفي قلب العاصمة، ولمدة تكاد توازي نصف قرن، دون نقاش عام أو تفويض مجتمعي؟  
**الحدائق خارج الخدمة... والمدة مجهولة**  
أخطر ما في الإعلان الرسمي ليس ما ورد فيه، بل ما تم تجاهله عمداً.  
فلم تحدد محافظة دمشق: مدة تنفيذ المشاريع. مراحل التنفيذ. نسبة الإغلاق الجزئي أو الكلي. ما يعني عملياً إخراج حدائق المدفوع والبرامكة من الخدمة العامة لفترة مفتوحة بلا سقف زمني. فالحدائق التي تشكل المتنفس الوحيد للأطفال والعائلات ستتحول إلى: ورشات حفر- ضجيج- إسمنت- وشاحنات ثقيلة، دون أي التزام زمني أو غرامات تأخير أو بدائل خضراء مؤقتة.

**مواقع ذهبية... تمنح بلا توازن**  
المواقع المطروحة ليست هامشية أو خاسرة: فهي في قلب دمشق وذات حركة كثيفة- وطلب دائم. والمشاريع المقترحة ليست خدمية بالمعنى الاجتماعي، بل: مراكز تجارية. مرآب مدفوعة. فندق خمس نجوم. أي مشاريع عالية الربحية وقليلة المخاطر. ومع ذلك، تمنح هذه المواقع دون شروط توازن واضحة، ودون إعادة تقييم دوري، ودون سقف أرباح. ليصبح العقد أقرب إلى امتياز خاص طويل الأمد لا إلى شراكة تنموية عادلة.

ما العائد المالي الحقيقي الذي سيعود على المحافظة؟  
ما هي نسبة تقاسم الأرباح بين المستثمر والمدينة؟  
هل تخضع أسعار المواقع، الخدمات، والمرافق التجارية لأي رقابة؟  
ما الإطار القانوني الناظم لهذه العقود؟  
أين آلية التحكيم والمساءلة؟  
أين دراسة الأثر البيئي لمشاريع تنفذ تحت حدائق قائمة؟  
ما الضمانات الفعلية لعدم المساس بالمساحات الخضراء؟  
من يراقب التنفيذ؟ ومن يملك حق الفسخ؟ ومتى؟  
الصمت عن هذه الأسئلة ليس تفصيلاً، بل إقراراً ضمناً بانعدام الشفافية.

**إعلان مليء بالفراغات المتعمدة**  
الإعلان، رغم طوله، خلا من أبسط مقومات الشفافية، وأغفل أسئلة جوهرية تمس جوهر المصلحة العامة، أبرزها:  
أين دراسات الجدوى الاقتصادية التي تبرز مدة 40 عاماً؟

## مدينة بلا مواطنين

لم يذكر في الإعلان ما هو رأي سكان الأحياء المحيطة، ولا عن مشاركة المجتمع المحلي، ولا أي شكل من أشكال التشاور. فالمدينة تدار كأنها ملك خاص، والمواطن مجرد مستخدم يستدعى للدفع لا للشراكة.

## هذا ليس تطويراً

ما يجري اليوم هو: تفريط بالملكية العامة، وتغيب للشفافية، ومنح امتيازات طويلة الأمد بلا محاسبة!  
التطوير الحقيقي يبدأ بحماية الحق العام، لا بالحفر تحته.  
أما ما يحدث الآن، فهو بيع مؤجل للمدينة بفقود طويلة وأسئلة ممنوعة.  
فالحدائق التي ستغلق اليوم باسم الاستثمار... لن تعود غداً باسم المصلحة العامة!

## الإيرادات... كلمة لتبرير التفريط

تختبئ المحافظة خلف شعار «تعزيز الإيرادات»، لكنها لم تجرؤ على إعلان رقم واحد، فلا تقدير دخل، ولا حد أدنى مضمون، ولا مقارنة بين الربح والخسارة الاجتماعية. الإيرادات هنا ليست سياسة مالية، بل ذريعة جاهزة لتسويق نقل المرافق العامة إلى القطاع الخاص.

## من المرفق العام إلى سلعة

الحدائق ليست قطعة أرض، بل هي حق اجتماعي، وصحة نفسية، ومساحة توازن في مدينة خانقة.  
وحيث تحاط بأنشطة مدفوعة، وتدار بمنطق السوق، تُفزع من جوهرها حتى لو بقي اسمها «حدائق».  
هكذا تجري خصخصة الحق العام دون إعلان خصخصة.

# «صنع في سورية...» رغم أعوام الحرب وغياب الدعم؛ الصناعة النسيجية تقود معركة البقاء!



ورغم تأكيدهم على ضرورة منع الاستيراد لفترة تتراوح ما بين 6 أشهر إلى سنة، حتى تتمكن المعامل من استعادة قدرتها التنافسية، إلا أن طلباتهم لم تلق أذاناً مصغية على ما يبدو.

فالسوق المحلية تعج بمنتجات مستوردة وبأسعار يصعب على المنتج المحلي منافستها، لما يتحمله من تكاليف إنتاج وتشغيل أعلى. علماً أن هذا الوضع لا يؤثر على الأرباح فقط، بل يطل القدرة على الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتطوير المنتجات، وبالتالي يحد من قدرة الصناعة الوطنية على التطور والابتكار.

القضية الثانية تناولت المنتجات المهربة التي تشكل تحدياً آخر؛ فهذه البضائع لا تخضع لرسوم جمركية أو مواصفات قياسية، ما يمنحها ميزة سرعة غير عادلة. كما لا يقتصر ضررها على الصناعيين، والمستهلكين الذين يجهلون مصدرها ومواصفاتها، بل تفقد الدولة إيرادات جمركية كان يمكن استغلالها لدعم القطاعات الإنتاجية. يضاف إلى الصعوبات المذكورة، ارتفاع تكاليف الطاقة، من كهرباء ووقود، والتي تشهد ارتفاعات متتالية، وهو ما ينطبق كذلك على أسعار المواد الأولية المستوردة.

تقدم صناعة التريكو نموذجاً للصناعة الوطنية الصامدة رغم الظروف الاستثنائية، ودليلاً حياً على أن الأوان لم يفت بعد لإعادة إنعاش التصنيع والمعامل؛ فمنذ أن تأسست جمعية الحرفيين منذ أكثر من خمسة عقود، وخلال 15 عاماً من الأزمات، لم تتوقف المكينات عن الدوران، تحركها إياها سورية تدرك ماذا يعني «المنتج المحلي».

## فرح شرف

لكنها، كغيرها من الصناعات، بالأخص النسيجية، تعاني من موجة غلاء فاحشة وارتفاع مهول في تكاليف الإنتاج، ومع ذلك لا يزال التجمع الصناعي الأكبر في الزبلطاني، الذي يضم أكثر من 500 معمل وورش، يحاول تقديم منتج قادر على منافسة المستورد.

## تحديات المنافسة

عقد في الثامن من آب العام الماضي اجتماع في غرفة صناعة دمشق وريفها، كان الهدف منه الخروج بحلول للصعوبات التي تواجه الصناعة النسيجية، خاصة في مجال صناعة التريكو. وأهم ما ورد على الموقع الإلكتروني لغرفة الصناعة هو قضية إغراق الأسواق بالملابس المستوردة، من ستوكات وباللات وتصافي الشركات العالمية.

## منتشرة كالفطر.

خطر على الأسر المعتمدة على هذا القطاع، حيث يرتبط مصير آلاف الأسر وحياتها ومستقبلها بشكل مباشر وغير مباشر بالصناعات النسيجية؛ ففقدان فرص العمل والتدهور في المستوى المعيشي لهذه العائلات، وزيادة في معدلات البطالة والفقر.

ما يعكس ضرورة تفعيل الرقابة على المستوردات، ومكافحة التهريب بحزم، ووضع سياسات حماية فعالة، فخير الدعم الحكومي للصناعة الوطنية ليس ترفاً بل ضرورة استراتيجية، واستثماراً طويل الأمد في الهوية والتراث وفي مستقبل آلاف الأسر.

## معركة البقاء

ما يعبر عنه الصناعيون في الزبلطاني وغيرها، يتجاوز مجرد المنافسة الاقتصادية، بل تحول إلى معركة للحفاظ على الهوية الوطنية. فالأمر يتعلق بالدفاع عن وجود منتج وطني أصيل في مواجهة ما يمكن وصفه «بالغزو البضائعي». فالصناعات النسيجية، هي حرفة متجذرة تاريخياً، وتمثل جزءاً من التراث الثقافي، وخسارتها تعني خسارة جزء ثمين من الذاكرة الجمعية والمعرفة المتراكمة عبر الأجيال. بالإضافة إلى ما يشكله تراجعها من

## أزمة الركود

يشكل انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين تحدياً آخر. ففي ظل متوسط رواتب وأجور متدنية، وأسعار ملابس مرتفعة، أصبح اقتناء المنتج الوطني رفاهية يصعب تحملها بالنسبة للغالبية العظمى من السوريين. فعلى سبيل المثال، لا يقل سعر البنطال الجينز الرجالي عن 300 ألف ليرة، فيما يتراوح سعر الكنزة بين 150 و400 ألف ليرة، بينما الرواتب والأجور بالكاد تتجاوز عتبة المليون ليرة شهرياً، ما يدفع المواطن إلى تقليص مشترياته من الملابس أو البحث عن بدائل أرخص في البالات التي باتت

## التعرفة الجديدة تجرّف آخر ما تبقى من كرامة السوريين



في دورة الكهرباء السادسة لعام 2025، بدأ المواطن السوري يكتشف «الصدمة» التي كانت تحضرها له وزارة الطاقة منذ أشهر، لكن الآن أصبحت واقعا ملموسا في صورة أرقام مرعبة تظهر على فواتيره. أرقام تجاوزت المليون ليرة في بعض الحالات، وكان الكهرباء لم تعد خدمة حياتية ضرورية بل «سلعة فاخرة» تباع بسعر التكلفة والربح، دون أدنى مراعاة للواقع المعيشي الهش.

نعم، وصلنا إلى هذا الحد: أن تصبح فاتورة الكهرباء محكا للعيش، وأن يترتب على ضوء في المنزل أو تشغيل مروحة في حرارة الصيف سداد مبلغ يفوق دخل عائلة كاملة، في بلد تقتل فيه القدرة الشرائية يوميا، وتنتهر فيه الرواتب أمام موجة الأسعار التي لا تعرف رحمة.

### المواطن لا يطلب «هدية...» يطلب ألا يسحق

الشعب لا يطلب دعما «بالمعنى اللفظي» فحسب، بل يطلب الاعتراف بأن هناك فئة لا تستطيع أن تتحمل.

يطلب إعادة النظر في التعرفة الظالمة والمجحفة، وإعادة الشرائح إلى ما كانت عليه، أو على الأقل:

تخفيض تعرفة الشريحة «المدعومة» ورفع سقفها، بشكل حقيقي وبما يلبي حاجات الاستهلاك الضرورية لحياة إنسانية، وبما يتناسب مع قدرة الغالبية الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود.

تخفيض الأسعار في الشريحة الأعلى بما يراعي العدالة. ووقف «حساب التكلفة والربح» على ظهر الفقراء.

لا أحد يرفض الإصلاح، لكن الإصلاح لا يكون عبر ضرب الناس في قوتهم، ثم التحدث عن «العدالة» و«التوازن».

الإصلاح الحقيقي يبدأ عندما تعامل الدولة شعبها كإنسان، لا كرقم في ميزانية.

هل أصبحت الكهرباء «ترفا»؟ أم إن المواطن

### أين العدالة؟ وأين «الدعم» الذي يتحدث عنه؟

يدعون أن التعرفة الجديدة «تصحيح اقتصادي» و«توزيع عادل للعبء». لكن العدل الحقيقي لا يكون عندما يدفع الفقراء ثمن خدمة حياتية ضرورية كالكهرباء بأكثر من مليون ليرة، بينما لا خوف على جيوب الأغنياء، لأنهم ببساطة يستطيعون تحمّلها.

أين العدالة حين يصبح دعم الدولة مجرد كلام على الورق، بينما تتحول الشرائح إلى مصيدة للمواطن، تلتقطه وترهقه؟

أين العدالة حين يصح «الحد المدعوم» مكلفا جدا وقطرة في بحر، بينما يتم حساب ما فوقه بأسعار تقترب من الجنون؟

### الفواتير ليست مجرد أرقام... إنها حكم بالإعدام على الفقراء

الفاتورة التي تجاوزت مليون ليرة ليست مجرد مبلغ؛ إنها بمثابة رسالة إدانة رسمية! إدانة لمن يعيشون على راتب لا يكفي أياما - إدانة لمن يحملون أعباء أسرية وديونا تفوق طاقتهم - إدانة لمن لا يملكون رفاهية «توفير»

حيث يجب:

من دعم الفقراء، ومن مراعاة الواقع، ومن إعادة الشرائح إلى مكانها الصحيح.

لأن المواطن السوري لا يطلب من الدولة أن تمنحه رفاهية، بل يطلب ألا تحوّل حياته إلى معركة يومية مع فاتورة كهرباء، تعلن فيها الدولة أن الحياة أصبحت «تكلفة» لا «حقا».

### هو الذي أصبح «غير مؤهل» للحياة؟

الواقع يقول: لا يمكن أن نستمر بهذا المنطق. لا يمكن أن تفرض فواتير مليونية على عائلات لا تملك إلا القليل، وتسمى هذه الفواتير «تعرفة عادلة» أو «تصحيحا اقتصاديا».

إن كان هناك من يريد «إصلاحا» فليبدأ من

## مرض السرطان في سورية، رحلة علاج طويلة وشاقة ووحدهم يدفعون الثمن!



مساعدين وممرضين بسبب السياسة الأجرية التطفيفية.

هذا الواقع يؤكد تراجع الدور الحكومي الرسمي في التمويل وتأمين متطلبات الرعاية الصحية من حيث تأمين الكوادر الطبية والفنية البديلة ومصادر أخرى للمواد الأولية والأدوية.

### سياسة وطنية مستدامة ومستقلة

ملف السرطان وتأمين العلاج المستدام مع تأمين الدعم للخدمات العلاجية والتشخيصية الأخرى وضمان جودتها وتفعيل الدور الحكومي الرعائي الحقيقي، يجب أن يكون أولوية. بالإضافة إلى تبني سياسة دوائية وطنية تعتمد على التصنيع المحلي لضمان الأمن الدوائي وتخفيف الأعباء عن المرضى، وهذا يتطلب تكثيف الجهود والتعاون بين القطاع العام والخاص لضمان حصول كل مريض على علاجه في الوقت المناسب.

### الأدوية رهن العروض والمناقصات!

بعد إلغاء آلية الاسترجار المركزي عبر شركة «فارمكس»، باشرت المنشى بالتعاون مع وزارة التعليم العالي باتخاذ الإجراءات لتأمين الأدوية عبر مناقصة علنية والمتوقع خلال شهر تأمين 65 صنفاً دوائياً سرطانياً عالمياً، لكن بعض الأدوية مثل «هيرسيتين» الخاص بسرطان الثدي، لم تتقدم أي شركة لتأمينه وهو غير موجود حالياً، هذا ما أكده المدير العام لمنشى البيروني «د. رضوان الأحمد» وفق التصريح المذكور أعلاه لصحيفة «الثورة».

ناهيك عن محدودية الإمكانيات والمعدات والمستلزمات الطبية، بالإضافة إلى تعطل الأجهزة «كأجهزة الطبقي المحوري»، مع النقص في بعض الاختصاصات كالهضمية والكلبية والتخدير أمام نزيف الكفاءات والخبرات كما الكوادر الطبية من

كذلك الحاجة في بعض الحالات «إن لم يكن جميعها» لشراء الجرعة العلاجية وسط نقص حاد في الأدوية على اختلاف أنواعها وغاياتها العلاجية أمام تزايد عدد المرضى والضغط الهائل، «فالمستودعات فارغة» حسب تصريح المدير العام لمنشى البيروني في لقاء خاص للإخبارية السورية بتاريخ 2025/11/24، ليحمل المريض المفقر عبء تكلفة تأمينها بمئات الدولارات في ظل أوضاع اقتصادية ومعيشية خانقة، لتصب هذه المبالغ في جيوب المستغلين اعتباراً من بعض الأطباء والصيادلة وليس انتهاء بالمهريين مع عدم إغفال بعض أوجه الفساد الرسمي سواء في المنشى أو الأقسام أو ميسري مهام المهريين، مما يعرض المرضى لمخاطر الأدوية المغشوشة وغير المضمونة أو يلجأ البعض الآخر إلى إيقاف العلاج في ظل غياب برامج دعم حقيقية ومستدامة فتزيد معاناتهم ويواجهون خطر تدهور حالتهم الصحية بسبب عدم القدرة على الاستمرار بالعلاج، ناهيك عن التكاليف الأخرى للأدوية المكتملة والفحوصات الطبية والصور الشعاعية الدورية.

بالمحصلة، مرضى السرطان يتم استغلالهم بشكل مركب ومعقد، مادياً وصحياً ونفسياً وحياتياً تحت ضغط الحاجة وهم الفئة الأكثر ضعفاً وهشاشة خاصة الأطفال منهم.

أن تعاني مرتين: مرة من ألم المرض ومرة من رحلة علاج طويلة ومكلفة، فهذا يعني «أنك مريض سرطان في سورية».

### ■ رهف ونوس

ألف حالة جديدة.

هذه الأرقام لا شك أنها كبيرة نسبياً خاصة وأنها محصورة بمشفى البيروني فقط، فهناك لا شك أعداد إضافية من المصابين المستجدين خلال العام في قيود بقية المشافي العامة والخاصة في المحافظات، غير الذين يتلقون العلاج عبر الأطباء الأخصائيين في عياداتهم الخاصة، كذلك أعداد المصابين المستجدين في المحافظات الشرقية وهؤلاء لا شك غير مُرَجَّح في الأرقام المذكورة.

وهذا يأتي على الرغم من الخدمات والمساعي المقدمة للكشف المبكر للسرطان في مراحله الأولى، أو الحديث عن التجهيزات والبروتوكولات المعمول بها والمطابقة، بالإضافة إلى المساعدات المقدمة من منظمات دولية، فهذه الزيادات الكبيرة تعكس واقع تدهور صحة السوريين عموماً، والواقع المعيشي الأكثر سوءاً وتردياً لدى الغالبية الفقيرة، بالإضافة إلى تراجع القطاع الصحي الوقائي والعلاجي.

### معاونة مرضى السرطان

نساء ورجال، شباب وأطفال، لكل مريض معاناته مع المرض ناهيك عن أوجه المعاونة الأخرى من مشقة السفر والتنقل للقادمين من خارج المحافظة وحتى داخلها لارتباطهم بمواعيد محددة للمراجعة والعلاج مع كل ما يرافق ذلك من تكلفة وإنفاق.

وبهذا الحال، إما أن تبيع كل ما تملك وتدفع أثماناً باهظة أو تنتظر لأشهر في مشفى البيروني الجامعي «الحكومي» التخصصي والوحيد لعلاج الأورام وتقديم الخدمات العلاجية والتشخيصية «مجانياً» للمرضى.

فمع الارتفاع المستمر لعدد حالات الإصابة المسجلة سنوياً، بات السرطان في صدارة المواجهة الصحية ويحمل عبئاً علاجياً وتشخيصياً متزايداً ضمن إمكانيات محدودة وضغط عمل يومي كبير.

### ألف مريض يومياً

أكد المدير العام لمنشى البيروني «الدكتور رضوان الأحمد» في تصريح لصحيفة «الثورة» بتاريخ 2026/1/18، «أن المنشى هو المرجع الوحيد لعلاج الأمراض السرطانية في سورية بقسميه في منطقتي «حرسا والمزة» وبطاقة استيعابية تصل إلى 500 سرير و300 كرسي سرير مخصص لمرضى العلاج الكيميائي اليومي، كما يستقبل يوميا قرابة ألف مريض، و50% منهم يتلقى جرعات العلاج الكيميائي وفق البروتوكولات العلاجية العالمية، وتتعدد الحالات الأخرى بين المعالجة الشعاعية والحالات الجديدة، حيث بلغ عدد الحالات السرطانية الجديدة والمسجلة لأول مرة في عام 2025 «12»

# عندما تسلم مفاتيح الدولة... قراءة في إعلان وزير المالية بتاريخ 20 كانون الثاني 2026



في 20 كانون الثاني 2026، نُشر إعلان رسمي على صفحة وزير المالية السوري يفاخر بعقد ثلاث ورش عمل «عن بعد» مع فرق متخصصة من مجموعة البنك الدولي، تناولت أخطر ثلاثة ملفات تمس جوهر الدولة والاقتصاد والمجتمع: الشركات المملوكة للدولة- التقاعد والمعاشات- والتمويل العقاري. ما قدم للرأي العام بوصفه «دعماً فنياً» و«مساعدة متخصصة»، هو في حقيقته تفويض سياسي-اقتصادي واسع النطاق لمؤسسة دولية معروفة بتاريخها في تفكيك القطاع العام، وإعادة هندسة الدول الهشة وفق منطق السوق والديون.

## الأسئلة!

فدمج مؤسستي التقاعد والتأمينات يسوق وفق السيناريو المطروح كحل تقني، بينما هو في الواقع إخفاء لأزمة تمويل وعدالة وتفاوت «شبه مشرعن» بين الأجر التأميني والفعلي، والأهم هو تجاوز لنقاش وطني كان يجب أن يكون علنياً ومفتوحاً.

## التمويل العقاري...

### كيف يحول السكن إلى فخ ديون؟

الحديث عن تطوير التمويل العقاري وفق وصفات البنك الدولي يحول السكن من حق إلى ورقة مالية، ويعني عملياً:

زيادة القروض بدل زيادة المساكن.

رفع الأسعار بدل خفضها.

تحميل محدودي الدخل ديوناً طويلة الأجل في اقتصاد غير مستقر.

فعندما يربط السكن بسوق رأس المال:

يصبح البيت أصلاً مالياً لا حقاً اجتماعياً.

تُقدّم مصلحة المستثمر على مصلحة الساكن. وتزرع بذور أزمة اجتماعية جديدة باسم «الإصلاح».

ليتزوج بعد ذلك سوق رأس المال قبل الإنسان.

## تآكل السيادة بصيغة تقنية

حين تصاغ الاستراتيجيات الوطنية في ورش «عن بعد»، وبخبرات أجنبية، وبلغة تقنية مغلقة، فهذا ليس إصلاحاً، بل تفرغاً للقرار الوطني من مضمونه.

## الشركات العامة... من ملكية الشعب إلى سلعة في ميزان الربح

اقترح تحويل جميع الشركات الحكومية إلى شركات مساهمة عامة، حتى مع امتلاك الدولة لكامل الأسهم «بداية»، ليس إصلاحاً بريئاً، بل هو باختصار:

الخطوة الكلاسيكية الأولى في مسار الخصخصة.

نزاع الطابع الاجتماعي والخدمي عن مؤسسات أنشئت لخدمة الناس لا لتحقيق الأرباح.

إخضاع القرار الاقتصادي الوطني لمجالس إدارة «مستقلة» غير منتخبة ولا خاضعة للمساءلة الشعبية.

فالتحويل الإجباري للشركات الحكومية إلى شركات مساهمة وفق السيناريو المرسوم ما هو إلا خصخصة مؤجلة.

## التقاعد ليس شركة استثمار...

### بل حقاً اجتماعياً

حين يطرح إصلاح التقاعد بوصفه «تحويل المؤسسات إلى مستثمر مؤسسي نشط»، فحزن أمام هجوم صامت على العقد الاجتماعي، يتمثل ب:

نقل أموال المتقاعدين إلى منطق السوق والمخاطرة.

تهديد مباشر لاستقرار ملايين الأسر.

استنساخ أعمى لتجارب فاشلة روج لها البنك الدولي نفسه ثم تنصل من نتائجها. كذلك فإن الدمج ليس حلاً... بل هروباً من

## الغضب مشروع... والصمت تواطؤ

ما أعلن في 20 كانون الثاني 2026 ليس تفصيلاً إدارياً أو تقنياً، بل منعطفًا خطراً يمس ملكية الشعب، وأمان المتقاعدين، وحق السكن، ومستقبل دور الدولة.

فالإصلاح لا يستورد، والسيادة لا تُدار عبر «الزوم»، والعدالة الاجتماعية لا تقاس بتقارير البنك الدولي ومعاييرها.

إن فتح هذه الملفات الحساسة بهذا الشكل، وبهذا الحجم من التفويض، ليس جراً إصلاحية... بل مقامرة بمستقبل بلد دفع أثماناً باهظة ولا يحتمل وصفات جاهزة ولا تجارب جديدة على حساب ناسه.

أما الخطر الأكبر فهو من يقرر؟ ومن يحاسب؟ فالبنك الدولي ليس جهة محايدة، فهذه المؤسسة لها تاريخ طويل في فرض وصفات موحدة سيئة الصيت، فلا تتحمل كلفة الفشل الاجتماعي، ولا تحاسب على النتائج الكارثية لإصلاحاتها! وبهذا السياق فإن الحديث عن الحوكمة والشفافية بلغة البنك الدولي يتجاهل سؤالاً جوهرياً:

من يحكم؟ ولمصلحة من؟

فحوكمة تصمّم في مكاتب واشنطن لن تراعي هشاشة الاقتصاد السوري، ولا أولويات التشغيل والأمن الاجتماعي، وتحويل الدولة من فاعل اقتصادي إلى مراقب عاجز! والنتيجة حوكمة على الورق... لتجريد الدولة من دورها.

# الثروة الحيوانية أمام انهيار وشيك... المزارع يستغيث والحكومة تقر الاستيراد حلاً!



والأجبان والحليب، بسبب تراجع العرض المحلي، لصالح الاستيراد.

## أين الدولة؟!

يدرك المزارعون والمربيون في مختلف المحافظات الأبعاد المتشابهة للأزمة، إلا أنهم، وتقريباً دون استثناء، يتفقون على أن أحد أبرز أبعادها هو غياب الدعم الحكومي.

فالقضاء يفتقر إلى سياسات تحمي المنتج المحلي، عبر توفير آليات دعم الأسعار وتوفير المدخلات المدعومة، فيجد المربيون أنفسهم عرضة لتقلبات السوق وتقلبات أسعار الأعلاف والأدوية البيطرية، من دون وجود شبكة أمان تحميهم من الخسائر الكبيرة.

كما جاء قرار تخفيض الرسوم على استيراد المواشي، محمياً لصغار المربين، الذين يواجهون تكاليف إنتاج عالية، ما يجعلهم غير قادرين على المنافسة مع كبار المستوردين والمربين، مع توقع زيادة أسعار الأعلاف بشكل كبير بمجرد بدء الاستيراد، جراء غياب الدعم.

## المستفيدون قلة... المربي والمواطن ليسوا منهم

يبدو وكأن الدولة، في ظل غياب السياسات الحكومية الداعمة والفعالة لإنقاذ القطاع، تسعى في خطتها

شهدت الثروة الحيوانية في سورية انهياراً غير مسبوق خلال سنوات الأزمة، ونظراً لغياب إحصائيات دقيقة يصعب التأكد من خلالها من نسبة التراجع، إلا أن تقارير منظمة الأغذية والزراعة حتى عام 2021، تشير إلى أن الخسائر تقدر بحدود 35-40%.

## سارة جمال

انخفض من 5,5 و 6 ملايين ليرة في عام 2024 إلى 1,5 وأقل من مليون ليرة فقط في الموسم الحالي، بينما انخفض في الحسكة، على سبيل المثال، إلى 600 ألف ليرة، ما جعل كلفة العلف أعلى من قيمة الحيوان نفسه!

ومما يزيد الطين بلة، تضاعف أسعار المدخلات الأساسية بشكل فلكي؛ فقفز سعر كيلو التبن من 1000 إلى 4000 ليرة خلال موسم واحد، في حين ارتفع سعر العلف إلى 5000 ليرة للكيلو الواحد. ووضعت هذه الزيادات الهائلة المربين أمام خيارين أحلاهما مر: إما الاستدانة وتكبّد المزيد من الخسائر، أو ذبح القطيع قبل أوانه وأحياناً يبيعه بسعر منخفض ومن ثم التوقف عن النشاط بشكل كامل.

بالإضافة إلى ضعف الخدمات البيطرية وارتفاع تكاليفها، لتصبح «رفاهية» غير متاحة للعديد من المربين.

فيما ينعكس كل ذلك على المواطن، الذي يعاني من ارتفاع أسعار اللحوم

كما أن وزارة الزراعة في عام 2021، قدرت تراجع عدد الأبقار بنسبة 30% والأغنام 40%، وهذه مجرد تقديرات، ما يشير إلى أن التراجع قد يكون أعلى بكثير.

خاصة وأن الثروة الحيوانية لا تزال تواجه حتى اليوم تحديات كبيرة، حيث تحولت تربية الحيوانات، التي كانت في يوم من الأيام، مصدراً للربح والعيش الكريم، إلى نشاط يثقل كاهل المربين بالخسائر؛ فتجاوزت تكلفة تغذية البقرة الواحدة 65 ألف ليرة يومياً، بحسب بعض المزارعين.

وتتفاقم الأزمة أيضاً بسبب الفجوة التسعيرية الكارثية، حيث لا يغطي سعر بيع الحليب تكاليف التربية الباهظة، ما يدفع بالمربين إلى حافة الإفلاس، ويهدد بنصفية قطعانهم. ولا يقتصر الأمر على الحليب؛ فعلى الرغم من الارتفاع الهائل في تكاليف تغذيته ورعايته، إلا أن سعر الخروف، بحسب نوعه ووزنه،

فيما يندثر الوضع الحالي بكارثة حقيقية، ويتطلب تدخلاً جاداً وفورياً، يشمل دعم أسعار الأعلاف وتوفيرها بأسعار عادلة وإيقاف تهريبها، وتأمين الأدوية واللقاحات البيطرية، ووضع خطط استراتيجية لحماية القطاع وإعادة إحياء المراعي، وضبط الاستيراد والتصدير بما لا يتعارض مع المصالح الاقتصادية العامة؛ فإنقاذ الثروة الحيوانية ليس إنقاذاً لقطاع اقتصادي فقط، بل إنقاذ لمئات آلاف الأسر من الفقر المدقع، وإعادة بناء لشبكة أمان غذائي واجتماعي.

«الاستثمارية» إلى تحويل الثروة الحيوانية إلى نشاط نخبوي، مقتصر على الحيتان المسيطرين على سوق الأعلاف والاستيراد، وإخراج الفلاح والمربي من معادلة الأمن الغذائي كلياً. فيما لا تلحظ- أو ربما تلحظ ولا تبالي- أن سياسات السوق الحرة فاشلة، وجداً، من دون حماية المنتج المحلي المنهك، ما يؤدي إلى إفلاس المربين الصغار، وإثراء قلة من المستوردين على حساب الأمن الغذائي، وتدمير الإنتاج بشكل يصعب التعافي بعده.

## أسعار المشتقات النفطية...

# تذبذب مستمر ووعود حكومية وردية؛ متى تتحول الطاقة من أداة إفقار إلى أداة تنمية؟!



منذ إصدار وزارة الطاقة لنشرة أسعار المشتقات النفطية والمحروقات في منتصف تشرين الثاني 2025 بالدولار، والسوق يشهد تذبذباً يومياً، وتغيير نشرة الأسعار كل 72 ساعة تقريباً، بينما شهد الشهر الحالي تغييرها 7 مرات.

و«آليات العرض والطلب»، التي جعلت السوق مرتعاً للمضاربيين والمحتكرين وحيثما السوق الذين لا يفوتون فرصة استغلال الأوضاع لمضاعفة مكاسبهم. بينما تتخلى الدولة عن أبسط أدوارها؛ فلا آليات واضحة لحماية المجتمع من ارتفاع التكاليف المعيشية، وإيقاف التآكل المستمر في القدرة الشرائية.

والأدهى من ذلك هو غياب الدعم تماماً عن القطاعين الصناعي والزراعي، ما جعلهما أمام ضغوط يومية هائلة، يفودهما قصر النظر الحكومي إلى التراجع، وتقليص العمالة، وفي المستقبل القريب الانهيار تماماً، إن لم تتغير الرؤى الاستراتيجية.

فدور الحكومة لا يقتصر على إصدار نشرات بالأسعار والدولار، بل يشمل وضع استراتيجيات طويلة المدى لضمان استقرار الإمدادات وتنويع مصادر الطاقة، وتطبيق آليات شفافة لمراقبة السوق.

فيما تسعر الكازيات المشتقات النفطية وفق سعر غير رسمي متذبذب، وأمام أعين الوزارة، ما يعني أن الدولة تنقل صدمات سعر الصرف مباشرة إلى جيب المواطن دون أي حماية اجتماعية أو اقتصادية، ما يعد تنازلاً عن مسؤوليتها في حماية المواطنين من تقلبات السوق غير المنضبطة.

في المقابل، ساهم تزايد الطلب على المشتقات النفطية في فصل الشتاء إلى زيادة الضغط على الأسعار، خاصة في ظل تراجع الإنتاج المحلي، والاعتماد المتزايد على الاستيراد.

ويعكس هذا التغيير الدائم ضعفاً في التخطيط المالي وعدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية، وينسحب تأثيره على جميع القطاعات، ولا سيما أن الوزارة تصدر التسعيرة بالدولار، ويتم ربطها بسعر الصرف في السوق الموازي، الذي - وبحكم طبيعته - يفتقر إلى الشفافية، ويخضع للمضاربة.

### كلف الإنتاج وغياب الدولة

لا تقف هذه التعديلات السريعة، صعوداً وهبوطاً، على سعر المحروقات؛ فهي تشكل عبئاً كبيراً على القطاعات كافة، ولا سيما الصناعة والزراعة والنقل، فأي ارتفاع في تكاليف الإنتاج، يترجم مباشرة إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات، في حين يترك المواطن ليوواجه فوضى «السوق الحرة»

### الأولوية للإنتاج

الواقع أن الحديث الرسمي عن تحسن سعر الصرف والاستثمارات هو مجرد تسكين مؤقت لن ينجح في معالجة الجذور الحقيقية للمشكلة. فالنهج الشامل يجب أن يبدأ من استعادة الاستقرار النقدي، وليس إصدار نشرات شبه يومية ومتغيرة للأسعار؛ أي عبر تعزيز قيمة

العملة المحلية، والذي لن يتم من دون إعطاء أولوية مطلقة للقطاع الزراعي، بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل؛ بالإضافة إلى إعادة تأهيل ودعم القطاع الصناعي، وتقليص فاتورة الاستيراد والحد من تصدير المواد الخام بأسعار منخفضة.

وهذا يعني ضمناً تحديث وتأهيل حقول النفط ومصافي التكرير بهدف سد الحاجة المحلية؛ والانتقال من تصدير النفط الخام إلى المشتقات المكررة، وتحقيق قيمة مضافة تساهم فعلاً في تنمية الاقتصاد الوطني، ليس مجرد هدف اقتصادي، بل ضرورة استراتيجية تضمن استقرار الإمدادات والأسعار وتخفف من أعباء الاستيراد.

### الحد من الإفراط وليس غداً

لا يمكن الاستمرار بالتعامل مع التغيرات اليومية للأسعار في إطار «المواءمة الدورية» حسب وصف مدير الاتصال الحكومي في وزارة الطاقة، أحمد سليمان، واعتبار هذه الطريقة «ضامنة» لتأمين المحروقات ومنع الاختناقات.

والحقيقة أن الحد من الإفراط والتعديلات المفاجئة تفاقم الأزمة وتوسع من دائرة الفقر وتهدد الاستقرار الاجتماعي. فالطريقة «الأضمن» تمر عبر سياسات شفافة ومستقرة، تربط الاستقرار النقدي بالعدالة الاجتماعية والسيادة الاقتصادية، وتحفز الإنتاج الوطني الذي يشكل الحلقة الرئيسية للخروج من الأزمة.

## الرواتب الحكومية... تفاوت كبير وعدالة وظيفية غائبة



تشكل أزمة تفاوت الرواتب في المؤسسات الحكومية حالة معقدة، تعكس اختلالات بنيوية عميقة تتجاوز المشكلة المالية إلى أزمة حوكمة وإدارة موارد بشرية. فقد تحولت المسألة، كما يصفها موظفون، من تفاوت في الأجور إلى خلل مؤسسي يندرج بانهايار الثقة بين الدولة والمواطن.

### ■ سلمى صلاح

وقد تصاعدت شكاوى الموظفين خلال الفترة الماضية بسبب تفاوت الأجور، فمن الفصل التعسفي، انتقل من تبقى على رأس عمله بعد «إعادة هيكلة» مؤسسات الدولة، إلى بيئة أقل ما يقال عنها إنها غير عادلة.

### العدالة الوظيفية وغياب الإطار القانوني

لا يعكس هذا الوضع غياب سياسة موحدة للأجور، واضحة وعادلة لإدارة الموارد البشرية فقط، بل يعكس أيضاً غياب مبدأ «الأجر المتساوي لقاء العمل متساوي القيمة».

فلا يمكن لموظفين يؤدون مهاماً متشابهة، تتطلب نفس المستوى من المؤهلات والجهد والمسؤولية أن يتقاضوا رواتباً متباينة، لما يولده ذلك من شعور بالظلم والغبن، كما أنه يضعف الانتماء إلى بيئة العمل، ما ينعكس سلباً على إنتاجية الموظفين ومدى التزامهم. وتكمن المشكلة كذلك في غياب إطار

قانوني واضح ومنظم يجرر هذا التفاوت. ففي أغلب الحالات تبرز هذه التباينات بالحديث عن «قرارات إدارية»، أو «استقطاب كفاءات جديدة»، إلا أن عدم وجود قوانين أو لوائح تنظيمية تحدد معايير الرواتب، وتفضل الشروط، يفتح الباب أمام المحسوبية والفساد.

وهذا يشكل دافعاً للموظفين منخفضي الأجر للبحث عن مصادر دخل موازية، ويخلق بيئة مواتية للرشوة، كوسيلة للتعويض عن الظلم الوظيفي.

### تشوه العمل المؤسسي

خلقت هذه الأزمة ما يشبه سوقين متوازيين للعمل داخل المؤسسة الواحدة؛ سوق «الدولار» للمتقاعدين الجدد، وسوق «الليرة» للموظفين القدامى. ولا يستند هذا التفضيل إلى معايير موضوعية كالإداء والخبرة، بل يعتمد على الولاء والانتماءات «الثورية»، خاصة وأن التفاوت يزيد بنسبة 300% في بعض الحالات وأحياناً أضعاف ذلك.

فوفقاً لشهادات موظفين في قطاعي الطاقة والمالية، على سبيل المثال، يتقاضى المتقاعد الجديد ما بين 400 إلى 800 دولار، بينما يتقاضى الموظفون القدامى، الذين أفنوا أعمارهم في العمل، رواتب تتراوح

ما بين 100 إلى 150 دولاراً، بعد الزيادة، ويتم دفع أجورهم بالليرة. وبالتالي، يجد الموظفون القدامى أنفسهم محاصرين في «سوق الليرة»، حيث الرواتب المتدنية والمزايا المعدومة، ما يشعرهم بالتهميش وهم الذين يمتلكون المعرفة المتراكمة والخبرة العملية الطويلة التي تعد أساساً لأي مؤسسة مستقرة.

### الليرة أم الدولار؟

بينما يتقاضى البعض رواتبه بالدولار الأمريكي، يظل الموظفون القدامى يرزحون تحت وطأة الانهيار المتسارع لقدرتهم الشرائية. ولا يمثل هذا التناقض مجرد مشكلة إدارية، بل هو انعكاس لأزمة

اقتصادية تقوض أسس العدالة وتهدد النسيج الاجتماعي. وتعمق هذه الأزمة أكثر عندما يتناقض هذا الواقع المرير مع الخطاب الرسمي للمصرف المركزي، الذي يركز على استقرار سعر الصرف والسياسات النقدية؛ فهذه الظاهرة تخلق «اقتصاديين متوازيين» داخل المؤسسة الواحدة، ما يعيق الفجوة الطبقيّة.

فالمصرف المركزي، الذي يكرر باستمرار خطابه حول «استقرار الليرة»، يقدم من خلال هذه الممارسات دليلاً على ضعف سياساته النقدية، ويشير إلى أن المؤسسات الحكومية ذاتها لا تثق بالعملة الوطنية! كما أن هذه الممارسات تساهم في خلق طلب مؤسسي على العملة الأجنبية، ما

يشكل ضغطاً إضافياً على سعر الصرف ويساهم في تدهور قيمة الليرة، أي أن مؤسسات الدولة باتت تسرع من وتيرة الانهيار الاقتصادي وتعقد الأزمة المعيشية التي يعاني منها 90% من السوريين.

### العدالة شرط للاستدامة

إن تجاهل التفاوت في سلم الرواتب يعني السماح لشريحة اجتماعية واقتصادية بالاتساع، ما يعكس ضرورة إيجاد مقاربة شاملة تعيد الاعتبار لمبدأ العدالة، عبر صياغة أطر قانونية وتنظيمية تضمن المساواة داخل بيئة العمل، وتستقطب الكفاءات فعلاً وتقدر الخبرات القديمة، وتعزز شفافية السياسات الاقتصادية وعدالتها، بما يحفظ كرامة العاملين ويضمن استدامة المؤسسات الحكومية.

# عتمة السياسات وقهر الفواتير: الكهرباء



مع انتصاف شهر كانون الثاني الجاري، لم تكن برودة الشتاء القارس هي القسوة الوحيدة التي واجهت السوريين في منازلهم المفتقرة إلى العديد من أساسيات الحياة، بل كانت لسعة فواتير الكهرباء الصادرة عن شهري تشرين الثاني وكانون الأول هي الأشد إيلاماً. حيث كشفت هذه الفواتير «التي ترجمت فعلياً وفق هيكلية الأسعار الجديدة التي أعلنت عنها وزارة الطاقة في الربع الأخير من عام 2025» عن وجه مخيف لسياسة إلغاء الدعم تمثل في استيلاء السوريين على واقع يفرض عليهم دفع مبالغ خيالية مقابل خدمة لا تكاد تضيء منازلهم إلا لساعات قليلة ومتقطعة، وذلك بعد أن اكتشفوا أن الادعاء الحكومي بالحفاظ على الدعم عبر وجود شريحة مدعومة لا تتجاوز 150 كيلو واط شهرياً ليس في جوهره سوى خدعة دعائية لذر الرماد في العيون، فالتجربة المباشرة أثبتت أن أدنى متطلبات تشغيل الكهرباء المنزلي في سورية تتجاوز هذا السقف الزهيد بكثير. ما يجعلنا أمام واقع معيشي جديد، تحولت فيه السياسات الاقتصادية الحالية - والتي تشكل امتداداً مباشراً للسياسات الاقتصادية للسلطة السابقة - إلى أداة إقصاء اجتماعي مباشر، تضع أولوية الجباية الحكومية فوق مصلحة المواطنين السوريين، وتقاوم بالاستقرار الهش في سبيل تحقيق المزيد من الإيرادات التي نرى كيف يجري تبييد مصادرها الأخرى التي لا تشكل عبئاً على المواطنين بأشكال شتى.

**تجاوزت ردود الفعل الشعبية حدود الشكوى الصامتة المعتادة لتتحول إلى موجة سخط اجتماعي**

الحلول التي يجري تسويقها اليوم، بطبيعة الحال، لا ينبع هذا السخط الاجتماعي الكامن وراء هذه الكلمات من رغبة في الغوضى، بل من عجز حقيقي عن تحمل تكاليف المعيشة المرتفعة، وينذر بانفجارات اجتماعية غير محسوبة المآلات، إذ إن الضغط المعيشي الذي يمارس على المواطن السوري اليوم تجاوز بكثير حدود طاقته على التحمل.

## سحق الأجر السوري مجدداً تحت وطأة الكهرباء

تتكشف مأساة السوريين بشكل أكثر وضوحاً عند إخضاع الواقع للغة الأرقام والمقارنات التاريخية والدولية، حيث يظهر جلياً أن المواطن السوري بات

يعيش بشكل ما في جزيرة معزولة من الغلاء والفقر الطاقى. وفقاً للبيانات التاريخية للبنك الدولي، نجد مفارقة موحجة تعكس حجم الانهيار البيئي في منظومة الرعاية والعدالة الاجتماعية، ففي منتصف السبعينيات من القرن الماضي، كان الحد الأدنى الرسمي للأجور «325 ليرة سورية» قادراً على شراء نحو 1,710 كيلو واط شهرياً بأسعار تلك الفترة. أما اليوم، ووفقاً للأسعار الجديدة، فإن الحد الأدنى الرسمي للأجور لن يستطيع أن يشتري سوى 707 كيلو واط فقط. لا يمثل هذا التدهور مجرد انخفاض في القيمة الشرائية بنسبة تزيد عن 60%، بل هو في الجوهر تعبير عن تحول الكهرباء من حق طبيعي مكفول بالعمل والإنتاج إلى عبء يلتهم الجزء الأكبر من الراتب الشهري، مما يضطر العديد من الأسر السورية للمفاضلة فعلياً بين إضاءة غرفة أو تأمين المتطلبات الأخرى الأساسية للحياة.

عند النظر إلى دول الجوار، يتضح حجم الكارثة التي خلفها النهب المتراكم وسياسات إلغاء الدعم الاجتماعي. فبينما يشتري الحد الأدنى الرسمي للأجور في العراق نحو 23,225 كيلو واط، وفي تركيا 9,869 كيلو واط، وحتى في الأردن «الذي يعاني من ندرة الموارد الطاقية» 4,545 كيلو واط، يجد المواطن السوري نفسه في قاع القائمة بجانب لبنان «771 كيلو واط». تدحض هذه المقارنة زيف الخطاب الرسمي الذي لا يزال يدعي أن الأسعار في سورية لا تزال من الأرخص عالمياً، فهذا الادعاء يتجاهل العلاقة العضوية بين سعر السلعة والقدرة الشرائية للمستهلك، حيث أن فرض أسعار عالمية على أجور محلية منهارة هو

وصفة صريحة للإفكار القسري. إن رفع سعر الكهرباء قبل رفع القدرة الحقيقية للأجور هو خطوة كارثية تضع المواطنين أمام خيارات غير إنسانية يضطر السوريون معها إلى تقنين استهلاكهم إلى مستويات لا تليق بكرامة البشر، وهذا الضغط المالي يدفع الناس أيضاً نحو البحث عن خيارات بديلة بما في ذلك اللجوء إلى أساليب الاجترار غير المشروع للكهرباء هروباً من الفواتير المرتفعة.

العجز عن سداد الفواتير لن يكون فعلاً احتجاجياً فحسب، بل هو في العمق إعلان إفلاس رسمي للأسر السورية أمام تغول النخب صاحبة القرار والتي تصيغ القوانين من مكاتبها المكيفة بعيداً عن معاناة الشارع التي تتفاقم يومياً.

## الكهرباء ركيزة إنتاج وليست مجرد سلعة

تكمن الخطيئة الكبرى في العقلية الاقتصادية التي تدار بها البلاد منذ عقود في النظر إلى الكهرباء بوصفها سلعة استهلاكية نهائية، وليست ركيزة أساسية للإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي. حيث تتجاهل قرارات رفع الأسعار التي تسوقها الحكومة تحت ستار «ضمان استدامة قطاع الطاقة» حقيقة أن هذه الاستدامة لا يمكن أن تتحقق قبل حل المواضيع الأكثر جوهرية، بما في ذلك طريقة توزيع الثروة في سورية ورفع الحصص الحقيقية لأصحاب الأجور.

تعتمد الصناعات السورية التي تعد العمود الفقري لإعادة التشغيل الاقتصادي بعد سنوات الحرب بشكل كلي على توفر الطاقة بأسعار معقولة لتتمكن من المنافسة والبقاء. وبشكل طبيعي،

# السورية بوصفها أداة للإقصاء الاجتماعي



العشوائية والجائرة لا يمكن النظر إليه إلا بوصفه ضربة معيشية كبيرة وموجعة تهدد أسس الاستقرار الاجتماعي. والسلطة مدعوة لإعادة النظر فوراً في هذه السياسات، والبدا بمكافحة وطنية شاملة حول واقع قطاع الطاقة تبدأ بالاعتراف بأن الكهرباء هي حق إنساني وضرورة لا يمكن إخضاعها لمنطق الربح والخسارة الضيق. وإذا لم يتم تدارك هذا الوضع، فإن سورية مقبلة على تصعيد جديد في مستوى الاحتقان الاجتماعي الذي ربما لن تستطيع أي فواتير أو جبايات احتوائه.

مصلحة الشعب السوري تقتضي أن يكون قطاع الطاقة كتاباً مفتوحاً أمام الرأي العام والخبراء الاقتصاديين المستقلين. فالمواطن الذي يطلب منه التقنين والتضحية بلقمة عيشه من أجل الفاتورة، له الحق الكامل في معرفة كيف تدار هذه الموارد، ولماذا يفشل قطاع الكهرباء في تقليص الفاقد الفني والتجاري، واستمرار هذا النهج في الإدارة يعزز الشعور بالظلم الاجتماعي، ويؤكد أن القرارات تتخذ لخدمة نخب ضيقة لا تشعر بمعاناة المواطن العادي.

رفع أسعار الكهرباء بهذه الطريقة

إن السياسات الحالية تركز نموذج اقتصاد الجباية بدلاً من اقتصاد الإنتاج، مما يعزز هيمنة كبار المستوردين الذين يتربحون من استيراد الطاقة البديلة، بينما ينهار القطاع العام لصالح خصخصة مقنعة تبنى على أنقاض قدرة المواطن الشرائية. ما يعني أننا فعلياً أمام عملية تدمير ممنهج لما تبقى من قدرة تنافسية للصناعة والزراعة السورية، وهو ما يخالف كل الشعارات الرنانة حول التنمية وإعادة الإعمار التي تطرح في المحافل الدولية.

## الصندوق الأسود لوزارة الطاقة وغياب الشفافية

المسألة الأكثر إثارة للريبة والقلق في ملف الطاقة الكهربائية هي الضبابية المطلقة وانعدام الشفافية الذي يغلف عمل وزارة الطاقة والمؤسسات التابعة لها. حيث تعد هذه الوزارة الجهة الرسمية المسؤولة عن أهم عصب للحياة الاقتصادية في البلاد، ومع ذلك، فهي تتعامل مع تفاصيل التشغيلية والفنية وكأنها أسرار عسكرية لا يجوز للشعب الاطلاع عليها.

إن سياسة عدم الإفصاح الكامل عن كميات حوامل الطاقة الموردة، وتكاليف التوليد الحقيقية، وعقود الصيانة، تثير تساؤلات مشروعة حول الأسباب الكامنة وراء هذا التعتيم. لماذا ترفض الوزارة نشر بيانات دقيقة حول أداء المحطات، بينما تتوفر هذه المعلومات في دول الجوار وحتى في أكثر النظم الاقتصادية انغلاقاً؟

يفتح غياب الشفافية الباب واسعاً أمام التكهينات بوجود عمليات فساد ضخمة في توليد الكهرباء، ويجعل من المواطن ضحية مغيبة تطالب بالدفء دون أن تعرف أين تذهب أموالها. وبناءً عليه، فإن

فإن إلغاء الدعم وفرض أسعار مرتفعة يؤدي فوراً إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يضعف قدرة المشاريع المحلية على المنافسة أمام البضائع المستوردة، ويخفض بالتالي فرص التشغيل، ويزيد من معدلات البطالة والفقر.

إن ما تصفه الحكومة بالاستدامة هو في الحقيقة عملية استنزاف مالي جديد للمنتجين في سورية لصالح تغطية عجز ناتج بالدرجة الأولى عن سوء الإدارة والفساد الكبير، فالاستدامة الحقيقية لا تبنى على تحميل الفقراء أعباء فشل المنظومة الفنية، بل تبنى على كفاءة التشغيل. وهنا نضع اليد على المشكلة القديمة الجديدة في سورية وهي الفاقد الفني والتجاري للكهرباء الذي يتراوح وفقاً لتقديرات مختلفة بين 40% و50%، بينما يتراوح عالمياً بين 5 و15%. هذا يعني أن نحو نصف الطاقة المنتجة يضيع هباءً نتيجة تهرل الشبكات والسراقات الكبرى التي تتم غالباً بغطاء من نخب نافذة، وبدلاً من أن تقوم الوزارة بإصلاح الشبكات وضبط اللصوص الكبار، تذهب للحل الأسهل وهو جباية الثمن من جيوب السوريين الفقراء.

تعتبر الطاقة المدعومة في الدول الخارجة من الحروب أهم أداة من أدوات إعادة الإعمار والتعافي. فإعادة تشغيل المصانع والورش الصغيرة التي تضررت خلال الحرب تتطلب بيئة محفزة، وأي رفع للأسعار في هذه المرحلة هو بمثابة إعدام لفرص التعافي الوطني. والطاقة المدعومة ليست منة من الحكومة، بل هي حق، فكل ليرة تُدعم بها الكهرباء للقطاع الإنتاجي تعود على خزينة الدولة أضعافاً من خلال الضرائب وفرص العمل وتصدير المنتجات.

**المسألة الأكثر إثارة للريبة والقلق هي الضبابية المطلقة وانعدام الشفافية الذي يغلف عمل وزارة الطاقة**



# على أوروبا أن ترمي براءات الاختراع الأمريكية في القمامة



لا يبدو أن دونالد ترامب مستعد للتراجع عن هوسه بالاستيلاء على قطعة كبيرة من العقارات، متمثلة في غرينلاند. وهو الآن مصمم على ضرب المستهلكين الأمريكيين بضريبة كبيرة أخرى، عبر فرض رسوم جمركية بقيمة 75 مليار دولار على الواردات القادمة من الدول الأوروبية الأكثر دفاعاً عن الوضع القائم فيما يتعلق بغرينلاند والدنمارك.

رسم بسيط. ويمكن للدول الأوروبية أن تسلك مساراً مشابهاً رداً على حكومة أمريكية تقول عملياً إنها لا ترى فائدة في القانون الدولي.

ولن يكون مسار براءات الاختراع وحقوق النشر أشد إيلاماً بكثير لكبار الفاعلين في أمريكا ترامب، مقارنة بمسار الرسوم الجمركية فحسب، بل سيوفر أيضاً مكاسب حقيقية لشعوب أوروبا. تخيل أن يتمكن الجميع من شراء هواتف «آيفون» بأقل من نصف أسعارها الحالية، والحصول على برمجيات «مايكروسوفت» مجاناً أو شبه مجاني، ومشاهدة أحدث إنتاجات «ديزني» و«باراماونت» من دون أي كلفة. هذه حالة حقيقية يمكن فيها للجميع أن يستفيد من التجارة الحرة... إلغاء احتكارات براءات الاختراع وحقوق النشر.

كما أن هذا التحرك يكشف «الكذبة الكبرى» في السياسات الاقتصادية خلال نصف القرن الماضي. فقد حدثت خلال هذه الفترة عملية ضخمة لإعادة توزيع الدخل صعوداً. هذا الأمر أكثر وضوحاً في أمريكا منه في أوروبا، لكنه حصل في أوروبا أيضاً. وقد ساهم ذلك في صعود الطبقة اليمينية في القارة.

وتكمن «الكذبة الكبرى» في الادعاء بأن هذا التحول الصعودي في توزيع الدخل كان نتيجة طبيعية لعمل السوق. إذ يقال إن مسار التكنولوجيا والعولمة انتهى ببساطة إلى إفادة الشرائح الأكثر تعليماً من السكان، وخصوصاً أولئك الموجودين في القمة.

لكن هذا ادعاء كاذب، لأنه لا يوجد شيء «طبيعي» في احتكارات براءات الاختراع وحقوق النشر التي تمنحها الحكومات، والتي تلعب دوراً كبيراً في هذه العملية من إعادة توزيع الدخل صعوداً. كان بإمكان الحكومات أن تجعل هذه الاحتكارات أقصر عمراً وأضعف أثراً، بدلاً من أن تجعلها أطول وأقوى، أو أن تعتمد بدرجة أكبر على آليات أخرى لدعم الابتكار والعمل الإبداعي.

وهناك طرق أخرى ساهمت من خلالها السياسات الحكومية في إعادة توزيع الدخل صعوداً، لكن هذا نقاش أطول يمكن تناوله في مكان آخر. النقطة الأساسية هي أن الدول الأوروبية، عبر اختيارها عدم احترام براءات الاختراع وحقوق النشر الأمريكية، تمتلك سلاحاً بالغ القوة يمكن استخدامه ضد دونالد ترامب وداعميه الأثرياء. لقد حان الوقت لكي نذهب إلى الخيار النووي.

النشر. وفي حالة «مايكروسوفت»، ورغم أن الشركة لا تفصل أرباح براءات الاختراع وحقوق النشر كبنود مستقل، فإن تقاريرها الرسمية تؤكد اعتماد نموذجها الربحي على تراخيص برمجية محمية قانونياً، ضمن إجمالي إيرادات بلغ 281,724 مليار دولار في السنة المالية 2025، ما يجعل حقوق النشر والبراءات شرطاً بنوياً لاستمرار هذه العوائد. هذه الأرقام لا تعكس مجرد نجاح تجاري، بل حجم الربح الاحتكاري أيضاً الذي تولده أنظمة الملكية الفكرية، وتظهر لماذا يشكل المساس بها أداة ضغط أكثر إيلاًما وفعالية من أي حرب رسوم جمركية تقليدية.

وبالمثل، تكشف الأرقام الرسمية لشركة «أوراكل» الأمريكية عن حجم الربحية المرتبط بنموذج الترخيص وبراءات الاستخدام الذي يعتمد عليه نموذجها التجاري. ففي السنة المالية 2025 حققت «أوراكل» إجمالي إيرادات بلغت نحو 57,4 مليار دولار، مع الجزء الأكبر من هذه الإيرادات محقق من خدمات السحابة ودعم التراخيص التي تشكل جوهر حقوق الملكية الفكرية والبرمجيات المرخصة، إذ بلغت عائدات هذا البند وحده نحو 44,0 مليار دولار. من ضمن ذلك، كان عائد ترخيص البرمجيات التقليدية ونظم التشغيل نحو 5,2 مليار دولار في العام نفسه، ما يعكس استمرار الاعتماد العميق على ترخيص المنتجات المحمية بملكية فكرية كأساس لتحقيق الربح. هذه الأرقام تظهر أن نموذج «أوراكل» يعتمد بدرجة كبيرة على بيع وترخيص البرمجيات والخدمات المحمية قانونياً، وهي عوائد لا يمكن فصلها بسهولة عن الاحتكارات القائمة على براءات الاختراع وحقوق النشر التي تضمن للشركة تدفقاً ضخماً من الأرباح السنوية.

إن وضع براءات الاختراع وحقوق النشر الأمريكية على المحك هو وسيلة مضمونة لجذب الانتباه. فالشركات الهائلة لأولئك الانتهازيين الذين أوصلا ترامب إلى البيت الأبيض ويدعمون هجومه على الديمقراطية في أمريكا وفي العالم ستصبح فجأة موضع تساؤل.

وهناك سابقة تاريخية لهذا المسار. ففي الحرب العالمية الأولى، توقفت أمريكا عن احترام براءات الاختراع الألمانية، وبدلاً من ذلك أنشأت نظاماً للترخيص الإجباري. ووفق هذا النظام، كان بإمكان أي شخص استخدام أي براءة اختراع ألمانية مقابل

الأوروبية أن تعلن أنها لن تعود تحترم براءات الاختراع وحقوق النشر المملوكة لشركات أمريكية.

هذا الإجراء سيجذب الانتباه سريعاً من شركات المنتجات الاستهلاكية مثل «أبل»، التي تعتمد على آلاف براءات الاختراع في هواتف «آيفون» وغيرها من منتجاتها، وتحقق أكثر من 100 مليار دولار سنوياً. وبالمثل، تعتمد شركات البرمجيات مثل «أوراكل» التي يملكها الملياردير اليميني لاري إيسون و«مايكروسوفت» على براءات الاختراع وحقوق النشر لجعل كبار مساهمها فاحشي الثراء. كما تعتمد شركات الترفيه مثل «ديزني» و«باراماونت» المملوكة أيضاً لعائلة إيسون اعتماداً شبيه كامل على احتكارات حقوق النشر كأساس لمليارات الدولارات من أرباحها السنوية.

وتتضح واقعية هذا الطرح أكثر عند النظر إلى الأرقام الفعلية التي تحققها الشركات الأمريكية الكبرى من احتكارات الملكية الفكرية. فمشركة «ديزني»، على سبيل المثال، تفضح في تقريرها السنوي لعام 2024 عن تحقيق 7,718 مليارات دولار من إيرادات «بيع وترخيص المحتوى» وحدها، وهو بند قائم كلياً على حقوق النشر، مع ربح تشغيلي بلغ 328 مليون دولار في عام واحد فقط. أما «باراماونت غلوبال»، فتظهر إفصاحتها المالية أن إيرادات «الترخيص وغيرها» بلغت 2,952 مليار دولار في قطاع الإعلام التلفزيوني، إضافة إلى 2,126 مليار دولار في قطاع الأفلام خلال عام 2024، وهي عوائد ناتجة مباشرة عن ترخيص حقوق العرض والبيث والتوزيع الثانوي للمحتوى المحمي بحقوق

## دين بيكر

وكي يكون الأمر واضحاً: وعلى عكس ما نقرأه في الصحف، فإن هذه الرسوم الجمركية هي ضرائب تُفرض على الأمريكيين، لا على الدولة المصدرة. قد يكون هذا الأمر معقداً أكثر مما يستطيع دونالد ترامب أو الأطفال الصغار استيعابه، لكن الأمريكيين هم من يدفع ثمن التعرفة الجمركية. صحيح أن خسارة جزء من سوق التصدير تمثل أمراً سلبياً للدول المستهدفة، لكن في هذه المرحلة بات الجميع في العالم يدرك أن أمريكا لم تعد سوقاً يمكن الاعتماد عليه، وقد وضعت خطط للتكيف مع هذه الحقيقة.

لكن من غير المرجح أن يتوقف ترامب عند الرسوم الجمركية. فكما أنه لا يستطيع الاعتراف بأنه خسر انتخابات 2020 بفارق كبير، لا يستطيع أيضاً تقبل أن غرينلاند لا تعود له. إنه رجل يعاني خللاً عقلياً خطراً، وقد قرر أنه يريد غرينلاند، ويجب أن يحصل عليها.

أوروبا تكافح لإيجاد طريقة فعالة للرد. هناك نقاشات حول فرض رسوم جمركية على الصادرات الأمريكية، وهو ما قد يلحق بعض الألم بالشركات الأمريكية، لكنه على الأرجح لن يكون كافياً ليهيم ترامب. وكما أن رسوم ترامب الجمركية تصيب المستهلكين الأمريكيين، فإن الرسوم الأوروبية ستجعل الحياة أقل قدرة على الاحتمال للعائلات الأوروبية المثقلة بالأعباء.

هناك بديل بسيط يرحب أن يكون أكثر فاعلية في جذب الانتباه، وسيعود في الواقع بالفائدة على المستهلكين الأوروبيين: يمكن للدول

لا يوجد شيء طبيعي في احتكارات براءات الاختراع وحقوق النشر التي تمنحها الحكومات والتي تلعب دوراً كبيراً في هذه العملية من إعادة توزيع الدخل صعوداً

## حرق النفايات، خطر يتصاعد بلا حلول مستدامة!



في مشهدٍ يكشف عمق الأزمة ودرجة الإهمال واللامبالاة الرسمية، أصبح الدخان الأسود المتصاعد من المكبات العشوائية داخل الأحياء السكنية ومن بين المنازل وأمامها جزءاً من الحياة اليومية للسكان في دمشق وريفها.

### رشا عيد

#### آثار كارثية، صحياً وبيئياً!

تتجاوز آثار حرق النفايات التلوث البصري والروائح الكريهة، فهذه السحب المسمومة تنتج كارثة متعددة الأوجه. فعلى المستوى الصحي والبيئي، ينتج عن الحرق العشوائي للنفايات وخاصة «البلاستيك، المطاط والنفايات الصلبة» مواد شديدة السمية، أبرزها «الديوكسينات والفيورانات والمعادن الثقيلة» وهي مواد مسرطنة تسبب أمراضاً تنفسية مزمنة عند استنشاق الدخان وخاصة للأطفال وكبار السن كما مرضى الربو والتحسس، كذلك تهيجات جلدية وعينية، كما ترفع معدلات الإصابة بالسرطان على المدى الطويل.

ويؤدي حرق النفايات إلى تلوث الهواء نتيجة خليط معقد من الغازات السامة والجسيمات الدقيقة، ويتضاعف الخطر في المناطق السكنية وبين الأبنية حيث تضغط حركة الهواء ويرتفع تركيز الملوثات لفترات أطول في الجو.

كما تنتقل الملوثات لمسافات بعيدة إلى المناطق الريفية بفعل الرياح وترسب على التربة والمحاصيل الزراعية ما يؤثر على جودة الغذاء وصحة الإنسان والحيوان. ناهيك عن رماد النفايات المحروقة الذي يحتوي على معادن ثقيلة سامة مثل الزئبق والكاديوم والزرنيخ، التي تتسرب تدريجياً إلى التربة والمياه الجوفية ليكون ذلك أخطر شكل من أشكال التلوث طويل الأمد وصعب المعالجة.

فقد اعتمد السكان حرق القمامة بعد تراكمها كحل سريع في ظل غياب الحلول المستدامة، مما يشكل خطراً صحياً وبيئياً وأثراً اجتماعياً واقتصادياً يهدد استدامة الحياة، وعليه فأزمة النفايات لم تعد مظهراً من مظاهر الإدارة الفاشلة فحسب، بل قضية وطنية ملحة تستدعي المعالجة الجذرية والشاملة التي تحد من تراكم القمامة وتمنع اللجوء إلى حرقها.

#### ما السبب وراء حرق القمامة؟

لم تمل الجهات المعنية «مديريات نظافة وبلديات ومجالس محلية» من التبرير لفشلها في إدارة ملف النفايات متذرة بمحدودية الإمكانيات ونقص الآليات وشح المحروقات وسط الأزمة الاقتصادية الراهنة، لتجعل منها غطاءً رسمياً للتقاعد عن وضع خطة واضحة وآلية شاملة لجمع النفايات والتخلص منها بطرق آمنة وصحية، وتوفير بنية تحتية كافية من حاويات وشاحنات ومعدات جمع بالإضافة إلى مواقع مخصصة للمعالجة أو الطمر الصحي مع جداول زمنية منتظمة لعمليات الجمع والتحويل والتنظيف.

فغياب هذه الآلية أدى ويؤدي إلى تراكم القمامة وانتشارها في الشوارع بشكل لا يمكن تحمله، ناهيك عن انتشار الحشرات والقوارض والروائح الكريهة نتيجة ذلك، مما يدفع البعض إلى حرقها ليتضاعف حجم الكارثة.

عن أماكن السكن، وتأمين عدد كافٍ من الآليات الحديثة لجمع النفايات وأنظمة مراقبة ذكية لعمليات الجمع والتحويل، مع التوسع في آليات الفرز وإعادة التدوير، وفرض الفرز من المصدر «منزل، محال، أسواق ومنشآت صناعية وخدمية» مع دعم مشاريع إعادة التدوير، وسن القوانين والتشريعات وإصدار القرارات والتعليمات اللازمة لكل ذلك، بما فيها العقوبات والغرامات.

كذلك التوعية المجتمعية والتعليم البيئي في المناهج الدراسية، مع تقديم الدعم الكامل للبلديات والمجالس المحلية. حرق النفايات ليس حلاً وإنما اعترافاً فاضحاً بعجز السياسات وإشارة إلى تدهور مقومات الحياة الأساسية، لذا يجب تحمل المسؤولية، والمحاسبة عليها، بتنظيم عملية الجمع والتحويل كاستراتيجية وطنية مستدامة. فضحة ملايين السوريين وسلامتهم لا يجوز التهاون بها تحت أي ذريعة.

#### الآثار الاجتماعية والاقتصادية

على المستوى الاجتماعي، تزيد التوترات والخلافات بين الجيران، ويتمتع الشعور العام بالغبن والتهميش وإهمال الدولة لسلامة وصحة مواطنيها مع زيادة عمالة الأطفال في جمع القمامة ما ينذر بأزمة اجتماعية أعمق.

أما على المستوى الاقتصادي، فإن وجود بيئة ملوثة وغير صحية تقوّض أي مساع جادة للاستثمار في مشاريع التنمية المحلية بمختلف مجالاتها، كذلك تعيق الاستثمار السياحي، ناهيك عن تزايد تكلفة معالجة الأمراض والاستشفاء.

#### المطلوب باختصار

معالجة هذه الكارثة يتطلب الانتقال من منطق رد الفعل العشوائي إلى منطق الخطة الشاملة طويلة الأمد وذلك عبر إجراءات عاجلة لتحديث البنية التحتية بمكبات صحية بعيداً

## قرار وقف استيراد «الصوص وبيض الفقس» خطوة متوازنة أم تحدّ جديد؟!



في خطوة باتت مألوفة ضمن سياسة إدارة الملف الزراعي والغذائي في سورية، أصدرت اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير بتاريخ 2026/1/14 قراراً بوقف استيراد مادتي «الصوص» و«البيض الفقس»، وذلك بهدف تنظيم استيراد المنتجات المرتبطة بقطاع الدواجن ودعم الإنتاج المحلي وتحقيق التوازن في السوق المحلية، على أن يدخل القرار حيز التنفيذ اعتباراً من مطلع شهر شباط وأذار على التوالي.

#### هنية سليمان

بينما يُقدم القرار ضمن سياسة حمائية للإنتاج الوطني، تظل نتائج التجارب السابقة مع قرارات مماثلة محدودة وقصيرة الأمد لوقف استيراد منتجات أخرى مرتبطة بالقطاع، مما يؤكد أن هناك أزمة هيكلية أعمق يعانها قطاع تربية الدواجن مما يعني أن القرار بمثابة حل ترقيعي مؤقت لأحد أعراض الأزمة ولا يقدم حلاً جذرياً شاملاً.

هذا يطرح تساؤلاً مُلحاً حول الجدوى الحقيقية لهذا القرار؟ فمضمونه يحمل فجوة زمنية بين تاريخ إصداره وتطبيقه الفعلي المترجم «من شباط إلى آذار»، فهذا الهامش الزمني الذي يمنح مهلة واسعة وقوة اقتصادية لحيتان الاستيراد للتخزين أو زيادة حجم الواردات وإغراق السوق مما يُفقد القرار جزءاً كبيراً من فعاليته منذ

البداية ويحدث اختلالاً في السوق. هذا ما أكده رئيس لجنة الدواجن المركزية في اتحاد غرف الزراعة «نزار سعد الدين» لصحيفة «الثورة» بتاريخ 2026/1/21 قائلاً «إن القرار بصيغته الحالية وتوقيته قد لا يكون كافياً لمعالجة الأزمة المتفاقمة، وأشار إلى الوضع الصعب الذي يمر به قطاع الدواجن، وأن الفائض الحالي من الإنتاج سيستمر إلى حين تطبيق القرار مما سيحد من فعاليته مؤكداً وجود فائض كبير من الصيصان وبيض الفقس مما يستدعي التطبيق الفوري محذراً أن الوضع الحالي يدفع المربين إلى ذبح الأمهات المنتجة وإعدام فائض الصيصان» والنتيجة خسائر مضاعفة للمربين تعمق الأزمة.

والأخطر من ذلك هو السياق العام لضعف الرقابة الذي يطبق فيه القرار، وهذا ما حد من جدوى قرارات المنع في العام الفائت، فغياب أدوات الرقابة الفعالة على المنافذ والحدود أدى إلى استمرار التدفق استيراداً أو تهريباً، لينتج المنتج المحلي المثقل بتكاليف إنتاجية مرتفعة في منافسة غير عادلة.

فالحماية الحقيقية لا تعني إغلاق باب الاستيراد فقط، بل تعني بيئة متكاملة لدعم سلسلة القيمة بأكملها، فحماية الصوص المحلي تكون بدعم تكاليف تربيته المرتفعة من الأعلاف إلى الأديوية وتأمين

مع دعم مدخلات الإنتاج لخفض التكلفة وتحقيق هامش ربحي للمربين مع تعزيز آليات الرقابة الجمركية والمحلية لمكافحة التهريب مع وضع سياسة تنظم الاستيراد وبكميات مدروسة وفق تقييم دقيق للاحتياج الفعلي، كذلك تأمين قروض ميسرة وأسواق لتصريف المنتجات مع إنشاء مخابر تحليل في كل محافظة من أجل سرعة وسهولة تشخيص الأمراض، مما يشجع المربين على الاستمرار ليصبح المنتج الوطني الخيار الأول للمستهلك في السوق المحلية وفي أسواق التصدير أيضاً.

فقطاع الدواجن في سورية ليس مجرد نشاط اقتصادي عادي، بل قطاعاً استراتيجياً يرتبط بالأمن الغذائي ويشغل عشرات الآلاف من الأيدي العاملة في الإنتاج والنقل والتسويق والبيع، وهو مصدر رزق للعديد من الأسر السورية، ومعالجته تتطلب استراتيجية شاملة تخرج من منطق القرارات الانفرادية والحلول الترقيعية «المنع الثابت أو الجزئي» إلى إدارة أكثر مرونة.

فخطة الإنقاذ الحقيقية تبدأ بدراسة قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الاحتياجات كماً وجودة وسعراً، والتي يجب أن تعمل بشكل متوازن

المازوت والكهرباء خاصة في فصل الشتاء الحالي ودرم فجوة التكلفة، حيث يباع الصوص بـ 10 سنتات من الدولار بينما تبلغ تكلفة إنتاجه 45 سنتاً، وهذا يعد جوهر أزمة قطاع الدواجن الذي يعاني ارتفاع تكاليف الإنتاج ما يجعل المنتج المحلي غير قادر على المنافسة أمام فارق السعر للمستورد «الأرخص».

فالمعالجة الحقيقية في القرارات الصادرة تكمن في تعزيز القدرة التنافسية للمنتج المحلي بتأمين مسار دعم حكومي متكامل لمدخلات الإنتاج مما يحقق الاكتفاء الذاتي المستدام.

# الثورة الصخرية والإمبريالية الطاقية الأمريكية:



يؤكد أن المستفيدين الرئيسيين ليسوا شركات النفط فحسب، بل أيضا المجموعات المالية الكبرى التي تتحكم في الأسواق والإنتاج. وفي التجارة العالمية، كان لعملية إعادة التموضع الأمريكية أهمية بالغة، إذ جعلت الولايات المتحدة مكتفية ذاتيا في سوق الغاز، ووضعتها على رأس مصدريه عالميا. وساعد استغلال الصراع في أوكرانيا في تسريع هذا التحول بشكل حاسم، حيث زادت الواردات الأوروبية من الغاز المسال الأمريكي بشكل كبير، معززة الهيمنة الأمريكية على حساب الاستقرار الاقتصادي الأوروبي.

## الفصل الثاني: المكسيك: الفضاء الحيوي الطاقى للولايات المتحدة

تظل المكسيك الفاعل المركزي في التحول الطاقى الذي قادته الثورة الصخرية. إذ تفوق وارداتها من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي الأمريكي واردات أي دولة أخرى. وتلعب دورا حاسما في توسيع السوق الطاقى الأمريكي وتعزيز النفوذ الأمريكي. في هذا السياق، تخدم المكسيك كفضاء حيوي تابع ضمن القوة الإمبريالية الأمريكية. ويناقض هذا المشهد تاريخ قطاع الطاقة المكسيكي، الذي شهد تحولات عميقة. فمن تأميم النفط في ثلاثينيات القرن الماضي، شهدت المكسيك موجة عدوانية من الخصخصة والتفكيك ابتداءً من ثمانينيات القرن الماضي، بلغت ذروتها في إصلاح الطاقة لعام 2013، الذي مثل الخسارة النهائية لاحتكار الدولة، ومحاذاة كاملة مع المصالح الأمريكية. وفي حالة النفط، تنعكس التبعية المتزايدة في الارتفاع المستمر لواردات النفط المكرر والتاكل المطرد للصناعة المحلية. أصبحت المكسيك أكبر سوق للولايات المتحدة، مما يكشف عن تحول مقلق يضعف استقلاليتها الطاقية.

وتصبح هذه العلاقة أكثر وضوحا في تجارة الغاز الطبيعي. منذ 2008، نمت واردات المكسيك بشكل مطرد، لتصبح الوجهة

غضون سنوات، قلبت الولايات المتحدة دورها في الأسواق العالمية إلى منتج مهيم، خاصة في الغاز الطبيعي، فيما أصبح يعرف بـ «الثورة الصخرية».

وتتجلى المنطقية الإمبريالية للسيطرة على الطاقة الأحفورية بشكل أوضح عبر الغاز الطبيعي، وليس النفط. فبالرغم من صعودها كمنتج رائد للنفط، يحول ارتفاع تكاليف إنتاج نفط الصخر الزيتي دون سيطرتها على السوق النفطية العالمية. أما في حالة الغاز الطبيعي، فيظهر الدور القيادي للقوة الأمريكية بوضوح، حيث جرى تعزيز هيمنتها بسرعة عبر التكسير، في مهمة تعيد هيكلة التبعيات العالمية.

بين عامي 2010 و2022، قفز الإنتاج الأمريكي من الغاز الطبيعي من 652 مليار إلى 1,1 تريليون متر مكعب، وهو توسع دراماتيكي أتى بالكامل تقريبا من التكسير. أعاد هذا تشكيل ديناميكيات القوة العالمية. فالغاز تحكمه بنى تحتية مجزأة وإقليمية، مما يخلق توترات جيوسياسية تصبح فيها السيطرة على سلاسل التوريد أداة للهيمنة الاستراتيجية. مع احتياطاتها الهائلة وتكنولوجياتها منخفضة التكلفة، تحتفظ الولايات المتحدة بميزة تسمح لها بممارسة نفوذ غير متناسب، معززة دورها كمدير إمبراطوري لأسواق الغاز. ولا يخلو هذا النموذج من ثمن بيئي باهظ. فالتكسير مدمر بيئيا، يستهلك كميات هائلة من المياه ويهدد جودة المياه الجوفية، ويساهم بشكل كبير في أزمة المناخ عبر انبعاثات الميثان. ومع ذلك، مكنت ضغوط اللوبي النفطى من تسويق الغاز الصخري كطاقة «نظيفة»، في عملية غسيل أخضر.

كما شهدت صناعة الصخر الزيتي تحولا نحو سيطرة احتكارية متزايدة مع دخول الشركات الكبرى بقوة، وتعكس موجة الاندماجات عهدا جديدا من الإنتاج الاحتكاري. والأهم، أن عملية التركيز تنعكس في دوامة التمويل المالي، حيث يتركز جزء كبير من ملكية شركات الطاقة الكبرى في أيدي رأسمال مالي. وهذا

المخلص: تشكل التحولات في قطاع الطاقة العالمي محورا أساسيا لإعادة إنتاج الهيمنة الجيوسياسية. تبحث هذه الدراسة في التحول الاستراتيجي للإمبريالية الأمريكية المرتكزة على الوقود الأحفوري، مع التركيز على نقطة التحول الحاسمة المتمثلة في «الثورة الصخرية» (التكسير الهيدروليكي). تزعم الورقة أن هذه الثورة لم تعد للولايات المتحدة درجة من الاكتفاء الذاتي فحسب، بل أعادت أيضا تسليح قدرتها الجيوسياسية من خلال هندسة تبعيات إقليمية جديدة، وإعادة تشكيل تحالفات الطاقة. يفحص هذا التحول من خلال دراسة حالة مفصلة للمكسيك، التي تحولت من رمز للسيادة الطاقية في القرن العشرين إلى فضاء حيوي تابع في الشبكة الطاقية المهيمنة أمريكيا. تخلص الدراسة إلى أن هذا النموذج الجديد للهيمنة، الذي يجمع بين الابتكار التكنولوجي والإخضاع الجيوسياسي، يعمق التبعية البنوية، ويهدد الاستقلال الطاقى للدول التابعة، وسط تنافس عالمي متصاعد وتفاقم الأزمة البيئية.

■ مانيو كروسا، استاذ باحث في معهد مورا، مدينة مكسيكو.

## مقدمة: الوقود الأحفوري وعصب الإمبريالية الأمريكية

تاريخيا، ارتكزت القوة الإمبريالية للولايات المتحدة على سيطرتها على موارد الوقود الأحفوري العالمية، مستخدمة إياها كإداة مركزية للنفوذ الجيوسياسي. مع تراجع الاحتياطات المحلية منذ منتصف القرن العشرين، انتقلت واشنطن من هيمنة قائمة على الاستخراج المباشر إلى نمط يركز على السيطرة على تدفقات الطاقة العالمية، معتمدا على آليات قسرية في المناطق الغنية بالنفط. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، أعادت «الثورة الصخرية» إحياء الطموحات الإمبريالية الأمريكية، خاصة في قطاع الغاز الطبيعي. فمن خلال طفرة في التكسير الهيدروليكي، أعادت الولايات المتحدة تموضع نفسها كمنتج ومصدر عالمي رائد، مؤكدة اكتفاء ذاتيا جديدا. والأهم، أن هذا الانتعاش عزز القوة الجيوسياسية الأمريكية، حيث وظفت واشنطن سيطرتها على الغاز لهندسة تبعيات إقليمية جديدة، وتعزيز هيمنتها العالمية.

ويظهر هذا - إعادة التنظيم الإمبريالي المدعوم بالوقود الأحفوري بأوضح صورة منه - في الهيمنة الأمريكية على المكسيك، الدولة التي عرفت بسعيها التاريخي نحو السيادة الطاقية. لقد تم تفكيك هذا الإرث مع اندماج

المكسيك بنويًا في النظام الطاقى الأمريكي، لتصبح مستوردا رئيسيا للغاز الطبيعي، وممرا استراتيجيا للصادرات الأمريكية إلى آسيا. تعكس إعادة التشكيل الاستراتيجية هذه، أوسع دمج للابتكار التكنولوجي مع التبعية الجيوسياسية. ومن الضروري استجواب تشابك التقدم التكنولوجي والتوسع الاحتكاري، والسيطرة الإمبريالية في التطور المستمر للقوة الأمريكية.

## الفصل الأول: الثورة الصخرية وإعادة تشكيل الإمبريالية الأمريكية

شهد إنتاج النفط الأمريكي تراجعا مطولا حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، في ظل مفهوم «ذروة النفط». غير أن الإمبريالية الأمريكية شهدت تحولا استراتيجيا بحلول العقد الثاني من القرن، مدفوعا بالتوسع العدواني لتكنولوجيا التكسير الهيدروليكي. أتاح الجمع بين التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي استغلال تكوينات الصخر الزيتي، محفزا مرحلة جديدة في استخراج الطاقة الأحفورية، ومعتمدا نمودجا استخراجيا، يخرج التكاليف البيئية من حساباته.

سار هذا التحول التكنولوجي جنبا إلى جنب مع ارتفاع أسعار النفط والغاز بعد أزمة 2008، مما حفز تحولا دراماتيكا. فلم ينتج فقط لنمو التكسير، بل شجع بنشاط من قبل إدارة أوباما تحت خطاب «التحول الطاقى النظيف»، في التزام أعمق بالممارسات الاستخراجية، متخفيا وراء خطاب «الغسيل الأخضر». وفي

بالرغم من صعود الولايات المتحدة كمنتج رائد للنفط يحول ارتفاع تكاليف إنتاج نفط الصخر الزيتي دون سيطرة على السوق النفطية العالمية

# تبعية المكسيك وإعادة تشكيل الهيمنة العالمية



ذلك، تشير أدلة إلى أن الدولة تروج الآن للتكسیر الهيدروليكي داخليا على الرغم من المخاوف المؤكدة. ويمثل هذا تعميقاً للمحاذاة مع الأجنحة الإمبريالية الأمريكية المتجذرة في الطاقة الأحفورية، ونكسة للسعي نحو استراتيجيات طاقة ذات سيادة.

## خاتمة: التبعية في عصر التحول

تؤكد الدراسة، أن «الثورة الصخرية» كانت أداة استراتيجية أعادت تشكيل الإمبريالية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، محولة الوفرة الطاقية إلى نفوذ جيوسياسي عبر هندسة تبعيات إقليمية جديدة.

وتكشف حالة المكسيك عن الآليات الملموسة لهذه الهيمنة. فمن خلال تفكيك السيادة الطاقية التاريخية، تحولت المكسيك إلى فضاء حيوي تابع، يخدم كسوق استهلاكية وممر تصديري، ومعمل تصنيعي يعتمد على الطاقة الأمريكية. ويعكس هذا اندماجاً بين الإخضاع الجيوسياسي والتبعية الاقتصادية.

ويجري تعزيز هذا المسار في الظروف الجيوسياسية الحالية، حيث توظف المنافسة العالمية - والأزمة البيئية - لتبرير تشديد القبضة الأحفورية. ويواجه الانتقال الطاقى الحقيقي عقبات هائلة بسبب مقاومة القوى الاحتكارية، وإدماج اقتصادات، مثل: المكسيك في دوائر التبعية.

وبالتالي، فإن مستقبل السيادة الطاقية والاستدامة مرتبطان بقدرة هذه الدول على فك الارتباط التدريجي عن الشبكات المهيمنة، وتنويع شركائها، وإعادة بناء قدراتها المحلية. وهذا يتطلب مشروعاً تنموياً وطنياً يعيد تعريف علاقة الدولة بالسوق والقوى الإمبريالية، في سياق عالمي تتقاطع فيه الأزمات بشكل غير مسبوق.

■ عن مجلة المراجعة الشهرية

والتخلي عنه سيؤدي إلى تباطؤ هيكل في دورات الربح، وربما تراجع استراتيجي. باختصار، التمسك بالوقود الأحفوري هو مسألة الحفاظ على الهيمنة الجيوسياسية ذاتها، بغض النظر عن الانهيار البيئي.

ويشكل الخطاب الحالي تعبيراً عن الإرادة الجماعية للأوليغارشية الأحفورية الأمريكية التي ترتبط أرباحها بالاستغلال الأحفوري. إن إحياء الشعارات العدوانية يشير إلى عودة أجنحة استخراجية منجزة في مصالح الطبقة المسيطرة.

وتعتبر الإيماءات الاستفزازية عن بلورة اندفاع إمبراطوري متجدد وطموح رأس المال الاحتكاري الأحفوري لتأكيد السيطرة على مستقبل الطاقة العالمي. وتتجمع الكتل الأساسية لرأس المال الأمريكي حول رهان عالي المخاطر على قطاع الطاقة كمحرك للتراكم الاستثنائي في العقود المقبلة، في استراتيجية محسوبة لتحويل السيطرة على الطاقة إلى ركيزة للتوسع والهيمنة.

وبالتالي، تمثل الإدارة الحالية جهداً جريئاً لإحياء الإمبريالية الطاقية كركيزة مركزية للقوة الأمريكية، في وقت يصح فيه الهيكل الأوسع للهيمنة متاكلاً. وهذا مشروع عالمي التوجه يهدف إلى فرض السيطرة الأمريكية على تدفقات الطاقة. إن السعي للسيطرة على موارد جديدة، والعسكرة المتزايدة لسلاسل التوريد، هي ركائز في تصميم استراتيجي أوسع لتأمين الهيمنة الأمريكية في النظام الطاقى العالمي.

وفي هذا السياق، تستخدم تهديدات التعريفات الجمركية كأداة لإكراه الحلفاء على الانحياز إلى الأجنحة الطاقية الأمريكية. وتواجه المكسيك ودول أخرى ضغوطاً لزيادة مشترياتها من الغاز الطبيعي الأمريكي من خلال ابتزاز اقتصادي يعزز التبعية.

وفي حالة المكسيك، حولت السيطرة الطاقية الأمريكية السبل إلى أكبر مستورد للغاز ومنصة تصدير استراتيجي. والأكثر من

## الفصل الثالث: الاستمرارية والتغيير: السياسة الأمريكية والمنطق الأحفوري الإمبراطوري

يجب فهم الخطاب السياسي القومي الحاكم كمشروع يهدف إلى تعزيز التفوق الأمريكي في سياق تنافس عالمي حاد، خاصة مع صعود الصين. وهذا يشكل تكوين «الطبقة الحاكمة الأمريكية» ذات النظرة الإمبريالية التاريخية.

وفي هذا السياق، يبرز التنافس على السيطرة على موارد الطاقة كسمة محورية، حيث يسلط الضوء على دور الطاقة في تشكيل الهيمنة الاحتكارية على التحولات التكنولوجية. فكل ثورة صناعية يحفزها أساس طاقى جديد.

وفي هذه المرحلة، سيؤدي التحول نحو نموذج كهرو-معلوماتي إلى زيادة كبيرة في الطلب العالمي على الكهرباء، في تحول يبيد تشكيل أسس تراكم رأس المال نفسه وسط تفاقم الكارثة البيئية. وتكشف تحذيرات النخب التكنولوجية من أزمة طاقة عن مخاوف من أن تتجاوز الاحتياجات التكنولوجية الجديدة القدرة الحالية، في تحذيرات تعمل كأدوات أيديولوجية تمهد لتعزيز سيطرة النخب.

وفي هذا المشهد، تبرز السيطرة على موارد الطاقة كمحور استراتيجي في السياق العالمي. فالتوجه الحالي لتوسيع الهيمنة الأمريكية في السوق الأحفوري العالمي ليس عرضياً؛ إنه مغروس في منطق إمبراطوري أوسع. يؤكد السعي نحو «الهيمنة الطاقية» على مركزية التحكم في الطاقة لضمان النفوذ الجيوسياسي وتراكم رأس المال.

ويعيد المنطق الإمبراطوري تأكيد نفسه بالعودة إلى سلاسل أحفورية راسخة، مستعبداً بدائل الطاقة المتجددة. ففي القلب يكمن رفض أي تباطؤ ذي معنى في الإنتاج، أو انتقال حقيقي، الذي سينظر إليه كقطعة ضعف استراتيجي في مواجهة الصين الصاعدة. وكما بين باحثون، إن الوقود الأحفوري خدم تاريخياً كشریان حياة لرأس المال الاحتكاري.

الرئيسية للغاز الأمريكي، وتمتص نحو 31% من إجمالي صادراته. وقد سهلت توسعة البنية التحتية للأنابيب هذا التدفق. وفي الواقع، تستورد المكسيك 70% من الغاز الذي تستهلكه، 96% منها من الولايات المتحدة، مما يكشف عن تبعية كاملة وتاكلاً عميقاً للسيادة.

وقد غذى إصلاح 2013 تحول المكسيك إلى معبر للواردات، مدفوعاً بمشاريع أنابيب كبرى تربطها بإنتاج الغاز الأمريكي. ويسيطر رأس المال الاحتكاري على هذه البنية التحتية، حيث تهيمن شركات أمريكية وكندية مدعومة من عمالقة التمويل، مما يبرز تركيز السلطة.

والأهم، أن الاستيراد المتزايد لا يهدف في الأساس للتنمية المحلية، بل يرتبط بتحول المكسيك إلى معمل تصديري «ماكيلادورا». يتركز الطلب على الطاقة في الشركات متعددة الجنسيات التي تستغل قوة عمل أرخص. وبذلك تصبح خطوط الأنابيب ركيزة للتكامل الاقتصادي القائم على التبعية الطاقية.

ويظهر هذا النموذج أن تحول المكسيك إلى منصة تصديرية، يتسم بالاستغلال المفرط للعمل، يسير جنباً إلى جنب مع تبعية متزايدة للوصاية الطاقية الأمريكية. فالبنية الإنتاجية أعيد تشكيلها لضمان الاستهلاك الجماعي للغاز الأمريكي.

وتعزز هذا الاتجاه مشاريع بنية تحتية ضخمة جديدة تهدف لجذب الاستثمار الأجنبي إلى جنوب المكسيك، وستزود بالغاز عبر خطوط أنابيب قيد الإنشاء.

ولم تتحول المكسيك إلى أكبر مستورد للغاز الأمريكي فحسب، بل تلعب دوراً محورياً كمنصة لتصدير الغاز المسال إلى آسيا. وقد أصبحت السواحل الشمالية الغربية منطلقاً استراتيجياً لبناء محطات تسييل، حيث تقدم ممراً أكثر كفاءة من حيث التكلفة. ويروج لمشاريع، مثل: مشروع سونورا كاستدامة بيئية، بينما يخدم في الواقع الأجنحة الجيوسياسية الأمريكية، مع تركيز السيطرة في أيدي شركات أمريكية.

# أزمة رقائق «إنفيديا» في سياق التراجع الأمريكي والسعي الصيني للاستقلال التكنولوجي



أصبحت قصة رقائق إنفيديا الأمريكية للذكاء الاصطناعي من طراز H200 أكثر من مجرد نزاع تجاري بين أمريكا والصين، بل أحد تجليات الارتباك والتراجع الاستراتيجي والتكنولوجي الأمريكي أمام المنافسة والتقدم السريع الذي تحرزه الصين. التقلبات السياسية والانقسامات الداخلية الأمريكية في مقابل التحركات المضادة الصينية الواثقة ترسم صورة للولايات المتحدة كقوة عظمى أفلة تعاني في كيفية الموازنة بين مصالحها الاقتصادية الفورية وضرورتها الأمنية طويلة الأجل.

## إعداد: د. اسامة دليقان

ويجب اختبار كل شريحة داخل الولايات المتحدة قبل شحنها، وعدم وأنا تتجاوز الكمية المصدرة إلى الصين 50% من الكمية المباعة للعملاء الأمريكيين. يضاف إلى هذه الشروط من الإدارة الأمريكية، شروط صينية أيضا، ولا سيما مع جهود الصين الحديثة لتطوير شرائحها المحلية (مثل شريحة Ascend 910B من شركة هواوي) لتقليل اعتمادها على الغرب، حيث تفرض الجهات التنظيمية الصينية على شركات التكنولوجيا المحلية شراء نسبة مئوية معينة من الرقائق الصينية كجزء من أي موافقة على استيراد رقائيق إنفيديا. هذه الشروط من الجانبين عصرت إنفيديا بين فكي كمشاة.

## السوق العالمي ومكانة الصين

على الرغم من قيود التصدير الأمريكية، استمر الطلب الصيني الذي لا يشبع على رقائيق الذكاء الاصطناعي عالية الأداء، وأكد جنسن هوانغ (الرئيس التنفيذي لشركة إنفيديا وهو تايواني يحمل الجنسية الأمريكية)، أن الطلب مرتفع جدا في الصين، مما يشير إلى أن الواردات المعتمدة يمكن أن تولد أكثر من 50 مليار دولار من المبيعات السنوية للشركة الأمريكية. وتشير التقارير إلى أن عمالقة التكنولوجيا الصينيين مثل «علي بابا» و«تينسنت» و«بايت دانس» قد قاموا بالفعل بتقديم طلبات لشراء مليوني شريحة تقريبا من رقائيق H200، بقيمة تصل إلى نحو 54 مليار دولار.

## تخبط وانقسام أمريكي

تميز نهج إدارة ترامب تجاه قضية إنفيديا بالتقلب السياسي والتناقض الداخلي، وهي قضية تمثل أحد التجليات العديدة التي تعكس انقسامات عميقة داخل الحكومة الأمريكية حول كيفية مواجهة الصعود التكنولوجي للصين.

يحاول ترامب تصوير الموافقة على صادرات H200 بشروط صارمة على أنها «فوز» للأعمال الأمريكية والخزينة، مشدداً على الإيرادات من الرسوم الجمركية البالغة 25%. ويبرز المؤيدون داخل الإدارة، بما في ذلك مستشار البيت الأبيض للذكاء الاصطناعي والعملات المشفرة ديفيد ساكس، بأن السماح بهذه المبيعات يساعد في الحفاظ على الهيمنة التكنولوجية الأمريكية من خلال إبقاء الشركات الصينية معتمدة على الرقائق الأمريكية التصميم، ويعتقد هذا الرأي أن هذه الطريقة أفضل من القيود الكاملة التي ستعجل فقط من دفع الصين نحو الاكتفاء الذاتي. ولاقت قضية إنفيديا ردود أفعال كبيرة من السلطة التشريعية عبر الطيف السياسي، حيث ينظرون إلى رقائيق الذكاء الاصطناعي المتقدمة على أنها حاسمة للأمن القومي. فقدمت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب (الكونغرس) بقانون «مراقبة الذكاء الاصطناعي»، يتطلب من لجان الكونغرس الموافقة على أي تراخيص شحن للرقائيق المتقدمة، مما يعطي المشرعين سلطة حظر المبيعات. ويمثل هذا القانون تحدياً مباشراً للسلطة التنفيذية.

وكانت المخاوف عابرة للحزبين، حيث انتقد نائب رئيس لجنة المخابرات في مجلس الشيوخ مارك وارنر «ديمقراطي عن فرجينيا» موافقة تصدير H200 للصين واعتبرها «نهجا عشوائيا» يفتقر إلى استراتيجية متماسكة. وحذرت السناتور إليزابيث وارن «ديمقراطية عن ماساتشوستس» من أن الصين تطلب مثل هذه الرقائق للتحديث العسكري وتصميم الأسلحة.

كما أعرب مسؤولون سابقون في إدارة ترامب أيضا عن معارضتهم. فقال مات بوتينغر، المستشار السابق لترامب لشؤون آسيا، إن الإدارة على «المسار الخاطي» وأن السماح بمبيعات الرقائق للصين سيضر بالولايات المتحدة في سباق الذكاء الاصطناعي.

## استراتيجية الصين: الاستيراد المضبوط مع الاعتماد على الذات

بينما تبدو السياسة الأمريكية منقسمة، كان نهج الصين مدروسا استراتيجيا، وإن كان معقدا أيضا. فبعد أن وافقت الولايات المتحدة على صادرات H200، تحركت سلطات الجمارك الصينية في

البداية لحظر شحنات الرقائق. ويفيد تقرير بأن المسؤولين الصينيين حذروا شركات التكنولوجيا المحلية من شرائها ما لم يكن ذلك ضروريا للغاية. وهذا الرفض الظاهري يخدم أغراضا إستراتيجية متعددة، من أهمها: نفوذ المساومة، حيث إن تهديد الصين بمنع وصل الرقائق الأمريكية يمنحها قوة تفاوضية في مناقشات التجارة والتكنولوجيا الأوسع مع الولايات المتحدة، وتعزيز الصناعة المحلية من خلال جعل الوصول إلى الرقائق الأجنبية غير مؤكد، مما يحفز الشركات الصينية على التطوير واعتماد بدائل محلية. ولنتذكر بأن موافقة السلطات الصينية مشروطة بإجبار الشركات الصينية على شراء نسبة مئوية من الرقائق المحلية. يضاف إلى ذلك أن الصين تريد الصين بشكل واضح وصولا انتقائيا للتكنولوجيا الأجنبية بطريقة تمكنها من دراستها واستنساخها هندسيا لتطوير قدراتها الخاصة، ولكن دون خلق تبعية ساحقة.

تعكس هذه الإستراتيجية المركبة مسعى الصين الأوسع لـ«الاكتفاء الذاتي» في التكنولوجيات الحرجة، وهو هدف لا ينفك يزداد كثافة تحت الضغط الخارجي.

إن الارتباك بشأن رقائيق إنفيديا يقرأ ك«عرض تقديمي» لضعف أكبر في نهج أمريكا تجاه المنافسة التكنولوجية مع الصين. يقول أحد التقييمات الشاملة لاستراتيجية إدارة ترامب تجاه الصين، بأنه بعد عام واحد من إدارة ترامب فإن «الطموح والخطاب أكبر من النتائج الملموسة» عبر الأهداف الرئيسية بما في ذلك إعادة التصنيع، والقيادة في مجال الذكاء الاصطناعي، وتقليل التبعيات الاستراتيجية.

تبعث السياسات الأمريكية المتقلبة برسائل غير متسقة عن حالة من عدم اليقين، مما يعيق الاستثمار طويل الأجل والتخطيط الاستراتيجي لكل من الشركات الأمريكية وحلفائها. وعلى عكس ادعاءات استعادة الاحترام، تظهر بيانات الاستطلاع العالمية انخفاضا في تفضيل الولايات المتحدة بين الحلفاء، مما يضعف قدرة واشنطن على تنسيق سياسة تكنولوجية موحدة مع الشركاء. وفي هذه الأثناء، تعمل الصين بثبات على توحيد نظام تكنولوجي أكثر اكتفاء ذاتيا وتوسيع اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي العالمية على الصين، من خلال عروض مدعومة من الدولة.

## بينما تبعث

السياسات الأمريكية رسائل عدم يقين للمستثمرين تمضي الصين بثبات على مسار الاستقلال والريادة التكنولوجية عالمياً

# منتدى دافوس «صورة تذكارية» للعالم الغربي قبيل انهياره!



اليوم هو تفكك للعالم الغربي، الذي أرخى بظله الأسود على العالم لعقود، وإن ما نقرأه ونسمعه من قادة هذا العالم هو ببساطة إعلان لتفكك هذا التحالف، وإنهاء أدواته الضاربة في الاقتصاد والعسكرة، فإذا ما ابتعدنا قليلاً عن دافوس إلى بقية الكرة الأرضية، يبدو المشهد مختلفاً كل الاختلاف، فهناك لا توضع «الدول المتوسطة» على طاولة الطعام، بل يجري بناء تحالفات متوازنة وشاملة، تأخذ فيها كل دولة حيزاً موضوعياً للحركة، يتماشى مع قدراتها وأوزانها الاقتصادية، وبدلاً من فرض الأجنحة الواحدة، يعاد صياغة شكل جديد للعلاقات الدولية والتكامل الاقتصادي.

ما يجري اليوم في الشرق وأفريقيا وغرب آسيا، هو نتيجة عمل حقيقي بدأ قبل سنوات طويلة، وكان في الواقع خطوة استشرافية باكرة، بدأنا نرى نتائجها، بينما يبدو الواقع في الجزء الغربي من العالم متخلفاً ومتأخراً، فالخطط التي يجري نقاشها اليوم، والمقترحات التي يطرحها الأوروبيون كان يمكن أن تعيش لو كانت طرحت قبل عقد من الزمن! أما الآن فقد تجاوزها الزمن، وأقصى ما نستطيع الدول التي دارت في الفلك الأمريكي سابقاً فعله، هو أن تبني شراكات ضمن القواعد الجديدة، قواعد العالم الجديد.

ما سبق، لا يعني أننا لا نشهد تغيراً على المستوى العالمي، بل إن تفكك الكتلة الغربية هو اليوم جزء من هذا التحول، ونتيجة طبيعية لتراجع الدور، وهذا لا يخص دول الاتحاد الأوروبي، أو كندا فحسب، بل يشمل الولايات المتحدة نفسها، فبعيداً عن ادعاءات ترامب، لا أحد ينظر اليوم إلى الولايات المتحدة بوصفها «المحرك الاقتصادي للكوكب» وإن كانت واشنطن تعمل على تحسين موقعها الاستراتيجي، فذلك في الواقع اعتراف بأنها هيمنة على ما تبقى فيه من ثروات هو التوجه الأمريكي الحقيقي، ففي أزمة كالتي تعيشها الولايات المتحدة، لم يعد هناك حيزاً للشركاء، بل لاتباع ضعفاء خاضعين كلياً

انتهت، وهم مضطرون لإيجاد بدائل مستقلة.

## «الولايات المتحدة أولاً»

كانت الولايات المتحدة من خلال حضورها الكثيف في المؤتمر، إذ كان الوفد الأمريكي الأكبر منذ تاريخ تأسيس المنتدى، وكان التركيز الأساسي على إرسال رسالة واحدة: هي «أمريكا أولاً» وتعامل الرئيس الأمريكي مع المنتدى بوصفه منصة لإعلان هذا التوجه، وتأكيد رسوخه في السياسة الأمريكية، منطلقاً من أن الولايات المتحدة تمثل «معجزة اقتصادية والمحرك الاقتصادي للكوكب» وعلى هذا الأساس بدأ من المنطقي أن تضع نفسها في موقع الأولوية، فعلى الأطراف الأخرى في العالم الغربي أن تقبل هذه الحقيقة، وأن تراعي رؤية واشنطن الاستراتيجية، فبدلاً من التمسك بما أسماه ترامب «قطعة من الجليد» (في إشارة إلى غرينلاند) يجب أن يقدم «الاتباع» كل ما يملكون دون أي مقابل يذكر، بل وعليهم أيضاً أن يقبلوا بأن المؤسسات الدولية القائمة، وكل قواعد التجارة وغيرها من تلك التي كانت قائمة خلال العقود الماضية قد انتهت، والمطلوب منهم اليوم تركها تتعفن وحدها، والانتقال إلى هياكل وقواعد جديدة تضعها واشنطن لخدمتها وحدها.

لم يحاول الرئيس الأمريكي تقديم طروحات للنقاش بقدر ما جاء بقائمة من الطلبات والانتقادات للأطراف الأخرى، وبدلاً من تحمّل مسؤولية بلاده عن هذا الوضع المأساوي، حاول بشكل واضح تحميل كل ذلك للأطراف الأخرى في محاولة للخروج منتصراً!

## ظاهرة عالمية أم غربية!

إن المشهد الصادم للعالم الغربي اليوم لا يمكن إنكاره، لكن قراءة تصريحات القادة الأوروبيين والشخصيات المؤثرة المشاركة في دافوس، ورغم كونها تعبر فعلاً عن حجم المشكلة، إلا أنهم لا يعترفون حتى اللحظة بأن ما يعيشونه في هذه الأيام ليس «ظاهرة عالمية» بل هي في الحقيقة «ظاهرة غربية» فما يجري

ليس من المبالغة القول: إن العالم بشكله الذي عرفناه لعقود مضت يتغير، فمن خلال نظرة فاحصة على كامل مساحة الكوكب، يمكن أن نشهد صراعات وتحولات بعضها بالحدود السياسية، وأخرى بالأنظمة، وثالثة بالتحالفات والاصطفافات وغيرها، لكن المسألة الأصعب تظل في فهم الاتجاه العام للتطور، بل وفهم العلاقة القائمة بين كل هذه البؤر التي يصير البعض على فصلها وتفسيرها بشكل منعزل عن بعضها بعض، من هنا جاءت الدورة الجديدة من منتدى دافوس الاقتصادي لتمكننا من رؤية المشهد كاملاً.

## ■ علاء ابوزراج

كبرى» وجل ما يطمحون له هو إيجاد مساحة للحركة، بعد إدراكهم أنهم وللمرة الأولى منذ قرون يجلسون على هامش التاريخ. في هذا السياق، اعترف شارل ميشال الرئيس السابق للمجلس الأوروبي، أثناء أعمال منتدى دافوس: أن «العلاقة عبر الأطلسي بصيغتها التي عرفناها على مدى عقود انتهت» ومن جانبه قال الرئيس الصربي ألكسندر فوسينش في وصفه للمزاج العام في «دافوس»: «لا أحد يضحك، ولا أحد يبتسم، لأن أحداً لا يعرف ما الذي سيحمله الغد»، أما رئيس الوزراء الكندي مارك كارني، فرأى فيما يجري تضيحية بـ «القوى المتوسطة» واعتبر أن هذه القوى أمام فرصة أخيرة لتعمل بشكل جماعي، وقال محدراً: «إما أن تكون على الطاولة، أو تكون على قائمة الطعام» وأشار أن ما يشهده العالم أشبه بحالة القطيعة، بعد أن «بدأ العالم القائم على القواعد يتلاشى لصالح حقبة تسودها منافسة القوى العظمى» وشدد في الوقت ذاته على ضرورة «رؤية العالم كما هو، لا كما نتمنى أن يكون» ما يستوجب من وجهة نظره «التوقف عن التظاهر بأن النظام القديم لا يزال يعمل».

أيد الرئيس الفرنسي من جانبه هذا التوجه، واعتبر إيمانويل ماكرون أن «العالم يمر بمرحلة انتقالية نحو الفوضى، حيث ينداس القانون الدولي، وتبرز الأطماع الإمبراطورية»، أما رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين فقد دعت صراحة لتقليل الاعتماد على الدولار والهيمنة النقدية الأمريكية، هذا فضلاً عن شبه إجماع في مواقف القادة الأوروبيين على ضرورة قبول فكرة أن المظلة العسكرية الأمريكية قد

عشرات الملفات حول العالم تتحرك بسرعة كبيرة حتى يكاد من الصعب الإحاطة بها، ولكل منها خصوصيته وظروفه، لكن لحظات محددة تتجلى بوصفها «صورة فوتوغرافية» للعالم في لحظة ستكون نسبي، تضع أمامنا مشهداً تاريخياً، تظهر فيه وضوحاً نهاية العالم القديم وتفككه، وهذا تماماً ما نراه في «صورة دافوس 2026».

## بعض ما قيل في المنتدى

كان منتدى دافوس تاريخياً مساحة لصياغة سياسات العالم الغربي، الذي كان حتى فترة قريبة القوة الأساسية التي تضع القواعد، حتى بات مصطلح «العالم القائم على القواعد» بمثابة تحريف للقواعد التي جرى وضعها بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت «القواعد الجديدة» طريقة للتعبير عما تريده الولايات المتحدة، وظل حلفاؤها من الدول الغربية الأخرى في موقع الداعم لهذا التوجه، لكن ومع اشتداد الصراع على الساحة الدولية، وتعدّد الأزمات داخل الولايات المتحدة نفسها، وجدوا أنفسهم موقع الضحية، فحسابات الولايات المتحدة تتغير تحت وطأة الواقع الموضوعي، وكانت دول الاتحاد الأوروبي وكندا وغيرها من أقطاب العالم الغربي أول الضحايا، فبدلاً من موقع الحليف الذي طمحو له سابقاً، يجدون أنفسهم اليوم مستهدفين، ويجري التفريط بهم، ولكن بدلاً من إدراك طبيعة التغيير الجاري، ذهبوا لتفسيرات بعيدة عن الواقع، فما يجري في العالم اليوم ينظرهم ما هو إلا صراع بين «إمبراطوريات

إن تفكك الكتلة الغربية هو اليوم جزء من هذا التحول ونتيجة طبيعية لتراجع الدور وهذا لا يخص دول الاتحاد الأوروبي أو كندا فحسب بل يشمل الولايات المتحدة نفسها

## مجلس سلام ترامب... غاياته وإمكاناته



في لحظة دولية تتسم بتآكل النظام العالمي القائم، وتزايد الشكوك بجدوى مؤسساته بالشكل الذي هي عليه الآن، عاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ليصطحب مبادرة جديدة تحمل عنواناً جذاباً ومضموناً إشكالياً: «مجلس السلام»، مبادرة تبدو، في ظاهرها، استجابة لحالة الفوضى الدولية، لكنها في جوهرها تعكس رؤية أمريكية أحادية لإعادة إنتاج الهيمنة خارج أطر القانون الدولي ومؤسساته التقليدية.

### يزن بوظو

حين أعلن عن «مجلس السلام» للمرة الأولى، قدّم بوصفه أداة للتنفيذ والإشراف على المرحلة الثانية من خطة ترامب للسلام الخاصة بقطاع غزة، على اعتبار أن المجلس يستند إلى قرار دولي صادر عن مجلس الأمن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، غير أن ترامب سرعان ما وسع نطاقه، مؤكداً أن عمل المجلس لا يقتصر على غزة، بل يشمل أي بقعة في العالم. ووقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الميثاق التأسيسي لـ «مجلس السلام» رسمياً من دافوس في الـ 22 من الشهر الجاري، على هامش «منتدى الاقتصاد العالمي»، وبمشاركة عدد من الدول التي لا يوجد بينها أي من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، باستثناء الولايات المتحدة نفسها.

وينص ميثاق المجلس على أن دونالد ترامب هو رئيسه الدائم، ما لم يتقدم باستقالته أو يعين خليفة له، كما يشترط على أي دولة تسعى للحصول على «عضوية دائمة» لأكثر من ثلاث سنوات دفع مبلغ مليار دولار، ويشير مختصون إلى أن ترامب يستطيع الاستمرار في رئاسة المجلس حتى في حال لم يعد رئيساً للولايات المتحدة مستقبلاً، على أن تعين واشنطن حينها ممثلاً آخر لها إن رغبت بذلك.

ومن بين الدول التي أعلنت انضمامها أو رغبتها بالانضمام: الأرجنتين، البحرين، المغرب،

باكستان، تركيا، السعودية، مصر، بيلاروسيا، و«إسرائيل». في المقابل، أعلنت كل من المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، السويد، والنرويج رفضها الانضمام، فيما لم تؤكد روسيا والصين والهند موقفها رسمياً بعد.

### منافسة الأمم المتحدة

لا يمكن قراءة هذا المجلس بمعزل عن التحولات الدولية الأوسع، وتغير موازين القوى العالمية، والتشكيك المتزايد بفعالية القانون الدولي القائم، المتمثل بميثاق الأمم المتحدة ودور مجلس الأمن في حل الأزمات والحفاظ على السلم العالمي، يضاف إلى ذلك السلوك الأمريكي الأحادي في ملفات متعددة، من أوكرانيا إلى الشرق الأوسط، مروراً بفرنزويلا وغرينلاندا، وبما يتعارض حتى مع مصالح حلفائها التقليديين قبل خصومها أساساً، كأوروبا و«إسرائيل» واليابان، فضلاً عن إعلان واشنطن انسحابها من 66 منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة، وأخرها منظمة الصحة العالمية.

تسعى الولايات المتحدة، بقيادة ترامب، إلى التملص من التزاماتها الدولية، ولو شكلياً وبروتوكولياً، لصالح ممارسة الغطرسة السياسية، وتأمين المصالح بالقوة العارية، بعيداً عن منطلق القانون الدولي والحقوق المنصوص عليها في الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وبقية مؤسسات ومنظمات ما بعد الحرب العالمية الثانية، والنظام الدولي الذي

نشأ آنذاك، ذلك أنها لم تعد قادرة على السيطرة على هذه المؤسسات وتأمين مصالحها من خلالها، وسط صعود قوى جديدة. في هذا السياق، ينظر إلى «مجلس السلام» كمحاولة مباشرة لتقويض دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وإنشاء جسم مواز تديره واشنطن، وتحديد تيار ترامب، انطلاقاً من موقع «قوة العطالة» الحالي، وكما قال بروفيسور القانون الدولي الأمريكي مارك ويلر في صحيفة نيويورك تايمز: «إنه هجوم مباشر على الأمم المتحدة» وغالباً ما ينظر إلى هذه المبادرة كمحاولة استيلاء على النظام الدولي من قبل شخص واحد وعلى هيئته» ... ووفق الصحيفة نفسها، حين سُئل ترامب عما إذا كان المجلس سيستبدل الأمم المتحدة، أجاب: «ربما».

ويأتي هذا المسار الأميركي على النقيض وبالضد مع توجه قوى العالم الجديد، وفي مقدمتها روسيا والصين والهند، التي تقرر بالمشاكل القائمة في المؤسسات الدولية، لكنها تسعى إلى إصلاحها وتمكينها وتكييفها مع الوضع الجديد، وتحديدًا في مجلس الأمن، بما يعكس موازين القوى الجديدة، ويضمن تمثيلاً أوسع لدول الجنوب العالمي الفقيرة، فبالنسبة للقوى الصاعدة تكمن المشكلة في المؤسسات الدولية بكونها نشأت وفق توازن قوى محدد بعد الحرب العالمية الثانية، ثم مع تغير هذا التوازن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، باتت للولايات المتحدة اليد الطولى، وجرى تهميش كل القوى الأخرى بدلاً من إشراكها.

### كلمة حق لواشنطن بمقابل بروكسل

مع ذلك، لا بد من الإقرار بأن تيار ترامب يرى ويعترف فعلياً بتغير موازين القوى الدولية، ويحاول، وإن بأساليب أحادية، إبطاء هذا التحول وتداعياته، ويستبق الأحداث لتأمين ما يمكن تأمينه قبل فوات الأوان، وهو بذلك يختلف عن الدول الأوروبية التي لا تزال متمسكة بالنظام الدولي القديم، وسياسات

الليبرالية والعولمة التي أكل عليها الدهر وشرب، وتقنع نفسها بامتلاكها وزن وقوة فقدتهما منذ زمن، فلم تخسر أمام روسيا على جبهة الأوكرانية وترفض الاعتراف بذلك فحسب، ولم تكتف بخساراتها الاقتصادية أمام بكين وواشنطن أيضاً، وإنما باتت أمام مواجهة سياسية وأمنية مباشرة على الجبهة الغربية مع الولايات المتحدة نفسها كذلك، و«غرينلاندا» ليست سوى أحد العناوين بهذا السياق، وما يفتا المحللون والسياسيون الأوروبيون من الإعراب عن «تفاجئهم» مما يجري حولهم، وكأنهم يعيشون بعالم آخر، هو تماماً ذاك العالم القديم.

### إمكانية نجاح مجلس ترامب

إن حقيقة أقول العالم القديم، بموازينه وقانونه ونظامه وتمثيلاته، لا تعني أن النظام الدولي الجديد قد تبلور واستقر بعد، بل يحتاج مزيداً من الوقت حتى يستقر بشكله الجديد، وسيجري ذلك في ظل صراع بطيء ويجري بالنقاط، لكنه ثابت الاتجاه بين قوى العالمين، فضلاً عن أن الشعوب لم تبدأ بالإمساك بزمام المبادرة بعد لتصدّر ممثلها وإراداتها فعلاً. ضمن هذا الزمن الانتقالي، تحاول النخبة الأمريكية ما تحاول لتقليص خسائرها، وبهذا السياق قد يكون لـ «مجلس السلام» دور محدود على المدى القريب، يخدم حصراً مصالح الولايات المتحدة، انطلاقاً من موقع قوة مؤقت، وليس استقراراً أو سلاماً حقيقياً لأي دولة أخرى، وضمن هدف أوسع يتمثل في عرقلة تشكل النظام الدولي الجديد، وضمان مساعي إصلاح الأمم المتحدة ومؤسساتها. أما على المدى البعيد، فمسيره لا يختلف عن مصير مؤسسات أكثر رسوخاً بكثير كانت نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، من حلف شمال الأطلسي «الناتو» إلى الاتحاد الأوروبي، وصولاً إلى السؤال الأوسع حول مدى إمكانية استمرار وجود الولايات المتحدة «متحدة» بالشكل الذي نعرفه اليوم.

## مبادرة ترامب لسد النهضة: سلام أم ابتزاز لفرض الهيمنة



في ظل تصاعد التوترات الإقليمية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر، عادت الولايات المتحدة إلى واجهة ملف سد النهضة الإثيوبي، عبر مبادرة شخصية من الرئيس دونالد ترامب، خلال لقائه بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. وعلى الرغم من أن الطرح الأمريكي بدأ للوهلة الأولى كمحاولة «وسيطية» لحل نزاع مائي حساس، فإن تفكيك هذه المبادرة يكشف عن أهداف استراتيجية أعمق، تتجاوز المياه لتصل إلى إعادة ترتيب خرائط النفوذ في منطقة حيوية، تتقاطع فيها المصالح الأمريكية-الإسرائيلية مع باقي شعوب المنطقة.

### معتز منصور

#### الوساطة كأداة هيمنة

المبادرة الأمريكية ليست جديدة في جوهرها، بل هي استمرار لنهج واشنطن التاريخي في استخدام «الوساطة» كأداة لفرض أجندتها تحت غطاء السلام. فمُنذ عام 2020، حينما انهارت مفاوضات واشنطن حول السد بسبب رفض إثيوبيا التوقيع على اتفاق لا يضمن سيادتها، انتقل الملف إلى الاتحاد الأفريقي. واليوم، ومع عودة ترامب، يبدو أن واشنطن تستغل حالة الضعف النسبي لدول المنطقة، وانشغالها بملفات إقليمية كبرى، لفرض صفقة شاملة تخدم مصالحها الاستراتيجية. وما يلتفت النظر، أن الرسالة التي وجهها ترامب لم تقتصر على مصر وإثيوبيا والسودان، بل شملت السعودية والإمارات أيضاً، وهو ما يؤكد أن المبادرة لا تهدف فقط إلى تنظيم تدفق مياه النيل، بل إلى ربطها بصفقة إقليمية أوسع، قد تتضمن تنازلات مصرية في غزة، أو تطبيعاً أعمق مع «إسرائيل»، مقابل ضمانات مائة مشروطة.

#### إثيوبيا: بين الانهيار الداخلي والطموح البحري

لا يمكن فهم موقف إثيوبيا من دون النظر إلى هشاشتها الداخلية. فرغم خطاب رئيس الوزراء أبي أحمد الوطني، حول «الوصول إلى البحر كأم لا مفر منه»، فإن الدولة تعيش حالة انقسام داخلي مستمر، تمثلت في حروب

تيغراي، وتمردات أوجادين، وتدخلاتها في الصومال وإريتريا. هذه الفوضى الداخلية تجعل أديس أبابا عرضة للابتزاز الخارجي، وتسهل على القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة وإسرائيل، استغلال طموحاتها الجغرافية لدفعها نحو محاور تتعارض مع مصالح جيرانها.

#### المياه كسلاح جيوسياسي

اللافت في الطرح الأمريكي، هو تركيزه على «ضمان إمدادات مياه متوقعة خلال فترات الجفاف» لمصر والسودان، مقابل السماح لإثيوبيا بتوليد الكهرباء. يبدو الطرح معقولا، ويحقق مصالح الدول المعنية، لكنه في الجوهر يحول المياه إلى سلعة قابلة للتفاوض، ويفرغ السيادة المائية من مضمونها. والأكثر خطورة، هو ما يتم تداوله من احتمال توجيه جزء من مياه النيل نحو غزة، أو حتى «إسرائيل»، تحت ذرائع «التعاون الإقليمي» أو «إدارة الأزمات الإنسانية». هذا السيناريو لا يهدد الأمن المائي المصري فحسب، بل يدخل المنطقة في دوامة جديدة من التبعية، حيث تستخدم الموارد الحيوية كأداة لابتزاز الدول، ودفعها لتقديم تنازلات سياسية وأمنية لا تحتمل.

#### السلام الزائف ومشروع التقسيم

في العمق، لا تختلف مبادرة ترامب عن سابقتها من المبادرات الأمريكية في الشرق الأوسط: فهي تبدأ بخطاب «الاستقرار»،

وتنتهي بنتائج «الفوضى المُدارة». فالولايات المتحدة لا تسعى إلى استقرار حقيقي يعزز من قوة الدول الوطنية، بل إلى نظام إقليمي هش، تتنافس فيه الكيانات الصغيرة، وتتصارع القوى المتوسطة، بينما تحتفظ واشنطن وحليفتها «إسرائيل» بمفاتيح التحكم. وفي هذا الإطار، تعتبر مبادرة سد النهضة جزءاً من مشروع أوسع لتفكيك الدول المركزية القوية، مثل: مصر والسعودية، وتحويل المنطقة إلى مسرح لصراعات مُدارة، تُسهل الهيمنة الأمريكية-الإسرائيلية على الممرات المائية، والموارد الطبيعية، والقرارات السيادية.

#### خاتمة: بين الخيار الوطني وخيار التبعية

الحل الحقيقي لأزمة سد النهضة يجب أن يمر عبر تفاهات بين الدول المعنية بشكل أساسي ومن خلال تقديم تنازلات متبادلة تضمن مصالح جميع الدول، وليس من خلال تحويله لورقة ابتزاز تستهدف جميع الدول، أما إثيوبيا، فعليها أن تدرك أن طريق الاستقرار لا يمر عبر التحالفات الخارجية التي تستغل انقساماتها، بل عبر التوافق الداخلي والاندمج الإقليمي مع جيرانها، لا ضدّهم. والا فإن «الوصول إلى البحر» الذي تحلم به قد يتحول إلى بوابة لغرق الدولة كلها في بحر من الفوضى التي ترعاها القوى الأجنبية.

## مقتل مواطن أمريكي على يد قوات فيدرالية: الصراع الداخلي كمرآة لأزمة المنظومة



في 24 كانون الثاني 2026، أطلقت قوات تابعة لوكالة الهجرة والجمارك الأمريكية النار على مواطن أمريكي في مينيابوليس، ما أسفر عن مقتل. وقع الحادث وسط احتجاجات واسعة ضد حملة إدارة ترامب الصارمة على الهجرة، وادى إلى اشتباك بين أكثر من مئة متظاهر مع عناصر الأمن الفيدرالي. لم يكن هذا الحادث معزولاً؛ فقد سبق أن قُتل رينيه غود في 7 كانون الثاني في ظروف مشابهة، ليصبح عدد القتلى على يد قوات الهجرة منذ مطلع العام أربعة، بعد أن بلغ العدد 30 قتيلاً في 2025 - وهو الأعلى منذ تأسيس الوكالة عام 2004.

الفيدرالية وحكومات الولايات. منذ مطلع العام، تنشر إدارة ترامب آلاف الضباط الفيدراليين في ولايات لم توافق على وجودهم، مثل: مينيسوتا وأوريغون وكاليفورنيا. وفي وقت سابق، أمر ترامب بسحب الحرس الوطني من مدن، مثل: شيكاغو وبورتلاند ولوس أنجلوس، بعد أن قضت المحكمة العليا بعدم قانونية نشره دون موافقة حكام الولايات. لكنه أشار حينها إلى أن العودة «مسألة وقت فقط»، وربما «بشكل أقوى».

اليوم، يهدد ترامب صراحة بتفعيل «قانون التمرد»، الذي يخوله نشر الجيش داخل الولايات لقمع الاضطرابات. هذا التهديد لا يأتي من فراغ، بل هو جزء من استراتيجية ممنهجة تهدف إلى نزع الصلاحيات من السلطات المحلية، وتوسيع نطاق السيطرة الفيدرالية المباشرة تحت ذرائع، مثل: «مكافحة الجريمة» أو «أمن الحدود». الهدف ليس فقط فرض النظام، بل منع أي تحرك شعبي منظم قبل أن يكتسب زخماً، أي استباق الانفجار الاجتماعي عبر القمع المباشر.

ردّ عمدة مينيابوليس جاكوب فراي كان واضحاً: وصف الممارسات بـ«المقززة وغير المقبولة»، لكنه دعا في الوقت نفسه إلى ضبط النفس، محذراً من «مواجهة فوضى ترامب بمزيد من الفوضى». أما حاكم ولاية مينيسوتا، تيم والز، فقد أعلن عبر وسائل التواصل، أن «الكيل قد طُفح»، وطالب الرئيس ترامب بإنهاء العملية الفيدرالية فوراً، بعد أن تحدث شخصياً مع البيت الأبيض.

خلف هذا الحادث لا يقف خلاف تقني حول أساليب إنفاذ القانون، بل صراع مؤسسي حاد بين الحكومة

تشكيل التحالفات، فإن الهدف واحد: إقناع الداخل بأن الهيمنة الأمريكية لا تزال قائمة، وأن المنظومة قادرة على «الإنجاز» رغم كل شيء. هذا التفاعل بين أزمة الداخل، ومحاولة تصدير القوة إلى الخارج، يولد حلقة مفرغة: فكلما تعمقت الانقسامات الداخلية، زادت الحاجة إلى خطاب خارجي عدواني؛ وكلما فشلت السياسة الخارجية في تحقيق انتصارات حقيقية، ازداد

الأمريكية على الصعيد العالمي. ففي ظل أزمات اقتصادية متفاقمة: من تآكل ثقة الأسواق بالدولار، إلى تراكم الديون، وعجز الإدارة عن كبح التقدم الاقتصادي لخصومها الاستراتيجيين. تسعى إدارة ترامب إلى تعويض هذا التراجع عبر تقديم «إنجازات» خارجية، حتى لو كانت رمزية أو غير مكتملة. سواء في فنزويلا، أو عبر خطابات التهديد الجيوسياسية، أو محاولات إعادة

الاعتماد على أدوات القمع الداخلي لغرض السيطرة بالقوة. وعليه، فإن مقتل المواطن الأمريكي في مينيابوليس ليس مجرد حادث أممي، بل تجسيد حي لهذا التناقض، فتغيير وضع الولايات المتحدة على الساحة الدولية، يعني فعلياً تراجع في ريع كان يساهم في حالة من التوازن الاجتماعي الداخلي، أما الآن فالانفجار قادم وترامب والنتيار الذي يمثله يسابق الوقت!

# لماذا تريد أمريكا غرينلاند؟ قراءة في



في مطلع عام 2026، أثار تجدد اهتمام أمريكا بـغرينلاند- وبالمنطقة القطبية الشمالية الأوسع- مواجهته جيوسياسية محتدمة. علينا أن نفهم قبل أي شيء أن سلوك أمريكا لا تحركه نزوات عابرة أو مجرد «حرفية دولة»، بل قوى بنيوية أعمق ترتبط بالراسمالية الإمبريالية. نحاول أن نستكشف كيف يقوم «الاستخراج (Extractivism)، وأمن سلاسل الإمداد وعسكرة المجالات الاستراتيجية بتأسيس أجندة واشنطن القطبية، وكيف تستمر العلاقات الاستعمارية رغم «نزع الاستعمار» الرسمي. بانت غرينلاند نقطة التقاء بين المراقبة العسكرية، واستخراج الموارد، والتحكم اللوجستي. ما يسوق بوصفه حماية لـ«الأمن» أو «الاستقرار» هو، مادياً، دفاع عن إدامة التراكم الرأسمالي، وعن الهيمنة الاستراتيجية، علاوة على ذلك.

## ■ عروة درويش

### غرينلاند في

#### الجغرافيا الإمبريالية الأمريكية

وصف لينين الإمبريالية بأنها «أعلى مراحل الرأسمالية»، حيث تقوم الدول الرأسمالية المتقدمة بتقسيم العالم، وإخضاع المناطق الأقل تطوراً لاستخراج الموارد وتأمين الأرباح. تظل هذه المقاربة قائمة اليوم؛ فالقوى الرأسمالية الغنية (مثل: أمريكا) تدفعها البنى إلى التوسع من أجل الحصول على أسواق جديدة، ومواد خام وموظف. قدم استراتيجي. توجد الإمبريالية من حاجة الرأسمالية إلى حدود جديدة للتراكم. وغرينلاند، الغنية بمعادن غير مستثمرة والمتموضعة عند تقاطع استراتيجي، تمثل مثل هذه «الحدود» في الرأسمالية المتأخرة. تضيف نظرية التبعية أن مناطق الأطراف قد تبقى، حتى بعد الاستعمار الرسمي، معتمدة اقتصادياً وخاضعة سياسياً لدول المركز الرأسمالي. ويعاد إنتاج التطور اللامتكافئ و«إنتاج التخلف» حين يتحكم المركز بتدفقات رأس المال والتكنولوجيا، بما يحول أماكن، مثل: غرينلاند إلى طرف استخراجي.

الأمر الآخر الذي تزودنا به النظرة الماركسية للأمر، هو إدراك كيف تسعى الرأسمالية لتجاوز أزماتها بفتح مجالات جديدة للاستغلال. إن تزايد إمكان الوصول إلى القطب يقدم «إصلاحاً مكانياً» من هذا النوع: مجالاً جديداً للاستثمار، واستخراج الموارد، والتوسع العسكري-العملياتي. ويُعد الاستخراج «بمعنى الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية للتصدير» والقوة اللوجستية «أي التحكم بسلاسل الإمداد ومسارات النقل» مفهوميين أساسيين لفهم جاذبية القطب. تنظر الاستراتيجية الإمبريالية إلى غرينلاند

بدرجة كبيرة على الصين في معالجة العناصر الأرضية النادرة. وبحسب بعض التقديرات، تمتلك غرينلاند أكبر احتياطات للعناصر الأرضية النادرة خارج الصين، بما يشمل مكانين كبيرة في كفافيلد وتانبريز جنوبي الجزيرة. ويقدر الجيولوجيون احتياطي غرينلاند من العناصر الأرضية النادرة بنحو 1.5 مليون طن متري «رقم يقارب إجمالي احتياطات أمريكا». كما وجد مسح عام 2023 أن 25 من أصل 34 معدناً تُعد «حرجة» لدى الاتحاد الأوروبي «مثل: الغرافيت والليثيوم والكوبالت والنحاس» موجودة في غرينلاند. هذا الغنى يجعل غرينلاند «الدورادو» موردياً في زمن التحول الطاقوي الأخضر- وجائزة في التنافس الاستراتيجي على سلاسل الإمداد الناشئة.

الاهتمام الأمريكي بمعادن غرينلاند ليس نظرياً فقط. اتخذت أمريكا في السنوات الأخيرة خطوات نشطة تشبه «دبلوماسية المعادن». ففي 2020 أعادت أمريكا فتح قنصلية في نوك، وقدمت حزمة مساعدات بقيمة 12 مليون دولار تهدف جزئياً إلى مسح الموارد المعدنية- وهي خطوات قُهمت على نطاق واسع باعتبارها رداً على تنامي الاهتمام الاقتصادي الصيني. وبحلول 2025، تصاعد الانخراط الأمريكي؛ أصدر بنك التصدير والاستيراد الأمريكي خطاب اهتمام بقرض قدره 120 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع «تانبريز» للعناصر الأرضية النادرة. سيكون ذلك من أوائل مشاريع التعدين في غرينلاند المدعومة أمريكياً، بما يربط مشروعاً أفيد بأن مسؤولين أمريكيين ضغطوا لمنع مستثمرين صينيين من الاستحواذ على مشروع منجم كبير للعناصر الأرضية النادرة «كفافيلد». وفي 2021، أقر برلمان غرينلاند- استجابة لمخاوف بيئية وسيادية- حظراً على تعدين اليورانيوم، ما عرقل مشروع كفافيلد المرتبط بشركات صينية. لكن الرخص الاستراتيجية مستمر: فشرركات غربية «من أمريكا وكندا وأستراليا والاتحاد الأوروبي» تحاول الآن تطوير مناجم في غرينلاند، غالباً مع دعم سياسي ضمني أو صريح. ترتبط هذه الاندفاعات أيضاً بمخاوف «أمن

تحرص مداخل أمريكا الشمالية وترقب أنشطة روسيا عبر القطب. كما تصور بوصفها مخزناً لمواد خام حرجة. كثيراً ما تشير وثائق سياسات ومراكز تفكير أمريكية إلى عناصر غرينلاند الأرضية النادرة، واليورانيوم، ومعادن أخرى بوصفها أساسية للصناعة والدفاع. وهكذا تُقدّم الجزيرة كخزان موارد ينبغي تأمينه. هذا التأطير المكاني- غرينلاند بوصفها موقعاً جيولوجياً- يعكس ما قد يسميه الجغرافي النقدي نيل سميث «إنتاج الغضاء» في ظل الإمبريالية: تنتج غرينلاند خطايا كفضاء استراتيجي- استخراجي داخل المدار الأمريكي. تهتمّ سيادتها، حتى إن أحد مسؤولي البنتاغون في 2025 تساءل عن سبب «حق» الدنمارك في حكم غرينلاند، بما يقوِّض فكرة غرينلاند بوصفها ذاتاً سياسية.

### الاقتصاد السياسي للقطب الشمالي

تعيد أزمة المناخ، حرفياً، رسم خريطة التراكم الرأسمالي في القطب. فمع ارتفاع الحرارة وذوبان الجليد البحري والترربة الصقيعية، تُفتح مناطق كانت غير متاحة للملاحة والاستخراج. تقف غرينلاند في مقدمة هذه الحدود الجديدة للتراكم. يكشف انحسار الغطاء الجليدي أراضٍ غنية بالمعادن، ويطلق موسم الاستكشاف المنجمي، كما أن احتمال تشكل مسارات شحن عابرة للقطب جذب الاهتمام بمرفأ غرينلاند. يدفع رأس المال- على طريقتة التقليدية- نحو «آخر الحدود» للاستحواذ على ثروات غير مستثمرة. يُعتقد أن باطن غرينلاند يحتوي على رواسب واسعة من المعادن الحرجة: عناصر أرضية نادرة ضرورية لتطبيقات تقنية وعسكرية عالية، إضافة إلى اليورانيوم والزنك وخام الحديد ومعادن مجموعة البلاتين، وربما النفط والغاز قبالة السواحل.

تحت شعار «تأمين سلاسل الإمداد»، ركزت الاستراتيجية الصناعية والعسكرية الأمريكية على هذه الموارد. وبخاصة العناصر الأرضية النادرة، التي تحولت إلى هوس استراتيجي: هذه العناصر السبعة عشر «مثل: النيوديميوم والديسبروسيوم وغيرها» لا غنى عنها لمغانط الطائرات المقاتلة والصواريخ والسيارات الكهربائية اليوم تعتمد أمريكا

نظرة أقل بوصفها جماعة سياسية ذات سيادة، وأكثر بوصفها فضاءً استراتيجياً: موقعاً تحده فائدته لإسقاط القوة، والوصول إلى الموارد، والمراقبة. في الجغرافيا الإمبريالية الأمريكية في القرن 21، تعمل غرينلاند كعقدة حاسمة في القطب، وفي شمال الأطلسي، على نحو يشبه مواقع الاستيطان-التحصين الاستعمارية في الماضي. غالباً ما يختزل الخطاب الأمريكي غرينلاند إلى موقعها وبنائها التحتية وجيولوجيتها، مع تقليل من شأن وكالة سكانها البالغين 56,000 نسمة. تصف تصريحات رسمية غرينلاند بأنها «متوضعة استراتيجية» و«غنية بالمعادن» وأنها حيوية لأمن أمريكا، بما يوحي أن السيطرة المحلية، أو حتى الدنماركية مسألة ثانوية.

يتسق النمط التاريخي مع تحليل لينين لقيام القوى الإمبريالية بالاستيلاء على الأراضي لتحقيق ميزة: فأمریکا «طمعت» في غرينلاند منذ زمن طويل «تعود عروض الشراء إلى عامي 1867 و1946». خلال الحرب الباردة، أنشأت أمريكا قاعدة ثولي الجوية في شمال غرب غرينلاند، وحولت قرية الإنويت بيتوفيك إلى منصة للإنذار المبكر النووي والمراقبة الفضائية. واللافت أن أكثر من 100 من السكان الأصليين نقلوا قسراً عام 1953 بقرار من السلطات الدنماركية وبطلب أمريكي لتوسيع نطاق الأمان حول القاعدة. هذا التهجير، المبرر باسم دفاع القوى العظمى، كان مثالا على كيفية تغليب الجغرافيا الإمبريالية على حياة الناس. اليوم، ما تزال ثولي حجر زاوية في بنية الدفاع الأمريكية العالمية، وتتضيف أنظمة إنذار صاروخي ومنشآت تحكم بالأقمار الصناعية.

في الخرائط الاستراتيجية الأمريكية، تنبع قيمة غرينلاند من كونها «حاملة طائرات» غير قابلة للفرق في القطب: موقع لأصول عسكرية

تحت شعار تأمين سلاسل الإمداد ركزت الاستراتيجية الصناعية والعسكرية الأمريكية على هذه الموارد وبخاصة العناصر الأرضية النادرة التي تحولت إلى هوس استراتيجي

# اللوجستيات والمنافسة والعسكرة الجديدة



سيكون مسار الطيران المرجح عبر القطب فوق غرينلانده، ما يجعل السيطرة على ذلك الفضاء حيوية لأمريكا. وهذا أقل صلة «بدفاع غرينلانده» وأكثر صلة باستخدامها كأرض مرتفعة في تنافس استراتيجي أمريكي-روسي «أو أمريكي-صيني». لذا تستثمر أمريكا في تحديث الرادارات والبنى الفضائية في غرينلانده، بغض النظر عن «التحديات المحلية». كما قد يتيح تغير المناخ مستقبلاً مزيداً من حركة الغواصات، أو السفن الحربية في المياه القطبية، ما يزيد أهمية غرينلانده في الوعي بالبحر. ومع ذلك، حتى 2026، يعترف كبار مسؤولي الناتو بأن لا تهديداً فورياً بهجوم عسكري على القطب، فالمنطقة بقيت أكثر هدوءاً وتعاوناً مقارنة بأوروبا الشرقية، أو آسيا. يبين ذلك أن الدفاع نحو العسكرة استراتيجي واستراتيجي.

يخدم خطاب التهديد كثيراً في تأمين الميزانيات والدعم السياسي لبصمة قطبية أكبر. ينبغي التمييز بين المخاطر الحقيقية والمخاطر المصطنعة. باعتبار خطاب الأمن أيديولوجياً، نرى كيف يصطف مع أهداف مادية: أمنة القطب تمنح غطاءً سياسياً لأمريكا لتفعل ما كانت ترغب في فعله أساساً- زيادة الحضور العسكري، وهيكل الاستثمار في قواعد محددة، وإزاحة نفوذ المنافسين، وربط غرينلانده بها أكثر. على سبيل المثال: حين قال مسؤولو ترامب: إن الدنمارك تفشل في تأمين غرينلانده، ولمحوا إلى سيطرة أمريكية، دفع ذلك الدنمارك إلى تعزيز دفاعها القطبي. واستجابة لذلك، أعلنت الدنمارك بالفعل توسيعاً للحضور العسكري في غرينلانده في 2025-2026. شمل ذلك إرسال قوات متخصصة بالقطب، وخطا لمنشآت ناتو دائمة على الجزيرة. ظاهرياً لردع روسيا أو الصين- لكن عملياً، كما لاحظ محللون، كان الهدف أيضاً سحب الذريعة من الأمريكيين. وحذر مسؤولون أوروبيون من أن استيلاءً عسكرياً أمريكياً على جزء من مملكة الدنمارك سيكسر الناتو من الداخل. بهذا المعنى، يمكن لإطار «الحرب الباردة الجديدة» أن يتحول إلى نبوءة تحقق ذاتها: تحركات أمريكا «المبررة بذكر روسيا/الصين» تحدث شروخاً مع الحلفاء، وتستدعي إجراءات مضادة عسكرية، فتدخل التوتر إلى قطب كان أكثر استقراراً.

الحرب في أوكرانيا- بوصفها دليلاً على تهديد روسي متنام، لكن عسكرة روسيا القطبية بقيت إلى حد بعيد دفاعية وإقليمية: لتأمين «طريق البحر الشمالي» وأراضيها السيبيرية القطبية الشاسعة، لا لإسقاط القوة نحو غرينلانده أو كندا. حتى 2026، لا توجد أدلة جديّة على نية أو قدرة روسية على الاستيلاء على غرينلانده، أو تعطيل الملاحة في فجوة غرينلانده- آيسلندا- بريطانيا «GIUK» بما يتجاوز دوريات غواصات روتينية. في خضم أزمة غرينلانده، كان رد روسيا هو التقليل من المخاوف الغربية، إذ قالت موسكو: إن حديث الناتو عن «تصاميم» روسية وصينية على غرينلانده «أسطورة» تستخدم لتغذية الهستيريا. وحذرت تصريحات روسية من تصعيد المواجهة في القطب، بما يوحي بأن موسكو ترى أن الأفعال الأمريكية- لا أي تحرر روسي- هي المصدر الأساسي للعسكرة.

أما «التهديد» الصيني فهو أكثر افتراضاً. أعلنت الصين نفسها «دولة قريبة من القطب»، وأبدت اهتماماً اقتصادياً في القطب، بما في ذلك غرينلانده. لكنها لا تمتلك حضوراً عسكرياً في المنطقة، وما يزال انخراطها تجارياً وعلمياً. مع ذلك، كثيراً ما يضم الخطاب الأمريكي الصين وروسيا في «تهديد مزدوج». كررت إدارة ترامب، مثلاً: استخدام شبح الصين لتبرير قبضة أمريكية أشد على غرينلانده- مجادلة بأن غرينلانده المستقلة، أو «ضعيفة الدفاع» ستختطف سريعاً من بكين أو موسكو. يتصل ذلك بإطار أيديولوجي أوسع في واشنطن: القطب بوصفه ساحة تنافس ينبغي فيها على أمريكا أن تسبق «موطن قدم» صينياً لاحقاً أهدافاً استراتيجية صينية. واقعيًا، ما تريده الصين من غرينلانده هو المعادن لا الأرض. لكن عبر الخلط بين النفوذ الاقتصادي و«التهديد الأمني»، تصنع واشنطن مبرراً شاملاً «للأمننة». ترتبط الاعتبارات العسكرية الحقيقية في محيط غرينلانده أساساً بأمريكا نفسها. فموقع غرينلانده يجعلها ذات قيمة عالية للإنذار المبكر من الصواريخ الباليستية وللمراقبة الفضائية- وهي مهام جارية بالفعل في قاعدة بيتوفيك/تولي تحت قيادة سلاح الجو والفضاء الأمريكي. في أي صراع يتضمن صواريخ عابرة للقارات بين قوى كبرى،

والاتحاد الأوروبي تمويلاً ودعمًا سياسياً لما يسمى «التعدين المستدام» في غرينلانده. وفي 2025 صنف الاتحاد الأوروبي مشروع غرافيت غرينلاندي بوصفه مشروعاً استراتيجياً ضمن «قانون المواد الخام الحرجة»، ما يشير إلى التزام استثماري واتفاقيات شراء. تعكس هذه الخطوات تشكل تقاسم جيو-اقتصادي لقطاع الموارد في غرينلانده بين القوى الغربية، بهدف قطع الطريق على الصين أو روسيا.

من منظور الاقتصاد السياسي النقدي، تسحب غرينلانده نحو نمط مألوف من «التبعية الاستخراجية»: رأس مال أجنبي «مدعوم من دول» يطور المناجم ويصدر المواد الخام، ويرجع أن يعيد الأرباح إلى الخارج، بينما تحصل غرينلانده على قدر محدود من التصنيع المحلي. ما لم تتخذ سياسة متعمدة لتجنب ذلك، قد ينتهي الأمر بغرينلانده- ككثير من اقتصادات ما بعد الاستعمار- موزداً للمواد الخام إلى دول أغنى مع حد أدنى من التوزيع. لذا فإن الاندفاع نحو ثراء غرينلانده ليس «فرصة أعمال» محايدة، بل تحويل إلى ساحة تنافس إمبريالي واحتمال لإعادة إنتاج التطور اللامتكافئ. والمفارقة أن تغير المناخ يجعل غرينلانده أكثر قابلية للاستغلال «موسم أطول خالية من الجليد».

**العسكرة والحرب الباردة الجديدة**  
يرافق الاندفاع الاقتصادي تصاعد في عسكرة القطب، وغالباً ما تبرره أمريكا عبر سرديات إنذارية عن روسيا والصين. تصور أمريكا القطب جبهة جديدة في تنافس القوى الكبرى- امتداداً «للشمال العالمي» لما يسميه بعضهم حرباً باردة جديدة. في هذه السردية، تصور غرينلانده مهددة بالسقوط في قبضة عدوان روسي أو تغلغل صيني، ما يستدعي استجابة أمنية صلبة. لكن التحليل النقدي يشير إلى أن كثيراً من بناء «التهديد» هنا هو بناء أيديولوجي يستخدم لتشريع التوسع العسكري الأمريكي.

صحيح أن روسيا عززت قدراتها العسكرية في القطب على نحو ملحوظ خلال العقد الماضي: أعادت فتح قواعد سوفيتية على سواحلها القطبية، وشكلت ألوية قتالية قطبية، ونشرت رادارات وصواريخ متقدمة في الشمال الأقصى. يتم الإشارة لهذه الخطوات- خصوصاً بعد

سلاسل الإمداد». رفعت الاستراتيجية القومية الأمريكية للأمن وغيرها من وثائق السياسات من شأن الوصول إلى المعادن الحرجة بوصفه أولوية أمن قومي. ترى العناصر الأرضية النادرة والمعادن الغرينلاندية بديلاً محتملاً لسلاسل إمداد الصين، وعازلاً للمجتمع الصناعي- العسكري الأمريكي من الهشاشة الجيوسياسية. على سبيل المثال: تعد العناصر الأرضية النادرة ضرورية لمكونات طائرة «أف-35». وجود مصدر «صديق» في غرينلانده قد يكون ذا قيمة استراتيجية. وكذلك الحال بالنسبة لليورانيوم الغرينلاندي «إن جرى استغلاله يوماً»، إذ قد يغذي مفاعلات أمريكا النووية، أو غواصاتها دون الاعتماد على موردين خصوم. بلغة ماركسية، ما نرصده هو مسعى دولة رأسمالية مهيمنة لتأمين مدخلات الإنتاج- تحديث لنمط قديم من الاندفاع الإمبريالي نحو المستعمرات الغنية بالمطاط، أو النفط، أو المعادن. تعتمد قطاعات التكنولوجيا العالية والطاقة الخضراء في الرأسمالية المتأخرة على معادن «نادرة»، فتسعى الدول للتحكم بخطوط الإمداد تلك، ولا سيما مع اشتداد التنافس بين القوى الكبرى.

كما أن صفة غرينلانده بوصفها «حداً» تعني أن رأس المال يرى فرصة لما يمكن تسميته «تركاماً بدنياً» جديداً: الاستثمار في منطقة غير مطوّرة نسبياً لاستخراج أرباح فائقة من موارد لم تدخل بعد السوق العالمية بكميات كبيرة. لكن تحقيق هذا الأفق التراكمي ليس سهلاً. فالبيئة القطبية قاسية، والمعادن- على وفرتها- غالباً منخفضة العيار، أو معقدة جيولوجياً- مثلاً: خام كفافيلد منخفض التركيز من العناصر الأرضية النادرة». تحتاج مشاريع البنية التحتية-مرافئ وطرق وطاقات- إلى إنفاق رأسمالي ضخم. يفسر هذا جزئياً، لماذا لا توجد مناجم معادن عاملة في غرينلانده حتى 2026 رغم عقود من التثقيب؟ ترى الشركات الخاصة كثيراً من المشاريع عالية المخاطر، وقد رددتها عقبات تنظيمية ومعارضة محلية. غير أن وجود تنافس استراتيجي قد يغير المعادلة: إذ يتدخل «رأس المال المدعوم من الدولة» حيث ترددت قوى السوق المجردة. تعرض كل من أمريكا

## اعلنت الصين

## نفسها دولة قريبة

## من القطب وأبدت

## اهتماماً اقتصادياً

## في القطب بما

## في ذلك غرينلانده

## لكنها لا تمتلك

## حضوراً عسكرياً في

## المنطقة

# الفجوة الرقمية والفقراء... عندما يقص السوريون عن اقتصاد المستقبل



يؤكد البنك الدولي في أحدث تقاريره بتاريخ 6 كانون الثاني 2026 تحت عنوان: «يمكن أن يؤدي سد الفجوة الرقمية إلى فتح فرص عمل والحد من الفقر»، أن الوظائف تمثل الأداة الأكثر موقوفة لإنهاء الفقر وبناء الأمل في مستقبل أفضل. غير أن هذا الطريق لم يعد متاحاً للجميع بالمقدّر نفسه، إذ أصبح الوصول إلى فرص العمل مرهوناً بالقدرة على الاندماج في الاقتصاد الرقمي. وهنا تكمن المفارقة الكبرى: بينما يفترض أن تكون التكنولوجيا الرقمية وسيلة لتمكين الفقراء، تكشف بيانات البنك الدولي أنها في الواقع لا تزال بعيدة عن تناول من هم بأمس الحاجة إليها. وعند إسقاط هذه الحقيقة على الواقع السوري، تنضح فجوة أشد عمقاً وخطورة.

## أرقام البنك الدولي تكشف جوهر الأزمة

يعتمد تقرير البنك الدولي على مسح أسرية في عشرات الدول، ويقدم صورة رقمية دقيقة للفجوة الرقمية المرتبطة بالفقر. وتشير أبرز معطياته إلى ما يلي:

بين الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، أي من يقل دخلهم عن 3 دولارات للفرد في اليوم، لا تتجاوز نسبة مستخدمي الإنترنت 16% فقط.

ملكية أجهزة الكمبيوتر بين هذه الفئات تكاد تكون معدومة، ما يعني غياب شبه كامل لأهم أدوات الاقتصاد الرقمي.

حتى الأسر التي تجاوزت خط الفقر المدقع بقيل لا تزال تعاني من الإقصاء الرقمي، إذ إن نحو 50% فقط منها يمكنه الاتصال بالإنترنت، بينما لا يتمكن سوى شخص واحد من كل ثمانية من استخدام جهاز كمبيوتر.

هذه الأرقام، وفق البنك الدولي، ليست مجرد مؤشرات تقنية، بل دليلاً واضحاً على أن الفجوة الرقمية أصبحت عائقاً بنوياً يمنع الفقراء من الوصول إلى الوظائف، والتعليم، والأسواق، والحراك الاقتصادي.

## التكنولوجيا الرقمية... فرصة مشروطة وليست حقاً متاحاً

يشدد التقرير على أن للتكنولوجيا الرقمية قدرة حقيقية على الحد من الفقر وزيادة الإنتاجية، سواء عبر تحسين الوصول إلى معلومات الأسواق الزراعية، أو تسهيل الانتقال إلى وظائف غير زراعية، أو تمكين أنماط جديدة من العمل مثل العمل عن بعد. غير أن البنك الدولي يضع تحذيراً صريحاً: لا يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تسهم في تقليص الفقر إذا لم تصل فعلياً إلى الأشخاص الأكثر فقراً.

وبحسب التقرير، فإن غياب الإنترنت والموثوق، وارتفاع تكلفته، وضعف المهارات الرقمية، يحول التكنولوجيا من أداة تمكين

يجعل الاعتماد عليها اقتصادياً شبه مستحيل. تدني جودة الخدمة مقارنة بتكلفتها، إذ تعد كلفة الإنترنت مرتفعة جداً قياساً بمستويات الدخل المتدهورة.

وبذلك، تتحول الإنترنت - التي يفترض أن تكون أداة تمكين - إلى عبء مالي إضافي، يؤكد ما أشار إليه تقرير البنك الدولي من أن ارتفاع تكلفة الاتصال يمثل أحد أهم أسباب إقصاء الفقراء عن الاقتصاد الرقمي.

أما الكهرباء فهي العائق الذي لا يذكره التقرير صراحة لكنه حاضر بقوة في سورية، حيث يفترض تقرير البنك الدولي ضمناً وجود حد أدنى من البنية التحتية، وعلى رأسها الكهرباء. غير أن الحالة السورية تكشف عن عقبة إضافية وحاسمة. فالانقطاعات الطويلة للكهرباء تعني عملياً:

استحالة الاعتماد على الإنترنت بشكل منتظم. صعوبة تشغيل أجهزة الكمبيوتر أو حتى شحن الهواتف.

غياب أي فرصة حقيقية للعمل الرقمي المستقر. وهكذا، تصبح الفجوة الرقمية في سورية فجوة مزدوجة: فجوة في الاتصال، وفجوة في الطاقة، وهو ما يضع السوريين في وضع أسوأ من كثير من الفئات الفقيرة التي شملها تقرير البنك الدولي.

## مستوى المعيشة كشرط أساسي للاستفادة من الاقتصاد الرقمي

يشير تقرير البنك الدولي بوضوح إلى أن انخفاض تكلفة التكنولوجيا وحده لا يكفي لتمكين الفقراء من الاستفادة منها، ما لم يتحسن مستوى المعيشة بشكل عام. فالفقراء، حتى مع توفر الإنترنت نظرياً، يضطرون إلى إعطاء الأولوية للغذاء والسكن والدواء، على حساب الإنفاق على الاتصال الرقمي أو الأجهزة.

وفي الحالة السورية، يصبح هذا العامل أكثر حدة. فمع تدني الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة، لا يشكل الإنترنت أو الكمبيوتر أداة استثمار في تحسين الدخل، بل ينظر إليه كلفة إضافية لا يمكن تحملها. وهذا ينسجم تماماً مع تحذير البنك الدولي من أن التكنولوجيا الرقمية لن تقلص الفقر إذا لم تترافق مع تحسن حقيقي في الظروف المعيشية.

## فرص العمل الضائعة - حين تتحول التكنولوجيا إلى امتياز

يوضح تقرير البنك الدولي أن الوصول إلى الإنترنت يرتبط مباشرة بزيادة فرص العمل والدخل، وبنقل العمال إلى أنشطة أكثر إنتاجية. وفي سورية، يظهر الوجه الآخر لهذه المعادلة:

محدودية شديدة في فرص العمل المحلية. صعوبة شبه كاملة في الاستفادة من العمل بعد أو الاقتصاد الرقمي الحر. حرمان واسع من التعليم والتدريب عبر الإنترنت.

وبذلك، لا يواجه السوريون نقصاً في الوظائف فقط، بل حرماناً من الأدوات التي تمكنهم من خلق فرصهم بأنفسهم، وهو جوهر ما يحذر منه تقرير البنك الدولي.

## سورية كنموذج حي لتحذيرات البنك الدولي

تقدم الحالة السورية مثلاً صارخاً لما قد يحدث عندما تتقاطع ثلاثة عوامل في آن واحد: الفقر الواسع، والفجوة الرقمية، وانهارت البنية التحتية. فالأرقام التي يسوقها البنك الدولي عن الفقراء عالمياً تجد في سورية ترجمة عملية أشد قسوة، حيث لا يؤدي الإقصاء الرقمي إلى تهميش مؤقت، بل إلى انسداد طويل الأمد في مسارات الخروج من الفقر.

## ما لم تصل التكنولوجيا إلى السوريين، لن تصل الوظائف

يخلص تقرير البنك الدولي إلى حقيقة واضحة: التكنولوجيا الرقمية ليست حلاً سحرياً، لكنها شرط أساسي لأي استراتيجية جادة لمكافحة الفقر. وعند إسقاط هذه الخلاصة على الواقع السوري، يصبح الاستنتاج أكثر إلحاحاً: لا يمكن الحديث عن خلق فرص عمل أو تحسين سبل العيش دون معالجة جذور الفجوة الرقمية، وفي مقدمتها الإنترنت والكهرباء وبناء المهارات الرقمية، والأهم تحسين الظروف المعيشية بشكل عام.

إن استمرار إقصاء السوريين عن الاقتصاد الرقمي لا يعني تخلفاً تقنياً فقط، بل يعني عملياً إقصاءهم عن اقتصاد المستقبل، تماماً كما تحذر أرقام ومعطيات البنك الدولي.

إلى عامل يعمق اللامساواة، ويكسر الفجوة بين من يملك الوسائل ومن يحرم منها.

## إسقاط التقرير على سورية - فقر واسع وإقصاء رقمي مضاعف

عند النظر إلى الواقع السوري، تتجسد تحذيرات البنك الدولي بأوضح صورها. فالغالبية الساحقة من السوريين اليوم تعيش تحت خط الفقر، ونسبة كبيرة منهم في فقر مدقع، نتيجة سنوات الحرب والأزمة الطويلة وسياسات الإفقار المستمرة وتدهور الاقتصاد.

فللإنترنت لدينا حضور شكلي واستخدام محدود، فإذا كان 16% فقط من أفقر فقراء العالم يستخدمون الإنترنت، فإن شريحة واسعة من السوريين تقع عملياً ضمن هذا الإطار. فرغم وجود مستخدمين للإنترنت على المستوى الوطني، فإن هذا الاستخدام يتسم بعدم التكافؤ، حيث:

يتركز الوصول الفعلي إلى الإنترنت في المدن الكبرى وبين فئات محدودة نسبياً.

تعاني المناطق الريفية والمتضررة من سني الحرب والأزمة من اتصال ضعيف أو متقطع.

امتلاك الهاتف المحمول، رغم انتشاره، لا يعني القدرة على استخدام أدوات الاقتصاد الرقمي، تماماً كما يوضح تقرير البنك الدولي على المستوى العالمي.

كذلك فإن الإنترنت في سورية عبارة عن خدمة ضعيفة وتكلفة مرتفعة، فلا تقتصر مشكلة الإنترنت لدينا على مسألة الوصول من حيث المبدأ، بل تتعداها إلى جودة الخدمة نفسها. فحتى لدى من يمتلكون اتصالاً بالإنترنت، يعاني معظم السوريين من:

سرعات بطيئة لا تتيح استخداماً فعالاً للتعليم أو العمل عن بعد.

انقطاعات متكررة وعدم استقرار الشبكة، ما

ضمن هذا الزمن  
الانتقالي تحاول  
النخبة الأمريكية  
ما تحاول لتقليص  
خسائرها وبهذا  
السياق قد يكون  
لـ«مجلس السلام»  
دور محدود على  
المدى القريب  
يخدم حصراً مصالح  
الولايات المتحدة

## وين هيه الحقيقة؟

ثمة نكهة خاصة للفكاهة في أعمال الرحابنة، تتجاوز المألوف ببساطتها من ناحية وعمقها من ناحية أخرى، وتضع يدها عميقاً في جراح عديدة تحتاج للعلاج.

■ إيمان الاحمد

أميا لا يجيد القراءة والكتابة، وهذه الصفة هي ما تؤسس للوضع الذي وجد نفسه عالقا به يستجدي الآخرين لقراءة «الرسالة / الخطاب»، وحالة التشويش الذي أصابه نتيجة كذب الآخرين عليه واستهتارهم به، ثم صرخته المدوية في وجوههم، على شكل سؤال يخص الحقيقة حين يفرض الواقع المتغير نسبيته، ولكنه أيضا يفتح الباب أمام إمكانية التلاعب بها، والتلاعب به كنتيجة لذلك.

«محبوب السوري»

ثمة شيء من التشابه، عند تحليل الراهن السوري وأحداثه، ومحاولة البعض التعامل مع السوريين بالمنطق نفسه الذي جرى فيه التعامل مع محبوب، الشخصية الرئيسة في اسكتش البوسطجي. ثمة من يعتقد بامية السوريين السياسية وعدم قدرتهم على التفكير والعمل، ضاربا بعرض الحائط كل الإرث والتراث السياسي والفكري لأبناء هذه المنطقة الجغرافية على تنوعهم وعلى مدى آلاف السنين. ينضب هذا البعض على مختلف مشاربه ومواقفه نفسه وصيا بالمعنى الفكري والسياسي والمعرفي على الشعب السوري، في محاولة لمصادرة كل إمكانية للبناء والإنتاج وعلى مختلف المستويات. وهناك عدد لا يحصى من الأمثلة على ذلك، في إحداها، يقف خطاب الدعوة إلى العنف المعتد على الغرائزية والمظلوميات المختلفة والمستفيد من واقع استبداد السلطة السابقة وما مارسه بحق السوريين من مظالم، واستفزاز المشاعر العدائية المبنية على الثأر كأحد أشكال التطبيع المعرفي والنفسي مع هذه الممارسات.

تطبيع معرفي هو تلك العملية عقلية يقوم

في اسكتش «البوسطجي» للأخوين رحباني، من مسرحية «قصيدة حرب» (1973)، يحمل «البوسطجي / اساعي البريد» رسالة من «أسعد ابن «شاهدان»، إلى «سلمى ابنة محبوب»، وبسبب خوف محبوب من أن يكون أسعد «أحد راحته» في الحديث إلى ابنته في تلك الرسالة، ولكونه أميلا لا يجيد القراءة والكتابة، يطلب من أشخاص آخرين «البوسطجي، والمعلمة، وشاهدان، والد أسعد» قراءة الرسالة، فتتعدد القراءات بتعدد القارئین. فتكون رسالة عشق في أحدها، وتتخصص بشؤون الشابين الدراسية، مرة أخرى، وفي قراءة ثالثة، تتضمن مسائل مالية بين محبوب وشاهدان. ومع تعدد القراءات، يسأل محبوب بحسرة: «وين هيه الحقيقة؟» فيأتيه الجواب جماعيا: «انت لا تفكر نحنا منفر عنك»، مترادفا مع نصيحة فظيعة: «انبسط... اشتغل... وكول ونام... وطنش». وتتكرر الكلمة الأخيرة «طنش» أكثر من مرة في رمزية خاصة.

كذب مبرمج

يحمل هذا المنولوج الغنائي الساخر أكثر من فكرة ومحتوى. إضافة إلى «التطنيش»، الذي يجري التركيز عليه في نهاية المشهد، وبوصفه سياسة تحتاجها السلطة «أيًا كانت»، لغرض سيطرتها بتحويلها «المواطن / الإنسان» إلى طرف خامل يلعب دور المشاهد السلبي ويتلقف ما ترميه له سياسيا ومعرفيا ويكتفي به، دون نقاش. فنتمكن من إحكام قبضتها على عقول «الناس / الجماعة» المعنية. إضافة إلى ذلك كله، يأتي سؤال محبوب «وين هيه الحقيقة؟» كصرخة تنطلق من حسرة كونه



والأمثلة التي يقدمها الواقع عديدة منها تلك المحاجة، المقصودة أو غير المقصودة، والتي تتمثل في أن تصنع نسخة مشوهة من حجة خصمك، ليسهل عليك دحضها والتغلب عليها، فيما يسمى مغالطة «رجل القش»، فعندما يقول قائل إنه ضد العنف والدم والثأر، لأنها تتناقض وقيسية الحياة، تجري مهاجمته بحجة، توصف فيها أن «حياة القاتل إذا أهم من حياة الضحية». وكان استمرار العنف وإعادة إنتاج الضحايا هو الحل. في النهاية يتناسى هذا البعض ليس التاريخ وحقائق العلم فقط، بل كفاءة الإنسان أيضا في سعيه إلى البقاء والاستمرار. وقد يعتمد في تبرير ما يفعله بتراجع الحركة السياسية في سورية بسبب خنق الحريات ولكنه ينسى أنها مجرد حالة مؤقتة. أما البحث عن «الحقيقة» فلم تعد مجرد مسألة معرفية فقط، بل وجودية، يصبح فيها الدفاع عن «الحقائق التاريخية والعلمية» دفاعا عن النفس في مواجهة كل أنواع التضليل.

فيها الفرد بإعادة تفسير المواقف غير المألوفة أو المقلقة أو غير العادية لتصبح أكثر اعتيادية وقبولاً. ويوصف بأنه آلية نفسية تساعد الإنسان على التعامل مع التغيرات الكبيرة والأحداث الصادمة من خلال تصويرها على أنها «طبيعية» أو «معتادة». ويعمل من خلال إعادة الإطار الذهني، أو تحويل الإدراك مثلا من «هذا شيء غريب/مخيف» إلى «هذا شيء يمكن فهمه والتعامل معه». ثم التكيف التدريجي، بحيث يجري التقليل من حدته الانفعالية من خلال التعرض المتكرر أو التفكير المستمر في الموقف كما يقوم بدمج العناصر الجديدة في الروتين اليومي أو المنظومة الفكرية الموجودة وبصفته آلية تكيفية يمكن أن يؤدي إلى قبول الظروف غير الصحية أو حتى الظالمة كحالة «طبيعية» وبالتالي يثبط الدافع للتغيير الإيجابي من خلال التكيف مع المشاكل والقضايا التي يلزمها حل بدلا معالجة أسبابها وإيجاد الحلول.

## أوهام «المخلصين»



عندما يغلق الباب أمام الداخل للمساهمة في صنع التغيير، يدفع ذلك الكثير من القوى السياسية والنخب للوقوع في وهم «المنقذ الخارجي». والاعتماد على قوى كبرى في مقدمتها الولايات المتحدة بوصفها «الملجأ الأساسي» في الخيال السياسي لهذه القوى، صفة رسمتها رواية الهيمنة في النصف الثاني من القرن العشرين، ولكن.

■ آراس محمد

تحمل هذه ال«لكن» كثيرا من المسائل التي تحتاج البحث والتمحيص. فالافتراض أن أمريكا هي القوة القادرة على الإطاحة بطاغية ما على هذا الكوكب، أو حماية أقلية خائفة، أو فرض انتخابات مؤجلة تقف أمامها بعض الحقائق التي لا بد من سردها، حقائق يؤكدتها التاريخ والخبرة في التعامل الطويل مع سياسات الولايات المتحدة في المنطقة والعالم أجمع. فغالبا

كيفية ستفعل مع قوى طارئة هنا وهناك أو أنظمة تحاول الاستمرار في نهج شعوبها على أساس التبعية المستمرة للغرب. يثبت التاريخ أن الرهان لا يزال قائما على قوة الشعوب وإرادتها الحرة، أما غير ذلك فهو وهم وقبض للربح.

سوى الممثل الأساسي لرأس المال المالي العالمي والأمريكي خصوصا، وأنها عصا الولايات المتحدة في المنطقة ورأس حربتها، هذه الأوهام خاسرة لسبب بسيط تعلنه أمريكا نفسها اليوم في تخليها عن حلفائها الأساسيين والتقليديين،

تكون بديلا مناسباً يحفظ لهم ماء وجوههم أمام جمهورهم على الأقل. ويبرر هذا التحول أمام جمهوره بوهم جديد مفاده أن «إسرائيل» قد تكون «مختلفة»، ويتناسى الحقيقة البسيطة التي يؤكدتها العلم قبل السياسية بأن إسرائيل هذه ليست

# «اللعاف» الأمريكي لم يغطّ قسد ولن يغطي غيرها!



تكرر هذه الأيام، وبشكل كبير، المقولة الصحيحة التي تكاد ترتقي إلى مستوى القانون الموضوعي، والقائلة: إن «المتغطي بالأمريكي عريان». والمناسبة هي ما سماه البعض «تخلياً أمريكياً» عن قوات سورية الديمقراطية «فسد»، وما سماه آخرون «بيعاً أمريكياً لقسد»، وحتى «خيانة أمريكية لقسد».

والسياسية الأخرى في سورية، سواء منهم الحكومة السورية، أو الأطراف الأخرى التي تحاول لعب أدوار وطنية عامة، أو مناطقية، غرباً وجنوباً...

## تنظيم ودولة!

يحاول البعض «اختصار» الدروس المستفادة وتحويلها عبر تمييز يبدو صحيحاً نظرياً، بين تعامل واشنطن مع التنظيمات والمجموعات من جهة، وبين تعاملها مع الدول والحكومات من جهة أخرى؛ أي أنهم يريدون القول: تم استخدام قسد ومن ثم التخلي عنها، لأنها تنظيم، مجموعة، وليست جهاز دولة أو جهة رسمية حكومية، وبالتالي، فإن ما يجري الترويج له من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي اليوم «على وفاق» مع الحكومة السورية والسلطة السورية الجديدة، وتمدحها وتدعمها، هو أمر مختلف تماماً... أي: لا تخافوا، لن يغير بنا الأمريكان، فنحن الدولة، ولننا مجرد تنظيم!

لهؤلاء، ينبغي التذكير بأربعة أمور واضحة ووضوح الشمس:

أولاً: الولايات المتحدة لا ترى في سورية نفسها دولة، بل ولا ترى في الإقليم بأسره إلا

ورغم بلاغة العبارة أنفة الذكر وصحتها، إلا أن ما هو أكثر بلاغة وتعبيراً وصحة منها، هو القول المنسوب إلى ثعلب السياسة الأمريكية هنري كيسنجر: «أن تكون عدواً لأمريكا فذلك أمر خطير، ولكن أن تكون صديقاً لها فهو أمر قاتل».

وإذا كان طرف سياسي - عسكري هو «قسد»، قد تعلم هذا الدرس بالطريقة الصعبة، مع أن فرصاً سابقة عديدة كانت تسمح بتعلمه من «كيس الآخرين» ومن «كيسه» هو نفسه، عبر السنوات الماضية، إلا أن ذلك لا يعني بحال من الأحوال، أن هذه «الدروس والعبر» تخص قسد وحدها، ولا تخص الآخرين، بما في ذلك السلطة السورية الجديدة في دمشق...

الدروس المستفادة ينبغي أن تكون عامة لكل السوريين، بل ولاي طرف أو دولة في أي بقعة من بقاع العالم، ما يزال يحمل شيئاً من وهم تجاه الأمريكي وإمكانية التحالف معه أو الوثوق به.

وإذا كانت قسد اليوم في مرحلة استخلاص الدروس والعبر، وهو أمر صحي وطبيعي لكل جهة تريد وتستطيع أن تستمر في لعب دور في الحياة السياسية، فإن استخلاص العبر ينبغي أن يشمل الجميع، بمن فيهم الأطراف

«مجموعة من القبائل والعشائر والمعتقدات» على حد توصيف توماس براك الذي يراه البعض اليوم «حليفاً للدولة السورية»...  
ثانياً: لكي تعرفوا كيف تتعامل الولايات المتحدة مع الدول والحكومات، بما في ذلك الحكومات المنتخبة في دول «ديمقراطية»، انظروا إلى طريقة تعاملها مع دول أوروبا اليوم... هل توقفت الولايات المتحدة الأمريكية عن إيذاء الدول الأوروبية تجارياً واقتصادياً وسياسياً خلال الأعوام الأربعة الماضية، منذ بدء حرب أوكرانيا وحتى اليوم، لأنها «دول» وليست «تنظيمات»؟

ثالثاً: من المثل الأوروبية أيضاً، يمكن الانتباه إلى أن واشنطن مستعدة للبطش بالدول وليس فقط بالتنظيمات، ومستعدة للبطش بدول هي حليفة تاريخية لها، والحلف قائم على معاهدات واضحة وموقعة وموثقة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، وليس على مدائح شكلية إعلامية...

رابعاً: في منطقتنا خاصة، ينبغي ألا يغيب عن بال أحد، أن الحليف الوحيد للولايات المتحدة هو «إسرائيل» الصهيونية، وأن مصالح «إسرائيل» بالنسبة لها، مقدمة على مصلحة أي دولة أو تنظيم في المنطقة، وأنها في الحالة السورية، وفي المفاضلة بين أي حكومة، أو سلطة، أو تنظيم داخل سورية، وبين المصلحة «الإسرائيلية»، ستقف حكماً مع المصلحة «الإسرائيلية»... وهنا يبرز السؤال ذو الجواب الواضح: هل يمكن أن تتقاطع مصلحتنا الوطنية مع مصلحة

«إسرائيل» بأي حال من الأحوال؟ وبأي مجال من المجالات؟ والجواب هو قطعاً: لا. بل وينبغي أن يصاغ السؤال بشكل أكثر قرباً من الواقع، وكالتالي: أليس من مصلحة «إسرائيل» المباشرة، إدماء سورية ونشر الفوضى فيها وتدميرها وتفكيكها؟ والجواب القاطع الواضح هو: نعم...

## المحصلة

الدرس الذي تعلمته قسد بالطريقة القاسية، ينبغي لنا كسوريين أن نتعلمه منها، ومن قراءة التاريخ قراءة صحيحة: الأمريكي لا يمكن أن يكون حليفاً لسورية في أي يوم من الأيام، لا كدولة، ولا كسلطة، ولا كتتنظيمات منفردة...

وعليه، حين يمدحك الأمريكان لقيامك بخطوة ما، عليك أن تعيد الحساب ألف مرة، لأنك على الأغلب قد خطوت نحو منزلق ضد مصالحك، وضد مصالح البلاد، وحين يشجعونك على القيام بخطوة، عليك أن تحسب مليون مرة، لأن الخطوة التي يشجعونك لأخذها هي غالباً خطوة في فراغ تحته هاوية سحيقة.

وربما الدرس الأكثر أهمية الذي ينبغي أن نستخلصه كسوريين، بغض النظر عن اصطفاؤنا وأرائنا السياسية، هو: أن أي استعانة بالخارج، أو اتكاء على الخارج، ضد الداخل، سيضعف كل الأطراف السورية على الإطلاق، وإن كان سيقوي مؤقتاً من يعتمد على أمريكا، فإنه يعده بسقوط حُرّ وكامل بعد حين...

# قاسيون

للاطلاع على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لحزب الإرادة الشعبية عن طريق رمز ال QR:



قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

60000

2026

انطلاق حملة الاشتراكات السنوية ◀ كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار